مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

التقرير السنوي 2020

alrayan.com

بسم اللّه الرحمن الرحيم

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ٦

رسالة من الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان ٨

حوكمة الشركات ١٠

- القيادة في مصرف الريان ١١
- الإدارة العليا ١٢
- الهيكل التنظيمي ١٣

تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة لعام ٢٠٢٠ ١٤

لمحة عن أعمال مصرف الريان

الرؤية والرسالة والاستراتيجية ٣٦

بيان ملكية أسهم مصرف الريان ٣٧

بيان أكبر ١٠ حملة أسهم لمصرف الريان ٣٧

مجموعة الشركات التابعة والزميلة لمصرف الريان ٣٨

شبكة فروع مصرف الريان ٣٩

الخدمات المصرفية للأفراد والمصرفية الخاصة ٤٠

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات ٢٠٢٠ ٤١

جودة الخدمة ٤٢

التدريب والتطوير ٢٠٢٠ ٤٣

شركة فرعية

الريان للاستثمار (ذ.م.م.) ٤٤

تقرير هيئة الرقابة الشرعية ٤٦

ملخص البيانات المالية ٤٧

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٥٠

بيان المركز المالي الموحد ٥٤

بيان الدخل الموحد ٥٥

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ٥٦

بيان التدفقات النقدية الموحد ٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ٥٨

معلومات مالية مكملة ١١٩

الإفصاحات الكمية والنوعية بشأن مخاطر نسب الأرباح في سجل البنك ١٢١

كلمة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حقق المصرف
ارباحاً صافية
بلغ مجموعها

٢,١٧٥
مليون ريال قطري

خلال عام
٢٠٢٠

سعادة السيد/علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السادة المساهمون

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

باسم مجلس إدارة مصرف الريان، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

لقد أنهينا العام الأول من الفترة الخامسة للمجلس محافظين على استقرار مسيرة البنك، ومتطلعين إلى المستقبل بما نرى فيه الفائدة لمساهمينا ولدولة قطر.

كان عام ٢٠٢٠ استثنائياً، ولم تكن الأحداث التي مرت على العالم والأسواق العالمية في صالح أحد، ولكننا اجتزنا كافة المصاعب، واستطاع مصرف الريان أن يحقق ارباحاً صافية نهاية عام ٢٠٢٠ بلغ مجموعها ٢,١٧٥ مليون ريال قطري مما يدلل على قوة أداء هذه المؤسسة التي حجزت لها مقعداً بين الأوائل خلال فترة قصيرة، فقد بلغ مجموع موجودات البنك ١٢١,١١٥ مليون ريال مقارنة بـ ١٠٦,٣٩٧ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بنسبة نمو بلغت ١٣,٨٪، وبلغت ذمم الأنشطة التمويلية ٨٥,٩٨٣ مليون ريال مقارنة بـ ٧٤,٨٣٧ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبنمو بلغت نسبته ١٤,٩٪، بينما بلغت قيمة الاستثمارات ٢١,١٢٠ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. كذلك ارتفع مجموع ودائع العملاء ليصل إلى ٦٨,٩١٨ مليون ريال قطري، ووصل مجموع حقوق المساهمين قبل التوزيع إلى ١٤,٣٦٥ مليون ريال قطري مقارنةً مع ١٣,٩١٩ مليون ريال قطري فى نهاية ٢٠١٩، بزيادة نسبتها ٣,٢٪.

لقد حافظنا بقوة خلال عام ٢٠٢٠ على نسب المؤشرات المالية، فقد بقيت نسبة العائد على متوسط الموجودات في مركزها المتقدم بنسبة بلغت ١,٩١٪، وعائد على متوسط حقوق مساهمي البنك بلغت نسبته ١٥,٣٨٪، بينما حافظ العائد على السهم على قيمته عند ٠,٢٩ ريال قطري. كذلك حافظت نسبة كفاية رأس المال على وضع متقدم قياساً بمعايير بازل ٣، حيث بلغت النسبة ١٩,٧٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٠، أما نسبة كفاءة التشغيل (المصروفات إلى الإيرادات) فقد حافظت على ريادتها واستمرت في الطليعة بين البنوك على الصعيد المحلي والإقليمي بنسبة بلغت ٢١,٥٨٪، كما استقرت نسبة القروض المتعثرة (NPF) البالغة ١,١٣٪ عند الحد الأدنى بين البنوك، مما يعكس أداء قوياً لإدارة مخاطر الائتمان والسياسات والإجراءات المتبعة.

لقد أوصى مجلس إدارة مصرف الريان في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩ بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٠,١٧٠ ريال قطري/للسهم، أي بنسبة ١٧٪ من رأس المال المدفوع، وإننا نعرض هذه التوصية على جمعيتكم الموقرة.

أما فيما يخص التصنيف الائتماني للبنك، فقد حافظ مصرف الريان على تصنيفه الائتماني عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك وفقاً لتقرير وكالة موديز الصادر بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠م مما يعكس الجودة العالية للأصول، والربحية الصلبة والمستقرة التي تدعم الرسملة العالية لمصرف الريان.

وقد سبق أن أعلن مصرف الريان في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ عن اندماج محتمل بين مصرف الريان (الريان) وبنك الخليج التجاري (الخليجي)، ومن ثم أعلن عن إبرام اتفاقية الاندماج في ٧ يناير ٢٠٢١، والتي سيتم بموجبها احتواء أنشطة الخليجي في نشاط الريان، وسيكون الريان هو الكيان القانوني المتبقي، والذي سيستمر في العمل وفقًا لمبادئ واحكام الشريعة الإسلامية، وسيؤدي ذلك إلى تكوين بنك أكبر وأقوى يتمتع بمركز مالي قوي وسيولة مرتفعة، يتمتع بمجموعة متنوعة من الاعمال المصرفية ومحافظ العملاء والمنتجات المميزة، وقاعدة أقوى لتمويل مبادرات التنمية بما يتماشى مع رؤية قطر ٢٠٣٠.

لقد التزم مصرف الريان خلال عام ٢٠٢٠ بتطبيق استراتيجيته المحافظة التي وضعها مجلس الإدارة وعمل بشفافية وثقة، بدعم من تطبيقات الحوكمة الرشيدة، التي أولاها كل الاهتمام، بالإضافة إلى تقيده بتنفيذ أحكام القانون رقم (٢٠) لعام ٢٠١٩ بخصوص مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وبمراعاة كل من اللائحة التنفيذية للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي في هذا الشأن، وقام البنك بتحديث جميع سياساته ذات الصلة وتطوير منظومة من السياسات والإرشادات للتقيد بمكافحة الجرائم المالية والمحافظة على تواصله الدائم مع مصرف قطر المركزي ووحدة المعلومات المالية للدولة في كل ما يخص ذلك.

من جهة أخرى استطاع مصرف الريان أن يرتقي بخدمات البنك المقدمة للعملاء إلى مستويات عالية، وعمل على مجاراة التحولات في الخدمات المصرفية، التي تشهد تغيراً سريعاً نحو الخدمات الإلكترونية.

وبالنسبة للعاملين، أعطى مصرف الريان أهمية قصوى لعملية تدريب وتطوير موظفيه بشكل عام مع التركيز على تطوير الكادر القطري بشكل خاص بما يتماشى مع استراتيجيات مصرف الريان، وقد بلغ مجموع ساعات تدريب الموظفين خلال عام ٢٠٢٠ ما يزيد عن ٩٠٩٠ ساعة. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد استمر مصرف الريان على نهجه بالقيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع والحفاظ عليهما، ضماناً للأجيال القادمة، وسعياً نحو تحقيق الاستدامة.

أخيراً، يشرفني باسم مجلس إدارة مصرف الريان أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني «أمير البلاد المفدى» حفظه الله، على توجيهاته الكريمة ورعايته للمؤسسات المالية، كذلك أتوجه بالشكر إلى سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني «محافظ مصرف قطر المركزي» وإلى سعادة الشيخ/محمد بن حمد آل ثاني «نائب المحافظ» على وقوفهما ومساندتهما للبنوك الوطنية، وبذل الجهود في سبيل تلبية احتياجات السوق المالي بدولة قطر واستقراره، والمحافظة على سمعته ورفعته. ولن يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كافة العاملين في مصرف الريان وإلى عملائنا ومساهمينا الذين منحونا الثقة والدعم لنؤدي عملنا وتعم الفائدة على الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

رسالة من

الرئيس التنفيذي
لمجموعة مصرف الريان

حافظت المجموعة
على استمرارية
الخط التصاعدي
للأداء خلال عام

٢٠٢٠

حقق
نسبة نمو

٪١٣,٨

في الموجودات

عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

يعتبر أداء مصرف الريان من بين الأفضل في القطاع المصرفي في قطر من خلال تحقيق عوائد بقيمة عالية لمساهميه خلال هذه الفترة. على الرغم من الأزمة الوبائية المستمرة، حقق مصرف الريان أعلى عائد على متوسط الأصول (١,٩١٪)، وأعلى نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣) (٢٠,٣١٪)، وهو مؤشر استشرافي، بالإضافة إلى أدنى نسبة للقروض المتعثرة (١,١٣٪)، وفقًا إلى البيانات المالية للبنك للعام المالي ٢٠٢٠.

وفي تعليقه على النتائج، أوضح السيد مصطفوي، الرئيس التنفيذي للمجموعة، إن المجتمع الدولي لا يزال يكافح الآثار المدمرة للكوفيد ١٩، لذلك يكمن التحدي الرئيسي الناشئ في تاريخنا الحالي، والذي سيكون له آثار سلبية على عالم الاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن نتائج مصرف الريان جيدة، وأُعتبر تحقيقها تحديًا كبيرًا، خاصة وأن مصرف الريان في التزامه بالاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة قد حافظ على تصنيفه الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما حافظ على مكانته بين البنوك في دولة قطر، والمحافظة على نسبها المالية كما هو مذكور أعلاه.

الآن وبعد أن ظهرت بعض العلامات المشجعة على اكتشاف لقاح للفيروس، نحتاج إلى إعادة تنشيط استراتيجية أعمالنا، حيث سيبدأ الاقتصاد العالمي قريبًا في التعافي من ويلات أزمة الوباء. لقد كان للوباء الحالي بالفعل بعض الآثار بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي، ولكن من المتوقع أن تعود الأمور إلى طبيعتها قريبًا.

ستبقى أهدافنا الإستراتيجية الرئيسية كما هي، لأنها جميعًا أهداف شاملة وستظل أهدافنا الإستراتيجية الرئيسية تتمثل في تعزيز الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، مع السعي أيضًا إلى فرص النمو وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق نمو مستدام ومربح مع التركيز على جودة الأصول وتنويع مزيج التمويل ومواصلة تطوير أنظمة التحكم في المخاطر ؛ وكذلك لضمان حوكمة الشركات وتنمية رأس المال البشري.

حوكمة

الشركات

واصل مصرف الريان خلال عام ٢٠٢٠ إلتزامه بالتعليمات الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

نتطلع إلى تحقيق المزيد من الشفافية والظفر بثقة المساهمين.

القيادة

في مصرف الريان

مجلس الإدارة

سعادة السيد/علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/تركي محمد الخاطر
نائب الرئيس

السيد/ناصر جار الله المري
عضو مجلس الإدارة

الشيخ/علي بن جاسم آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الشيخ/ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

السيد/عبدالله أحمد المالكي الجهني
عضو مجلس الإدارة

د. عبدالرحمن بن محمد الخيارين
عضو مجلس الإدارة

السيد/محمد إبراهيم محمد عبدالرحمن العبدالله
عضو مجلس الإدارة

السيد/طامي أحمد علي البنعلي
عضو مجلس الإدارة

الإدارة العليا

السيد عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد أحمد شيخ
الرئيس التنفيذي للعمليات

السيد خالد فخرو
مدير عام – الإدارة الهندسية

السيد محمد توصيف مالك
مدير عام – الرقابة المالية

السيد حمد الجمالي
مدير عام – خدمات التجزئة
والخدمات المصرفية الخاصة

السيد محمد إسماعيل العمادي
مدير عام – الخدمات المصرفية الشاملة

السيد ناصر رئيسي
مدير عام – شؤون الموارد البشرية والإدارية

السيدة هويدا عبدالله المهندي
مدير عام – العمليات

السيد محبوب حيدر
مساعد مدير عام – الشركات الصغيرة والمتوسطة

السيد شيدامبارام بتشابان
مساعد مدير عام – تكنلوجيا المعلومات

السيد محمد حسين
مساعد مدير عام – رئيس مخاطر التشغيل ونظم المعلومات

السيد عادل عطية
مساعد مدير عام – التدقيق الداخلي

السيد ياسر عوض الكريم
مساعد مدير عام – المخاطر

السيد عبد المنعم الحسن
المستشار القانوني العام – رئيس الإدارة القانونية

السيد درير محمد عبد الرحيم
رئيس إدارة الإلتزام

السيد محمود احمد الاحمد
المدير التنفيذي للخزانة

فوزي محمود صيام
مدير تنفيذي – التدقيق الشرعي

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/وليد بن هادي
الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور/محمد أحمين
عضو

الهيكل التنظيمي

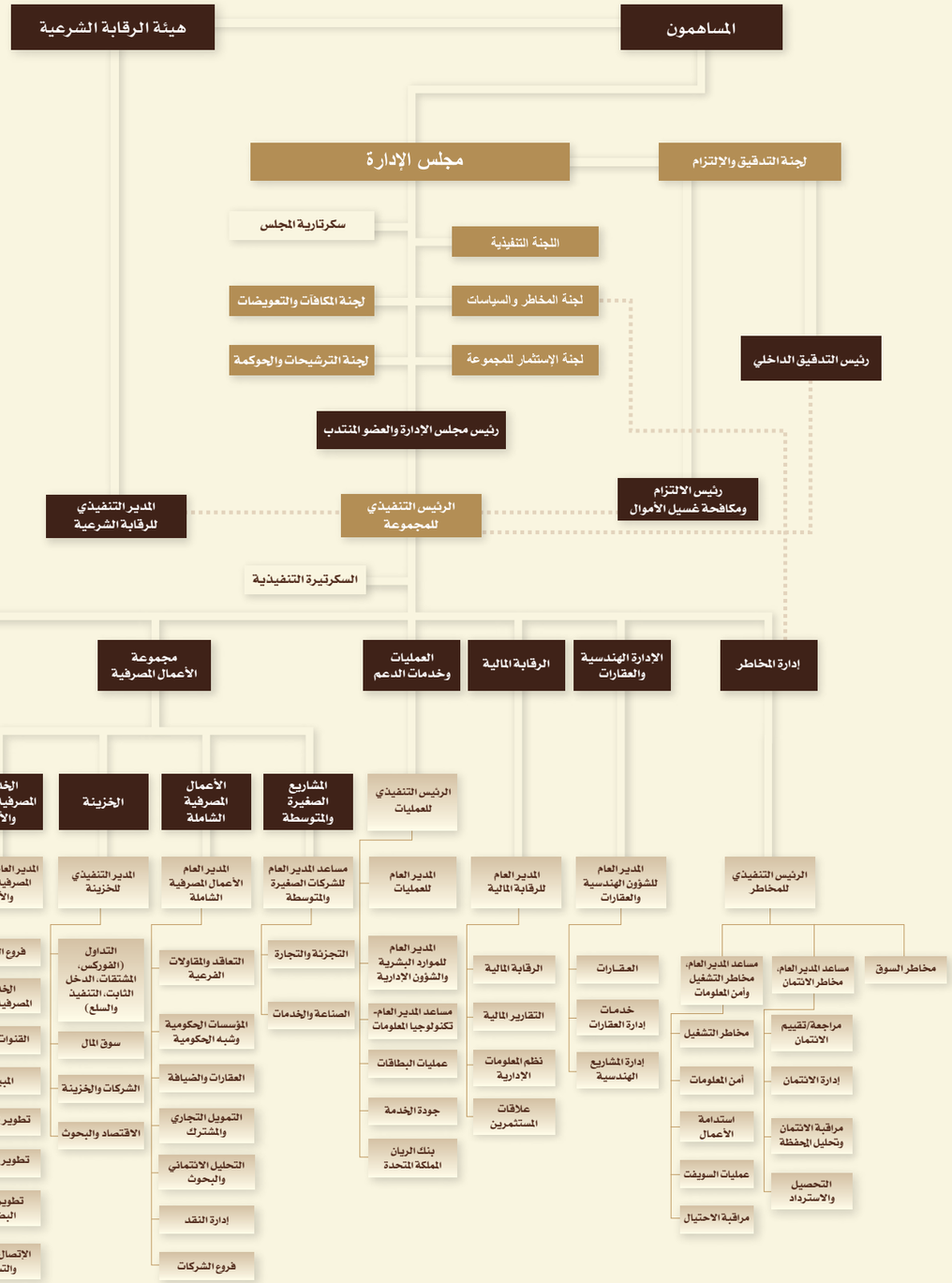

تقرير مجلس الإدارة

حول الحوكمة للعام ٢٠٢٠

١٩ يناير ٢٠٢١

تمهيد

أضحت الحوكمة الرشيدة في مصرف الريان من صميم ممارساته اليومية، وقد وصل تطبيق تعليمات الحوكمة إلى مستوى متقدم بعد أن تمت ترقية تطبيقاتها على مدى السنوات القليلة الماضية، وذلك تماشياً مع التعليمات التي أصدرتها الجهات المختصة في دولة قطر بهذا الصدد.

ملاحظة هامة:

اللغة الأصلية لهذا التقرير هي اللغة العربية وبالتالي، فإنه في حال وجود أي اختلافات بين التقرير وترجمته سيتم اعتماد النسخة العربية.

إن التزام مصرف الريان بمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥م، بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة التي أرستها كل من مجموعة العشرين (G20) ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD) الصادرة سنة ٢٠١٥م – والتي تضمنت مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO) في هذا الشأن – والشبكة الدوليّة للحوكمة (ICGN) الصادرة في سنة ٢٠١٤م، بالإضافة إلى التزام البنك بالمبادئ الاسترشادية الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة سنة ٢٠١٢م، والقوانين واللوائح والأنظمة الأخرى ذات الصلة، يجعل من ممارساته في مجال الحوكمة مثلاً يحتذى به، خاصة وأن هناك مراجعة دقيقة لتلك الممارسات من قبل مدقق الحسابات الخارجي الذي أوكلت له هذه المهمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصرف الريان كان له السبق في عرض تقرير مراقب الحسابات حول مدى التزام البنك بأحكام المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية (المشار إليه بعاليه)، وخاصة ما يتعلق بالتزامه بنظامه الأساسي وخضوعه لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها مدى التزام مصرف الريان بتطبيق أفضل النظم العالمية في إعداد التقارير المالية والتزامه بكل من معايير المحاسبة المالية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها. وسيستمر البنك في تطبيق هذه الممارسات ولا سيماالإلتزام بتقديم تقرير مدقق الحسابات الخارجي خلال اجتماعات الجمعية العامة السنوية لمصرف الريان.

إن مصرف الريان انطلاقاً من قناعته بمبادئ الحوكمة الرشيدة إنما يؤكد التزامه بتطبيق تعليمات ونظم الحوكمة وما تنطوي عليه من تحديد لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة وإدارة المخاطر والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، والمساهمة في تنمية المجتمع والنهوض به، وذلك من خلال فهمه لأهمية المبادئ الرئيسية للحوكمة والتي ستؤدي حتماً إلى نتائج إيجابية تقع في صالح مساهمي وعملاء مصرف الريان. وتتمركز هذه المبادئ حول ٣ محاور رئيسية وهي:

- مبدأ الشفافية
- مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها
- مبدأ العدالة والمساواة

هيكل ملكية مصرف الريان

بيان أكبر ١٠ حملة أسهم لمصرف الريان (كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١م)

الإسم	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
شركة قطر القابضة	حكومي	قطر	٨٧٣,٤٨٧,٣٩٠	٪١١,٦٥
محفظة استثمارات القوات المسلحه	حكومي	قطر	٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠	٪٩,٣١
جهاز قطر للاستثمار	حكومي	قطر	٣٠٦,٩٠٤,٠٢٠	٪٤,٠٩
صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد	حكومي	قطر	٢٩٦,٨٨٢,٦٦٨	٪٣,٩٦
صندوق الوطني ٣	تجاري	قطر	١٦٥,٨٤٥,٧٠٣	٪٢,٢١
شركة الطيبين للتجارة (ش.ش.و)	تجاري	قطر	١٤٩,٠٩٢,٥٥٠	٪١,٩٩
حمد عبدالله ال ثاني	فردي	قطر	١٤٧,٨٨٤,٦٢٨	٪١,٩٧
شركة اثمار للانشاء والتجارة (ش.ش.و)	تجاري	قطر	١٤٠,٣٠٧,٩٣٠	٪١,٨٧
شركة بروق التجاريه	تجاري	قطر	١٣٩,٥٠٠,٠٠٠	٪١,٨٦
صندوق وادي السيل ٨	تجاري	قطر	١٠٧,٥٠٠,٠٠٠	٪١,٤٣

- ملكية الحكومة في مصرف الريان ٣٠.٢١٪.
- إجمالي عدد أسهم مصرف الريان ٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (سبعة مليار وخمسمائة مليون سهم).

بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات

كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١م

الجنسية	عدد حملة الأسهم	عدد الأسهم	النسبة
قطر	٤٨,٩٦٢	٦,٠٨١,٤٤٦,٠٧٠	٨١,٠٩٪
الكويت	٢٠,٤٤٨	٦٧,٣١٤,٤٢٦	٠,٩٠٪
عمان	٧,٣١٣	١٩,٥٣٢,٦٢٨	٠,٢٦٪
البحرين	١٨,٧٠٤	٤٨,١٢١,٠٤١	٠,٦٤٪
السعودية	٦٥,٦٨٧	٢٣٣,٥٦٧,٢٢٥	٣,١١٪
الإمارات	٢٤,١٤٤	٦٧,١٧٠,٩٢٣	٠,٩٠٪
أخرى	٢,٤٩٧	٩٨٢,٨٤٧,٦٨٧	١٣,١٠٪
الإجمالي	**١٨٧,٧٥٥**	**٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٠٠,٠٠٪**

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١م

الإسم	المنصب	نسبة المساهمة تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١	التغيير عن تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١
شركة «قطر القابضة»	رئيس مجلس الإدارة	١١,٦٥٪	٠,٠٠٪
ويمثلها سعادة السيد/علي بن أحمد الكواري	والعضو المنتدب	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية	نائب الرئيس	٣,٩٦٪	٢٩,٨٧٪
يمثلها السيد/تركي محمد الخاطر		٠,٠١٪	٠,٠٠٪
وزارة الدفاع – القوات المسلحة القطرية	عضو مجلس الإدارة	٩,٣١٪	-٠,٣٣٪
يمثلها السيد/ناصر جارالله المري		٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
الشيخ/علي بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	٠,٢٤٪	٨,٧١٪
الشيخ/ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	٠,٠١٪	٠,٠٠٪
السيد/عبدالله أحمد المالكى الجهني	عضو مجلس الإدارة	٠,٠٦٪	٢٧,٢٥٪
د. عبدالرحمن بن محمد الخيارين	عضو مجلس الإدارة	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
السيد/محمد إبراهيم محمد عبدالرحمن العبدالله	عضو مجلس الإدارة	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
السيد/طامي أحمد علي البنعلي	عضو مجلس الإدارة	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪
السيد/عادل مصطفوي	الرئيس التنفيذي للمجموعة	٠,٠٣٪	١٠٠٪

مجلس إدارة مصرف الريان

ميثاق المجلس

في نطاق الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان في تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، قام مجلس إدارة مصرف الريان بإعداد ميثاق يسمى «ميثاق المجلس» وفيه تحديد لمهام المجلس وحقوق وواجبات ومسؤوليات كل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وينشر مصرف الريان ميثاق المجلس على الموقع الالكتروني www.alrayan.com وذلك في القسم الخاص بعلاقات المستثمرين.

ونظراً لتولي مجلس جديد إدارة مصرف الريان إعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٤/١٩م فقد تم عرض الميثاق على لجنة الترشيحات والحوكمة المنبثقة منه بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١م للتوصية باعتماده، ومن ثم تم عرض الميثاق على المجلس الجديد في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨م حيث تم اعتماده وقام السادة الأعضاء بتوقيع التعهد الخاص بالميثاق.

عن مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي لمصرف الريان يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يضمن تشكيل المجلس عدم تحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات.

مجلس إدارة مصرف الريان

١- يتولى إدارة مصرف الريان مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء

٢- تنتخب الجمعية العامة العادية سبعة منهم بالتصويت السري

٣- تقوم كل من شركة قطر القابضة والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية القطرية بتعيين عضو ممثل عنها

٤- يكون ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك من المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين، ويعفى هؤلاء من شرط تملك الأسهم المنصوص عليها في المادة رقم (٢٤) بند (٣) من النظام الأساسي للبنك.

تشكيلة مجلس الإدارة ونبذة عن أعضائه

سعادة السيد/علي بن أحمد الكواري
(غير مستقل)
يمثل شركة «قطر القابضة»
ماجستير في علوم نظم إدارة المعلومات - جامعة سياتل باسيفيك.
بكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر - جامعة شرق واشنطن.
ويشغل المناصب التالية:

- وزير التجارة والصناعة
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمصرف الريان
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للمناطق الاقتصادية « مناطق «
- رئيس مجلس إدارة بورصة قطر
- رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية
- رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لوكالة ترويج الاستثمار
- رئيس مجلس إدارة «بالإنابة» هيئة مركز قطر للمال
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للبترول
- عضو مجلس إدارة قطر للبحوث والتطوير والابتكار
- عضو مجلس إدارة أمناء جامعة قطر
- عضو مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة
- عضو مجلس إدارة شركة ناقلات
- عضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

السيد/تركي محمد خالد الخاطر
(غير مستقل)
يمثل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
بكالوريوس إقتصاد وعلوم إجتماعية
ويشغل المناصب التالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس اللجنة التنفيذية
- رئيس لجنة المخاطر والسياسات
- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة «Ooredoo»

السيد/ناصر جار الله سعيد جار الله المري
(غير مستقل)
يمثل وزارة الدفاع – القوات المسلحة القطرية
ماجستير في المحاسبة والعلوم المالية – جامعة ساوث هامبتون/المملكة المتحدة
ويشغل المناصب التالية:

- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو لجنة المخاطر والسياسات
- عضو لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو لجنة التدقيق والالتزام
- رئيس مجلس إدارة الريان للاستثمار
- رئيس هيئة الشؤون المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة فودافون
- عضو مجلس إدارة شركة برزان القابضة/الذراع الاستثماري بوزارة الدفاع

الشيخ/علي بن جاسم آل ثاني
(غير مستقل)
ماجستير إقتصاد وعلوم سياسية
ويشغل منصب:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو اللجنة التنفيذية
- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين

السيد/عبد الله أحمد المالكي الجهني
(غير مستقل)
بكالوريوس إدارة وإقتصاد - تخصص إدارة عامة
ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس ادارة مصرف الريان
- رئيس لجنة المكافآت والتعويضات
- عضو لجنة المخاطر والسياسات
- عضو لجنة التدقيق والالتزام
- نائب رئيس لجنة التأمين بغرفة قطر
- عضو مجلس الأعمال القطري

الشيخ/ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
(غير مستقل)
ماجستير إدارة أعمال MBA من جامعة ويلز - المملكة المتحدة
ويشغل منصب:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو اللجنة التنفيذية
- عضو لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو عضو لجنة المكافآت والتعويضات
- رئيس الأعمال التجارية بشركة «Ooredoo»

السيد/محمد إبراهيم محمد العبد الله
(مستقل)
بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة كيب بريتون كلية الأعمال والإدارة - كندا
ويشغل المناصب التالية:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- عضو لجنة الاستثمار للمجموعة
- عضو لجنة المكافآت والتعويضات
- عضو لجنة الترشيحات والحوكمة
- المدير العام وعضو مجلس إدارة شركة منتجات (B.V.)

د. عبد الرحمن بن محمد الخيارين
(مستقل)
دكتوراه في التخطيط العمراني من جامعة London School of Commerce – المملكة المتحدة
ماجستير في الإدارة الاستراتيجية - من جامة جرينتش - المملكة المتحدة
بكالوريوس من جامعة قطر (إدارة واقتصاد)
ويشغل المنصب التالي:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة
- عضو اللجنة التنفيذية
- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية
- مستشار مجلس إدارة لـ«ودام»

السيد/طامي أحمد علي البنعلي
(مستقل)
بكالوريوس ادارة اعمال تخصص إدارة مالية
ماجستير في التمويل الإسلامي جامعه حمد بن خليفه - مؤسسه قطر
ويشغل المنصب التالي:
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام
- عضو لجنة الترشيحات والحوكمة
- مساعد الرئيس للخدمات المساندة - ديوان المحاسبة

مهام المجلس ومسؤولياته وواجباته الأخرى

مهام المجلس:

(١) اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها ومن ذلك:

١- وضع الاستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسة وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها

٢- تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية

٣- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للبنك، وتملك الأصول والتصرف بها

٤- تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك

٥- المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها بما يضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية

٦- اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال

٧- اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن تتضمن برامج للتعريف بالبنك وأنشطتها وبالحوكمة وفقا لهذا النظام

(ب) وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك

١- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول البنك ومرافقه، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

٢- وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلا عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها.

٣- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية

٤- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه البنك وطرحها بشفافية

٥- المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك

(ج) وضع نظام حوكمة خاص بالبنك يتفق مع أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية لهيئة قطر للأسواق المالية والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة

(د) وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها

(هـ) وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وتغطي هذه السياسة الآتي :-

١- آلية تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود

٢- آلية تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين البنك وأصحاب المصالح

٣- آلية مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم

٤- قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها

(و) هيئة الرقابة الشرعية

وفقا للملحق (٢) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية والوارد ضمن مبادئ الحوكمة الصادر عن مصرف قطر المركزي لعام ٢٠١٥م (تعميم رقم ٢٠١٥/٦٨)، فإنه يجب على كل بنك إسلامي تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية من العلماء والخبراء المتخصصين بفقه المعاملات الإسلامية ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية. ومن ضمن مهام مجلس إدارة البنك في هذا الخصوص ما يلي:

١- التوصية بتعيين او عزل أعضاء هيئة الرقابية الشرعية في البنك حسب الاجراءات المتبعة (ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها إلا إذا صدرت بذلك توصية من مجلس إدارة البنك وبقرار من الجمعية العامة وعلى أن يكون القرار مسبباً)

٢- تحديد واعتماد مكافآت الهيئة بناء على تفويض من الجمعية العامة

٣- اعتماد لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية والتي تشتمل على نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤولياتها واستقلاليتها وتنظيم علاقتها بمجلس الادارة والادارة التنفيذية وسائر إدارات واقسام البنك وآلية اعداد تقاريرها

٤- تلقي ومناقشة التقارير الرقابية التي ترسلها الهيئة للمجلس فصلياً أو سنوياً والتي تشتمل على رؤية الهيئة لمدى التزام البنك بأحكام الشريعة في جميع أنشطته والتقرير حول أي أنشطة مخالفة للشريعة إن وجدت

٥- التأكد من أن جميع أنشطة البنك تتم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ويتم تضمين خطابات تعيين هيئة الرقابة الشرعية الإشارة الى التزام مجلس الإدارة بذلك.

(ز) وضع سياسة لمساهمة البنك الاجتماعية (السياسة الاجتماعية)

(ح) وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام البنك للأنظمة واللوائح والتزامه بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين

(ط) توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده

(ي) اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها .

(ك) وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين

(ل) وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك

(م) إعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها

(ن) وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة (سياسة تنظيم تعارض المصالح)

(س) وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس والإدارة التنفيذية العليا

واعتماداً على ما ورد أعلاه وخاصة البند (و)، ونظراً لوفاة فضيلة الشيخ/د. عبد الستار أبو غدة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٦ فقد وافق مجلس إدارة مصرف الريان على توصية رئيس هيئة الرقابة الشرعية بتعيين فضيلة الشيخ/د. عبد العزيز القصار ليكون عضواً في الهيئة ويحل محل الفقيد، وذلك اعتماداً على القرار رقم (٨) لاجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف الريان المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠م والذي خول مجلس إدارة مصرف الريان بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب، وأية مسائل تخص هيئة الرقابة الشرعية للسنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢م.

مسؤوليات المجلس

وفقاً للمادة رقم (٩) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، فقد تم تضمين النظام الأساسي للبنك (المادة رقم ٦٤) المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة حيث أن المجلس يمثل كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وعلى المجلس (بما لا يخالف أحكام القانون) أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقا للآتي:

١- يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به

٢- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة البنك لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس

٣- يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة

٤- يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل البنك وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن تدريبهم إن لزم الأمر

٥- يجب على المجلس التأكد من إتاحة البنك المعلومات الكافية عن شؤونه لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.

٦- لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات البنك أو رهنها، أو إبراء مديني البنك من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً لهم بذلك في نظام البنك وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام البنك أحكاماً في هذا الشأن، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض البنك (بحكم طبيعة عمل البنك).

أمور أخرى تخص المجلس

تتاح الفرصة في مصرف الريان لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول وبشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك، وتلتزم الإدارة التنفيذية بمصرف الريان بتزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة، ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على حضور الجمعيات العامة.

وقد اعتمد مجلس إدارة مصرف الريان برنامجاً تعريفياً تم وضعه، ويتم تحديث بياناته دورياً، لضمان تمتع أعضاء المجلس عند انتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها، وإدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وعليهم أن يثقفوا أنفسهم في المسائل المالية والتجارية والصناعية وفي عمليات الشركة وعملها، ولهذه الغاية يوفر المجلس لأعضائه عند الحاجة دورات تدريبية مناسبة ورسمية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعرفتهم.

ويعمل مجلس الإدارة على إبقاء أعضائه مطلعين على الدوام على التطورات في مجال الحوكمة وأفضل الممارسات في هذه الخصوص، ويجوز للمجلس تفويض ذلك إلى أي من لجانه المتخصصة .

ويتضمن النظام الأساسي لمصرف الريان في مادته رقم (٣٢) إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيبهم عن إجتماعات المجلس.

يتقاضى أعضاء المجلس تعويضاً عن حضورهم اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس وفقاً لضوابط حددتها لائحة المكافآت والتعويضات الخاصة بمجلس الإدارة، والتي يعتمدها المجلس سنوياً، وتقوم الجمعية العامة العادية بالموافقة عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة العادية لمصرف الريان، في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨م قد أصدرت قرارها رقم (٩) الخاص بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٩م، ونصه كالآتي:

«وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١، كما وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ قدره ١٤,٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري (أربعة عشر مليوناً وثلاثمائة ألف ريال قطري) كمكافآت للسادة رئيس وأعضاء المجلس عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١، كذلك اعتمدت الجمعية العامة النسخة المحدثة من لائحة تنظيم وتحديد أسس احتساب المكافآت والأتعاب والبدلات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة».

رئيس مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١١) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، فإن الرئيس (رئيس مجلس الإدارة) هو رئيس البنك ويمثله لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك كشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس على أن تتضمن على الأقل ما يلي:

١- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب

٢- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس

٣- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة

٤- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس

٥- إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس

٦- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين

٧- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك

يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠م تولى سعادة السيد/علي بن أحمد الكواري منصب «رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب» في مصرف الريان، وهو ليس عضواً في أي لجنة من لجان المجلس.

أما نائب رئيس مجلس الإدارة فهو السيد/تركي محمد خالد الخاطر ويرأس كلاً من اللجنة التنفيذية، ولجنة المخاطر والسياسات.

أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١٢) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

إلتزامات أعضاء مجلس الإدارة

الإلتزامات الأساسية:

١- الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب

٢- إعلاء مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة

٣- إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للبنك، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل بها

٤- مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنويّة ونصف السنويّة والربعيّة (إعداد القوائم المالية للبنك)

٥- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقا لهذا النظام

٦- استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهّلاتهم في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح

٧- المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للبنك، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل

٨- عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم البنك

٩- الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم

ويجوز لأعضاء المجلس طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة البنك فيما يتعلّق بأيّة مسألة تخصّ البنك.

إلتزامات أعضاء المجلس الإضافية:

- إدارة البنك بواجبات العناية والإخلاص وإعطاء الاهتمام والوقت الكافيين للعمل الموكل إليهم والتقيد بالسلطة المؤسسية للبنك كما هي محددة في القوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة.
- العمل على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين لمصلحة البنك والمساهمين كافة.
- العمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.
- حماية مصالح البنك والالتزام بالسرية الكاملة للمعلومات والامتناع عن أي إجراءات من شانها ان تؤدي إلى أي نوع من انواع الافصاح غير المسموح به أو استخدام أي معلومات تحمل طابع السرية.
- المشاركة في الاجتماعات بشكل منتظم بما فيها اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وإثراء تلك الاجتماعات بمناقشاتهم وآرائهم، والمحاورة بفاعلية واستقلالية.

إجتماعات مجلس الإدارة

أ- الدعوة للإجتماع

وفقاً للمادة رقم (١٣) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، بخصوص الدعوة للاجتماعات فإن مجلس إدارة البنك يجتمع بدعوة من رئيسه، ووفقا لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

ب- وفقاً للمادة رقم (١٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، بخصوص إجتماعات المجلس، فإن مجلس إدارة البنك يعقد ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة الواحدة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. وللعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو، وإذا تغيب عضو المجلس عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أعتبر مستقيلاً. ويجوز المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات.

ج- إجتماعات مجلس الإدارة في ٢٠٢٠م

عقد مجلس إدارة مصرف الريان عدداً من الإجتماعات خلال العام ٢٠٢٠م في التواريخ التالية:

الإجتماع الأول:	٢٠٢٠/١/٢٠ م
الإجتماع الثاني:	٢٠٢٠/٣/١٩ م
الإجتماع الثالث:	٢٠٢٠/٤/٢٣ م
الإجتماع الرابع:	٢٠٢٠/٧/١٣ م
الإجتماع الخامس:	٢٠٢٠/١٠/١١ م
الإجتماع السادس:	٢٠٢٠/١٢/٨ م

قرارات المجلس

وفقاً للمادة رقم (١٥) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م بخصوص قرارات المجلس، وبما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، تصدر قرارات مجلس إدارة البنك بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابة على تلك القرارات، وعلى أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها محضر اجتماعه.

ولقد أصدر مجلس الإدارة عدداً من القرارات والتوصيات خلال عام ٢٠٢٠م تقع ضمن أعمال المجلس ومهامه ومسؤولياته، والتي تصب في مصلحة البنك وكل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح.

ويمارس مجلس إدارة مصرف الريان صلاحياته ومسؤولياته وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وعقد تأسيسه، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي مع مراعاة كل من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ويعتبر المجلس مسؤولاً مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة مصرف الريان بالطريقة المناسبة مع الالتزام بما ورد في ميثاق أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى قيام المجلس بالموافقة على الأهداف الاستراتيجية وإعتماد السياسات التي تعتبر الضابط لعمل مصرف الريان.

أمين سر مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١٦) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م بخصوص أمين السر، والمادة رقم (١٧) بخصوص مهام وواجبات أمين السر، يصدر مجلس إدارة البنك قرارا بتسمية أمين سر المجلس، وتكون الأولوية للحاصلين على شهادة جامعية في القانون أو المحاسبة من جامعة معترف بها أو ما يعادلها، ولمن تكون له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في تولّي شؤون شركة مدرجة. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله.

ويشغل السيد/غسان ياسين الريحاوي وظيفة «أمين سر المجلس» منذ تأسيس مصرف الريان عام ٢٠٠٦م، وقد سبق أن شغل السيد/ريحاوي وظيفة أمين سر مجلس غرفة تجارة وصناعة قطر خلال الفترة ٢٠٠٢م – ٢٠٠٦م، وله خبرة إدارية طويلة اكتسبها خلال ٤٠ عاماً في دولة قطر.

مهام وواجبات أمين السر

يستعين أمين السر – بعد موافقة الرئيس– بمن يراه مناسباً من العاملين بالبنك في أداء مهام عمله. وفيما يلي أهم مهام وواجبات أمين السر الذي يقوم بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، حيث أن أمين السر يلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

١- تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس

٢- قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقا لتاريخ انعقادها موضحا فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت

٤- حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية وإلكترونية

٥- إرسال الدعوة لأعضاء المجلس، والمشاركين–إن وجدوا– مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها

٦- التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين

٧- تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها

٨- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون وأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م.

لجان مجلس الإدارة

وفقاً للمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م بخصوص لجان المجلس والمادة رقم (١٩) بخصوص عمل اللجان، فإن المجلس هو من يقرر ويسمي رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد اختصاصات اللجنة وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، بمراعاة بعض الضوابط مثل ألا يقل عدد اجتماعات لجنة التدقيق والإلتزام عن ستة اجتماعات في السنة (نظراً لأهمية دورها). ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق والإلتزام وعضوية أي لجنة. ولا يكون إنعقاد أي لجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

قامت لجان مجلس الإدارة بأداء مهامها خلال العام ٢٠٢٠م كما هو محدد لها في أطر عملها المعتمدة، والتي جرى تحديث عضوية البعض منها بما يتماشى مع التغييرات التي طرأت على تشكيلة مجلس الإدارة. حيث أعيد تشكيل اللجان بموجب القرار رقم ٢٠٢٠/٢/٥ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٩م بعد تولي المجلس الجديد لمسؤولياته، وفيما يلي أسماء لجان مجلس إدارة البنك لعام ٢٠٢٠م، وتشكيلتها:

تشكيلة لجان مجلس إدارة مصرف الريان للعام ٢٠٢٠م

اللجنة التنفيذية

السيد/تركي محمد الخاطر	رئيساً
د. عبد الرحمن الخيارين	عضواً
الشيخ/ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
الشيخ/علي بن جاسم آل ثاني	عضواً

لجنة المخاطر والسياسات

السيد/تركي محمد الخاطر	رئيساً
السيد/ناصر جار الله المري	عضواً
السيد/عبد الله المالكي	عضواً

لجنة الاستثمار للمجموعة

الشيخ/علي بن جاسم آل ثاني	رئيساً
السيد/محمد إبراهيم العبد الله	عضواً
السيد/ناصر جار الله المري	عضواً
الشيخ/ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
السيد/أحمد شيخ (الرئيس التنفيذي للعمليات)	عضواً
السيد/هيثم قاطرجي (الرئيس التنفيذي للاستثمارات)	عضواً

لجنة التدقيق الداخلي والالتزام

السيد/طامي أحمد البنعلي	رئيساً
السيد/عبد الله المالكي	عضواً
السيد/ناصر جار الله المري	عضواً

لجنة المكافآت والتعويضات

السيد/عبد الله أحمد المالكي	رئيساً
الشيخ/ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
السيد/محمد إبراهيم العبد الله	عضواً

لجنة الترشيحات والحوكمة

د. عبد الرحمن الخيارين	رئيساً
السيد/محمد إبراهيم العبد الله	عضواً
السيد/طامي أحمد البنعلي	عضواً

اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية في البنك من أهم لجان المجلس حيث تساعد المجلس في مراجعة أنشطة مصرف الريان وتتولى دراسة العديد من المسائل التي ستطرح على المجلس على صعيد العمليات الإئتمانية أو على صعيد الأنشطة الخاصة بالبنك والتي تستلزم موافقة المجلس، وترفع توصياتها له بشأنها.

من أهم مسؤوليات اللجنة التنفيذية:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة.
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة أو تلك التي تطرأ بين إجتماعات المجلس.
- تقديم التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة وعند الطلب.
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات.
- التوصية بالموافقة على السياسات واللوائح أو أي تعديلات أو إضافات.
- الموافقة أو التوصية بسقوف التعامل مع الدول والبنوك الجديدة التي يتعامل معها البنك وإدخال التعديلات الضرورية.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية خلال عام ٢٠٢٠م:

الإجتماع الأول:	٢٠٢٠/٣/١٥ م
الإجتماع الثاني:	٢٠٢٠/٧/٦ م
الإجتماع الثالث:	٢٠٢٠/١٠/٥ م
الإجتماع الرابع:	٢٠٢٠/١١/٣٠ م

لجنة المخاطر والسياسات

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

إدارة المخاطر

أ- المخاطر التشغيلية

١- مراجعة مدى فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل

٢- تقييم المخاطر الجوهرية الجديدة التي تؤثر على البنك

٣- تحديد المخاطر الاستراتيجية الحديثة بما في ذلك من أمور مؤسسية مثل الأطر الرقابية وتطوير الأعمال وما شابه ذلك

٤- مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators) وتحديد الأمور التي يجب أن تسترعي اهتمام مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي

٥- مراجعة الخسائر التشغيلية المؤثرة

٦- مراجعة جميع سياسات المخاطر بصورة سنوية

ب- مخاطر الإئتمان

١- مراجعة السياسات الإئتمانية بصورة سنوية

٢- تأسيس ومراجعة صلاحيات التأمين عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً

٣- اعتماد ومراجعة الحدود القصوى للتعاملات مع البنوك الأخرى والحدود القصوى للتعاملات في الدول الأخرى عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً

٤- مراجعة المتأخرات والحسابات المتعثرة والتوصية بالمخصصات المناسبة لذلك

٥- تقييم الشطب أو الإعادة إلى الربحية مقابل مستويات التخصيص

٦- مراجعة ومراقبة الدعاوي المرفوعة وعمليات التحصيل

ج- مراقبة مخاطر السمعة وجميع المخاطر التي لم تتم تغطيتها أعلاه سياسات البنك

دراسة وتطوير وتحديث السياسات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠٢٠م:

الإجتماع الأول:	٢٠٢٠/١/١٣م
الإجتماع الثاني:	٢٠٢٠/٤/١٣م
الإجتماع الثالث:	٢٠٢٠/٧/٦م
الاجتماع الرابع:	٢٠٢٠/١٠/٥ م
الاجتماع الخامس:	٢٠٢٠/١١/٣٠ م

لجنة الإستثمار للمجموعة

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

- وضع وتعديل سياسات الإستثمار لمصرف الريان والتي تتضمن ١- سياسات مصرف الريان و٢- حدود المخاطر التي تتضمن الخطوط العريضة للإستثمار، و٣- حدود الإستثمار في كل قطاع وحدود الإستثمار الخاصة بالبلدان و٤- تحديد مجالات الإستثمارات المحظورة.
- مراجعة وإعتماد العمليات الإستثمارية للمجموعة، فيما يتوافق مع حدود للإستثمار الموضوعة للصفقة الواحدة أو لمجموع الصفقات على مدار العام وفقاً لما هو وارد في سياسة الإستثمار.
- مراقبة إدارة محفظة الإستثمار للمجموعة للتأكد من الالتزام بما ورد في سياسة الإستثمار.
- تقييم أداء محفظة إستثمار مصرف الريان اعتماداً على مقارنة العائد الحقيقي بالعائد المتوقع، بالإضافة إلى مقارنته مع المؤشرات الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويأخذ التقييم في الإعتبار مدى إلتزام الإستثمار مع التوجيهات في سياسة الإستثمار لمصرف الريان.
- مراجعة التحاليل الدورية والتقارير لكل من محافظ المجموعة الإستثمارية.
- مراجعة الإستثمارات الاستراتيجية لمصرف الريان كلما دعت الحاجة.
- القيام بواجبات اخرى وتحمل مسؤوليات والتمتع بصلاحيات وفقاً لتكليف المجلس.
- إعداد التقارير وتقديمها إلى المجلس لاطلاعه على القرارات الإستثمارية التي اتخذت، والسياسات وأداء الإستثمارات.
- القيام بواجبات أخرى، كلما تطلب الأمر ذلك، وفقاً للتغييرات في سياسة مجلس الإدارة أو تعليمات مصرف قطر المركزي أوهيئة قطر للأسواق المالية أو تبعاً لتطورات السوق.
- الموافقة على الصفقات الإستثمارية وفقاً للأسقف المحددة للجنة ورفع التوصيات بالصفقات ذات السقوف الأعلى للموافقة عليها من قبل المجلس.

- دعوة الأشخاص المعنيين لإجتماعات اللجنة لتقديم الرأي في المجالات ذات الاختصاص.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية خلال العام ٢٠٢٠م:

الإجتماع الأول:	٢٠٢٠/٠٤/١٤م
الإجتماع الثاني:	٢٠٢٠/٧/٧م
الإجتماع الثالث:	٢٠٢٠/١٠/٦م
الإجتماع الرابع:	٢٠٢٠/١٢/١م

لجنة التدقيق والإلتزام

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها المستقل، ويراعى في إختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

- تعيين المدققين الخارجيين سنوياً وإعتماد سياستهم للتعاقد.
- الإشراف ومتابعة إستقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليته ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات أو ملاحظات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في المصرف وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.
- تولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي ومثال ذلك التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل، والاتعاب، ونطاق ونتائج التدقيق والتفتيش للمهام التي تم تكليفه بها.
- ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي.
- الاجتماع مع المدير المالي في المصرف أو الشخص الذي يتولى مهامه والمدققين الداخليين والخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل.
- دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية.
- تعيين رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو إقالته والإشراف على فعاليته.
- تعين مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال يكون معني بكافة المسائل المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعيين نائب له.
- الإشراف ومتابعة إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام والتأكد من إستقلاليتهم وكذلك مناقشة وتوصية الخطة السنوية والتدريب المناسب لهم.
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإعتماد تقارير التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، ومتابعة تصويب المخالفات الواردة فيها ووضع الضوابط اللازمة لضمان عدم تكرارها.
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر حول تقييم أنظمة إدارة المخاطر والتحوط لها.
- مراجعة وتوصية ميثاق وسياسات وإجراءات العمل لإدارة التدقيق الداخلي ولإدارة الإلتزام بصورة سنوية.
- الإشراف على أعمال إدارة الإلتزام التي تحدد وتقيم وتقدم الاستشارة وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة. كذلك تحديد وضعها في الهيكل التنظيمي بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة. وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير للجنة والإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية.
- ضمان وجود سياسات واجراءات وأنظمة وضوابط فعالة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وفقاً لمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة (أحدثها الصادرة في مايو من عام ٢٠٢٠م).
- مراجعة التقارير الربعية التي تعدها إدارة الإلتزام.
- وضع قواعد تجاز بواسطة مجلس الإدارة يتمكن من خلالها العاملون بالبنك من التبليغ بسرية عن شكوكهم حول أي مسألة يحتمل أن تثير الريبة، وضمان وجود ترتيبات مناسبة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل المبلِّغ السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي (سياسة حماية المبلغين).
- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير الخاصة بالتقيد بمعايير المحاسبة والإدراج في السوق والإفصاح.
- التأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام.
- تقييم مدى تأثير اللوائح التنظيمية الجديدة على مصرف الريان.
- مراجعة التقرير السنوي لمسؤول مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية خلال عام ٢٠٢٠م:

الإجتماع الأول:	٢٠٢٠/١/٢٠م
الإجتماع الثاني:	٢٠٢٠/٤/٢٣م
الإجتماع الثالث:	٢٠٢٠/٧/١٣م
الإجتماع الرابع:	٢٠٢٠/٩/١٤م
الإجتماع الخامس:	٢٠٢٠/١٠/١١م
الإجتماع السادس:	٢٠٢٠/١٢/٨م

لجنة المكافآت والتعويضات

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥٪ من الربح الصافي للبنك بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين
- تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالبنك للإدارة العليا والموظفين ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها
- تحديث لائحة المكافآت والتعويضات سنوياً وكلما دعت الضرورة إلى ذلك
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:
  - قيمة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بعد مقارنتها بما هو مقدم في المؤسسات المالية المحلية والإقليمية المشابهة
  - الأرباح والإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة
  - الظروف الإقتصادية والمالية خلال السنة المالية
  - مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا
  - مراعاة القوانين التي تحدد قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمواد ذات العلاقة في النظام الأساسي لمصرف الريان
  - عرض سياسة ومبادئ المكافآت على المساهمين في جمعية عامة للموافقة عليها وإعلانها للجمهور.
  - عقدت لجنة المكافآت والتعويضات إجتماعاً واحداً بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤م

لجنة الترشيحات والحوكمة

تتكون اللجنة من ٣ أعضاء من مجلس الإدارة ومنهم رئيسها، ويراعى في اختيار أعضاء هذه اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية بشكل رئيسي:

١- وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس

٢- ترشيح من تراه مناسبا لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده

٣- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك

٤- ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا

٥- تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس

٦- رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة قطر للأسواق المالية

٧- رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن

كما تشمل مهام لجنة الترشيحات والحوكمة ما يلي:

- إعتماد ونشر إطار عمل اللجنة بشكل يبين سلطتها ودورها.
- الإشراف على تنفيذ الخطوات الخاصة بالدعوة للترشح إلى عضوية المجلس، ودراسة الطلبات المستلمة للتأكد من مطابقة المتقدمين لشروط العضوية.
- تقييم طلبات المرشحين لوظائف الإدارة التنفيذية العليا، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس.
- مراجعة تقرير الحوكمة السنوي لمصرف الريان، والتوصية بإعتماده من المجلس.
- وضع برنامج تعريفي للأعضاء الجدد، وإقتراح برامج تدريبية لهم عند الحاجة.

وقد عقدت اللجنة الإجتماعات التالية خلال عام ٢٠٢٠ م:

الإجتماع الأول:	٢٠٢٠/١/١٤م
الإجتماع الثاني:	٢٠٢٠/٢/٦م
الاجتماع الثالث:	٢٠٢٠/١٢/١م

هيئة الرقابة الشرعية

بمراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي لعام ٢٠١٥م (تعميم رقم ٢٠١٥/٦٨)، ووفقا للملحق (٢) حول شروط المرجعية الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية، وافقت الجمعية العامة لمصرف الريان بموجب قرارها رقم (٨) الصادر عن اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)، كما فوضت الجمعية العامة مجلس إدارة مصرف الريان بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب، وأية مسائل تخص هيئة الرقابة الشرعية للسنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ م، وتشكيلة الهيئة كالآتي حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٠م:

فضيلة الشيخ/د. وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/د. عبد الستار أبو غدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/د. محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

ونظراً لوفاة فضيلة الشيخ/د. عبد الستار أبو غدة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٦م، فقد وافق مجلس إدارة مصرف الريان على توصية رئيس هيئة الرقابة الشرعية بتعيين فضيلة الشيخ/د. عبد العزيز القصار ليكون عضواً في الهيئة ليحل محل الفقيد رحمه الله، وذلك اعتماداً على القرار رقم (٨) لاجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف الريان المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠م والذي خول مجلس إدارة مصرف الريان بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب، وأية مسائل تخص هيئة الرقابة الشرعية للسنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢م.

يتضمن عمل هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان مراجعة العقود والإجابة عن الأسئلة الشرعية، ووضع الحلول للصعوبات التي قد تظهر عند التطبيق. كما تقوم الهيئة بالإشراف المباشر على أعمال مصرف الريان والإطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة، والتأكد من أن العمليات المصرفية قد تم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها وتقديم تقريرها عن كل سنة مالية إلى الجمعية العامة العادية في إجتماعها الدوري.

الإدارة التنفيذية لمصرف الريان

عين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان واعتمد المناصب الرئيسية للإدارة التنفيذية التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وذات الصلة بلجان المجلس (مثل رئيس إدارة التدقيق الداخلي والذي يتصل بلجنة التدقيق والإلتزام). ضمت تشكيلة الإدارة التنفيذية لمصرف الريان لعام ٢٠٢٠م كل من السادة:

عادل مصطفوي	الرئيس التنفيذي للمجموعة
أحمد شيخ	الرئيس التنفيذي للعمليات
خالد فخرو	مدير عام الإدارة الهندسية
محمد توصيف مالك	مدير عام الرقابة المالية
ناصر رئيسي	مدير عام شؤون الموارد البشرية والإدارية
هويدا عبد الله المهندي	مدير عام العمليات
محمد إسماعيل العمادي	مدير عام - الخدمات المصرفية الشاملة
حمد الجمالي	مدير عام خدمات التجزئة والخدمات المصرفية الخاصة
شيدامبرام بتشابان	مساعد مدير عام تقنية المعلومات
ياسر كريم	مساعد مدير عام مخاطر الإئتمان
عادل عطية	مساعد مدير عام الرقابة الداخلية
محمود الأحمد	مدير تنفيذي - الخزينة
عبد المنعم الحسن	المستشار القانوني العام ورئيس الإدارة القانونية
محمد حسين	مساعد مدير عام - مخاطر العمليات وأمن المعلومات
درير محمد	رئيس إدارة الإلتزام
إستقلال محمد	مسؤول الإبلاغ

اللجان الإدارية لمصرف الريان

شكلت الإدارة التنفيذية للبنك عدداً من اللجان الإدارية التي يشترك فيها المدراء ذوي الاختصاص وللتأكد من التنفيذ السليم للسياسات والإجراءات في البنك.
وفيما يلي بعض اللجان الإدارية الرئيسية في البنك:

إسم اللجنة	نبذة عن عمل اللجنة
اللجنة الإدارية	إطلاع الطاقم الإداري على أحدث المستجدات وللمتابعة والتواصل ما بين الإدارات والتشاور في أعمال البنك
لجنة الأصول والخصوم	متابعة الأوضاع المتعلقة بالسيولة والنقد والتعامل معها
لجنة أمن وتوجيه تقنية المعلومات	للحفاظ على أمن التقنيات المعلوماتية المستخدمة في البنك ولمتابعة تحديثاتها والتشاور بشأن التقنيات الجديدة
لجنة الإئتمان ولجنة الإئتمان للمجموعة	لاتخاذ القرارات الإئتمانية ضمن صلاحياتها ولتحديث السياسات والإجراءات الإئتمانية
لجنة مكافحة الفساد	للتشاور فيما يتعلق بمكافحة مختلف أنواع الجرائم المالية والتعامل مع أي حالات تطرأ ذات صلة بها
لجنة الموارد البشرية ولجنة التوظيف	لتحديث وتطوير إجراءات وسياسات التوظيف وللنظر في طلبات التوظيف
لجنة الموارد البشرية (القوى العاملة)	لمناقشة كل ما يتعلق بشؤون الموظفين
لجنة الإشراف على الصناديق	للتوجيه والإشراف على عمل مديري الصناديق وأمناء الحفظ
لجنة المناقصات العامة	الإشراف على العقود المبرمة مع مصرف الريان وأوامر الشراء من أجل ضمان إجراء المعاملات التجارية بنزاهة.
لجنة الرقابة على قبول العملاء	لجنة الرقابة على قبول العملاء هي اللجنة المعنية بشكل رئيسي بكل ما يتعلق بالعملاء من مكافحة الجرائم المالية ضمن دورها كجزء من خط الدفاع الثاني للبنك تحت رئاسة مدير إدارة الإلتزام. تتمتع اللجنة بسلطة كاملة للتصرف في جميع المسائل المتعلقة بمكافحة شتى أنواع الجرائم المالية في مصرف الريان. تتكون اللجنة من: • رئيس إدارة الإلتزام – رئيس اللجنة • مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب – عضو • نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب – عضو • مدير عام الخدمات المصرفية للشركات – عضو • نائب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة الحجم والصغيرة – عضو • مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة لكبار العملاء والتجزئة للأفراد – عضو • مدير عام العمليات المصرفية – عضو يرأس اللجنة مدير إدارة الإلتزام وفي حال غيابه يرأس اللجنة مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي حال تغيبهما معاً يتم تأجيل إجتماع لوقت لاحق. تتم دعوة كبار المدراء وغيرهم من ممثلي الإدارات في البنك لحضور كل أو جزء من أي اجتماع حسب ومتى رأت اللجنة ذلك مناسبا وضرورياً. ولا يحق التصويت في الإجتماعات إلا للأعضاء اللجنة الدائمين. اللجنة إدارية بشكل رئيسي وفيما يلي أهم الأدوار التي تقوم بها: • تقديم المشورة والتوصيات بخصوص كيفية تخفيف كل ما هو ذي صلة بمستوى قبول البنك لتحمل المخاطر المتعلقة بأنواع العملاء ومعاملاتهم ضمن إطار نهج البنك في مكافحة الجرائم المالية. • مراجعة حسابات العملاء الجدد والحاليين والتوصية بقبول إنشاء علاقات عمل أو الاستمرار في علاقات مع عملاء تم تصنيفهم على أنهم ضمن الفئات التالية: – عملاء سياسيين أو ذوي صلة قرابة بأشخاص سياسيين أو ذوي علاقات عمل مع أشخاص سياسية. – الحسابات العالية المخاطر. • إنشاء ومراجعة وتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية في البنك وتقديم مشورة بشأن تحسينها والتوصية باعتمادها. • تقديم المشورة والتوصيات بخصوص أي حالات غير اعتيادية في الحسابات أو المعاملات ذات صلة بالجرائم المالي • تقديم الملاحظات والتوصيات بشأن أي قضايا ذات صلة بمخاطر الجرائم المالية إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر والسياسات أو لجنة التدقيق والإلتزام والإدارة التنفيذية بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية وسياساتها وإجراءاتها ونظمها. • الموافقة على قبول إنشاء علاقات عمل أو الإستمرار فيها مع العملاء المصنفين على أن حساباتهم عالية المخاطر و/أو أنهم عملاء سياسيين. • الموافقة على قبول إنشاء علاقات عمل مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية الأخرى. • الرقابة على المراجعات الدورية التي تتم على حسابات العملاء بشأن تصنيف المخاطر. • الموافقة على إيقاف العلاقات مع العملاء في حال لم يتم إستيفاء متطلبات مكافحة الجرائم المالية. • الموافقة على التوصيات الواردة بتقارير العمليات المشبوهة والإحتيال. جميع الموظفين في البنك يقدمون المعلومات الضرورية لعمل اللجنة مباشرة بكفاءة وفعالية، ويستمعون إلى آراء اللجنة وتوصياتها ضمن صلاحياتها ودورها. وعلى كبار المدراء ضمان إبقاء اللجنة وأعضائها على اطلاع ودراية بالشكل الكامل والصحيح والمبادرة بتزويد اللجنة بالمعلومات اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.
لجنة العلاقات المصرفية	للرقابة على العلاقات المصرفية مع المؤسسات المالية التي يتعامل معها مع البنك.

سياسات الرقابة الداخلية في مصرف الريان

يلتزم مصرف الريان في عمله بإتباع مجموعة من السياسات التي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكيفية إدارته والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وكافة أنشطته، ويقوم مصرف الريان من خلال لجنة المخاطر والسياسات بشكل دوري – وعند الحاجة – بتحديث هذه السياسات، ومن ثم عرضها على مجلس الإدارة لإعتمادها.
ويتبع مصرف الريان حالياً النسخ المحدثة من مجموعة واسعة من السياسات من ضمنها السياسات المتعلقة بالحوكمة، وهي كالآتي:

السياسات المعتمدة بمصرف الريان للعام ٢٠٢٠م

١ سياسة الإئتمان
٢ سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٣ سياسة الإستثمارات
٤ سياسة الإلتزام
٥ إطارومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية
٦ سياسة الإسناد الخارجي
٧ سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
٨ سياسة الحفاظ على السيولة التمويلية الاحتياطية
٩ سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة
١٠ سياسة إدارة مخاطر السوق
١١ سياسة التعافي من الكوارث
١٢ سياسة إدارة مخاطر العمليات
١٣ سياسة الأمن السيبراني
١٤ إطار الأمن السيبراني
١٥ سياسة حماية أمن المعلومات
١٦ سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
١٧ سياسة إطار عمل السويفت
١٨ سياسة تقنية المعلومات
١٩ إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
٢٠ معايير تغيير الإدارة
٢١ معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
٢٢ معايير تطوير التطبيقات
٢٣ منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
٢٤ سياسة قواعد السلوك المهني
٢٥ سياسة الموارد البشرية
٢٦ سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
٢٧ سياسة التدقيق الداخلي
٢٨ سياسة الإستثمار
٢٩ سياسة الشريعة
٣٠ إطار نظام الحوكمة
٣١ سياسة إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
٣٢ سياسة عمليات الفروع
٣٣ السياسة المالية
٣٤ السياسة الاجتماعية
٣٥ سياسة الافصاح والتعامل مع الشائعات وعلاقات المستثمرين
٣٦ سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة
٣٧ سياسة تنظيم تعارض المصالح
٣٨ سياسة تنظيم العلاقة مع اصحاب المصالح
٣٩ سياسة توزيع الارباح

كما قام البنك بتطوير واعتماد إطار تنظيمي لمكافحة الجرائم المالية وخصص عدد من السياسات والإرشادات المتعلقة بذلك:

سياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية للعام ٢٠٢٠م

١ حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية
٢ إطار مكافحة الجرائم المالية
٣ إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها
٤ منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك
٥ منهجية تصنيف مخاطر العملاء
٦ نموذج تقييم مخاطر العملاء
٧ مدى رغبة البنك في تقبل مخاطر الجرائم المالية
٨ تصنيف مخاطر قطاع العمل
٩ تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي/دائرة الاختصاص)
١٠ تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك
١١ التقييم التنازلي لمخاطر البنك
١٢ التقييم التصاعدي لمخاطر البنك
١٣ سياسة مكافحة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب
١٤ سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية
١٥ سياسة قبول العملاء
١٦ سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر
١٧ سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر
١٨ سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
١٩ سياسة التعامل مع البنوك المراسلة
٢٠ سياسة مكافحة الرشوة والفساد
٢١ سياسة مكافحة الاحتيال
٢٢ سياسة حماية المبلغين
٢٣ سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ الغير مطالب بها
٢٤ سياسة إعتماد المنتجات والخدمات الجديدة
٢٥ السياسة العامة لحماية البيانات البنكية
٢٦ سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
٢٧ سياسة الشفافية الضريبية والإلتزام بالإفصاح الضريبي بحسب متطلبات الجهات الرقابية والاتفاقيات الدولية
٢٨ سياسة تعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
٢٩ إرشادات النهج القائم على المخاطر
٣٠ إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة، والعناية الواجبة المشددة
٣١ إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي
٣٢ الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
٣٣ إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات
٣٤ إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والذهب
٣٥ الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة
٣٦ إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات
٣٧ إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
٣٨ إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٣٩ إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة
٤٠ إرشادات مراقبة عمليات العملاء
٤١ إرشادات مراقبة عمليات الموظفين
٤٢ إرشادات التحقق من الاخبار السلبية
٤٣ إرشادات مكافحة الرشوة والفساد
٤٤ إرشادات العقوبات ورفض الحسابات
٤٥ إرشادات التعامل مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
٤٦ إرشادات حفظ الوثائق والسجلات
٤٧ جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية
٤٨ إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية

تقيد مصرف الريان بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق

يلتزم مجلس إدارة مصرف الريان بمبدأ الشفافية في عمله وواجباته بإتجاه حملة الأسهم وفي كل ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح العام عن كل ما قد يؤثر على الأداء المالي للبنك أو حركة سعر سهمه، فمعلومات أعضاء مجلس الإدارة قد تم تزويد هيئة قطر للأسواق المالية بها بالإضافة إلى بورصة قطر، مع بيان رقم المساهم لكل منهم (والذي يمكن من خلاله الاطلاع على ملكيتهم للأسهم)، كما أن ميثاق المجلس قد فصَّل مسؤوليات المجلس ولجانه.

ومن جهة أخرى يحرص المجلس على تزويد بورصة قطر بالبيانات المالية والإيضاحات كما حددتها بورصة قطر، ويقوم بنشر بياناته المالية فور إعتمادها من قبل مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ولائحة بورصة قطر وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية.

وتصدر البيانات المالية مشفوعة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي، الذي يؤكد في تقريره أن التقارير والبيانات المالية لمصرف الريان قد جاءت مطابقة لمعايير المحاسبة. وأنه قد حصل على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لأداء عمله.

ويتم نشر البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخارجي على كل من موقع البنك على الإنترنت وموقع بورصة قطر وفي الصحف المحلية وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م.

كما يلتزم مصرف الريان بالإفصاح عبر نظام الإفصاح الإلكتروني الجديد «منصة إفصاح» بالإضافة إلى الإفصاح الاعتيادي، وذلك اعتباراً منذ نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م تنفيذاً لتعليمات بورصة قطر المؤرخة في ٢٠٢٠/٩/١٧م.

تقيد مصرف الريان بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها

يولي مجلس الإدارة إنتباهاً خاصاً لوضع أنظمة الرقابة الداخلية بتحديد واضح لمسئولياتها بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الإدارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الإستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في إطار سياسة واضحة وكافية ودليل للإجراءات وإجراء مراجعة سنوية لهذه السياسة والتأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام. كما تقوم الإدارة التنفيذية بالتعاون والتنسيق مع مسؤول مراقبة الإلتزام بإتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الإلتزام بما يساعد على تطويرها.

إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات

يقوم البنك بتحديد المخاطر التي قد يواجهها وطرق تقييمها وإدارتها وتحليل عوامل المخاطر ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو الغير متوقعة عبر لجانه الإدارية؛ ويشكل كل من مسؤولي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإلتزام المستوى الأول من أدوات الإدارة التي تستخدمها في متابعة ذلك بالإضافة إلى التأكد المعقول من الإمتثال للتوجيهات من الجهات الرقابية. ويرفع كل منهم التقارير مباشرة – متى ما لزم – إلى كل من رئاسة الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة عبر لجانه وبذلك يكون مجلس الإدارة على إطلاع على نتائج وأعمال الرقابة الداخلية والتي تشمل :

– منح وتقييم الإئتمان
– الإستثمار
– السيولة
– مخاطر السوق
– مخاطر كفاية رأس المال
– مخاطر التركزات
– مخاطر الصرف الأجنبي
– مخاطر أسعار الفائدة
– التسعير
– الربحية والموازنات
– مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
– التأمين على الأصول
– الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة
– الإلتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الإشرافية
– التدقيق الداخلي والخارجي
– تقييم الأداء
– الإفصاحات لجميع الجهات المعنية
– مخاطر العمليات والمحاسبة
– المخاطر القانونية

بالإضافة إلى تطبيق البنك للسياسات الخاصة بشؤون العاملين وسلوكيات وأخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات التي تتم مراجعتها لضمان الإلتزام بأفضل الممارسات والإلتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في ذلك. ومن ثم تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة لأداء كل من مسؤولي المخاطر والإلتزام لتقديم تأكيد معقول للجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة بأن تلك المهام يتم أداؤها على مستوى مقبول من الكفاءة وللتنويه بأي أمور تسترعي الاهتمام فيما يتعلق بذلك. كما أن أنشطة مصرف الريان تخضع بكاملها إلى ضوابط تحددها السياسات الرئيسية التي يعتمدها مجلس الإدارة مباشرة أو عبر لجانه. وكذلك يتم تقييم أداء الإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية ويتم تسجيل عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بالمسائل المتعلقة بها والطريقة التي تمت بها معالجتها.

ولم تطرأ عن نتائج أعمال الرقابة الداخلية سوى مسائل رقابية إعتيادية تعامل معها كل من مسؤول الإلتزام ومسؤول المخاطر بشكل روتيني بحسب السياسات المتبعة بما لم يتطلب تدخل المجلس.

وتسعى الإدارات الرقابية بإستمرار لإكتشاف أي إخفاق محتمل في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي قد تؤثر على الأداء المالي لمصرف الريان وهي المسؤولة عن متابعة الإجراءات التي تأخذها الشركة في معالجة الإخفاق.

أعمال الرقابة الداخلية موزعة ما بين الإدارات الرقابية حيث أنها هي من تقوم بإجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير بإستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ولم تظهر أي حالة طارئة تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للبنك.

عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في البنك

تقع على مجلس إدارة مصرف الريان مسؤولية إدارة المخاطر، ولقد منح المجلس بدوره الإدارة التنفيذية صلاحية إتخاذ القرارات اللازمة للرقابة اليومية على المخاطر وإدارتها عبر ضوابط محددة.. تضمن د الإدارة السليمة للمخاطر في البنك.

الرقابة الرشيدة على إدارة المخاطر تنبع من مجلس الإدارة وتدار على مستوى الأقسام، ويتم ذلك عبر عدة وسائل منها التقارير الإدارية الأسبوعية والشهرية وتقرير مؤشرات المخاطر الرئيسية وسجلات مخاطر البنك، كما تقوم الإدارات بوضع معايير خاصة بها للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة ضمن الحدود القصوى المعتمدة. ويتم وضع الحدود القصوى لتناسب مستوى تقبل المخاطر ومدى أهميتها إما من قبل اللجنة المختصة التابعة لمجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية المختصة (بحسب صلاحياتها الممنوحة لها) أو من قبل كل من الأقسام المعنية (ضمن الحدود القصوى الرئيسية المحددة لهم) لتقديم خدمات ذات مخاطر تم تخفيفها بشكل مقبول. ولقد قام البنك بتشكيل هيكل ملائم من اللجان ذات عدة مستويات مناسبة من مستوى المجلس وحتى مستوى الإدارات.

يتبع مصرف الريان نموذج إدارة مخاطر على مستوى المنظومة يعتمد على «ثلاثة خطوط دفاعية» حيث تكمن الصلاحيات والمسؤوليات المناسبة في كل خط من الخطوط الدفاعية وتقوم لجان البنك بشتى مستوياتها بحسب ما فوضت به من أعلى مستوى عند مجلس الإدارة نفسه ومروراً باللجان التابعة لمجلس الإدارة مباشرةً وحتى لجان الإدارة التنفيذية والموظفين.

تتم إدارة المخاطر عبر إدارات متعددة يرأسها خبراء مثل الرئيس التنفيذي لادارة المخاطر ورئيس الإلتزام ورئيس التدقيق الداخلي. حيث تقوم تلك الإدارات بتحديد وتقييم وتقديم الاستشارة وتُراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية في حماية أصول البنك، والرقابة على إستخدام الموارد المتاحة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية، وتحديد السلطات والمسؤوليات والتقيد بها، وإتباع سياسة واضحة في إختيار الموظفين على مختلف الأصعدة الإدارية.

الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها

يعتمد مصرف الريان على طاقم الإدارة التنفيذية ولجانه والسياسات والإجراءات المبنية عليها لتحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها، وفيما يلي النقاط الرئيسية بخصوص ذلك:

إختبارات الضغط

قياس ورصد ومراقبة شتى أنواع المخاطر أمر حيوي لضمان صحة المؤسسات المصرفية والنظام المالي ككل. وفي هذا السياق تستخدم إختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن الجهات التنظيمية خاصة في الآونة الأخيرة للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء إختبارات الضغط هذه في تقييم تأثير أحداث إستثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى. حيث تم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: إختبارات الحساسية وإختبارات السيناريو.

إمتثالا للتعليمات الرقابية من قبل مصرف قطر المركزي والخاصة بموضوع لجنة بازل يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية كافة المخاطر التي تؤثر على البنك بشكل منفرد (Firm Specific Scenarios) والتي تشمل المخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأيضا يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية المخاطر التي تؤثر على الإقتصاد بشكل عام والنظام المالي ككل (Macro-economic Scenarios).

إن هذه الإختبارات التي تجريها إدارة المخاطر بهدف قياس قدرة البنك على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الإقتصادية في المستقبل تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي، أو سيناريو إستمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها. وبصفة خاصة تحاول هذه الاختبارات التأكد من أن البنك سوف تكون لديه موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوأ من بين هذه السيناريوهات. وهكذا يتمكن البنك من تقديم تصور واقعي عن مدى حساسيته وقدرته على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الإقتصاد، إذا ما تطورت الأوضاع الإقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرته على إستيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الإئتمان والأسواق، وتجرى هذه الإختبارات على كل البنك بناء على البيانات المالية الحالية و البيانات المالية المتوقعة للخمسة سنوات القادمة والمعلومات التي يتم تجميعها من قبل إدارة الرقابة على المخاطر التي تحيط بالبنك.

إختبارات الضغط المصرفي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة وتحدد إذا ما كان وضع البنك متين، وذلك عبر التأكد من أن أصول البنك كافية لتمويل إلتزاماته وتغطية خسائره المستقبلية في أسوأ إفتراض، ومن ثم تمكنه من أن يستمر في دوره كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، أو مدى حاجته إلى مساعدة من الحكومة لكي يستمر في العمل، أي إحتياجه إلى المساعدة الحكومية من خلال تقديم أموال لمساندته، أو أن يسعى للبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك إحتمال دفعه نحو الإندماج. وهي كلها فرضيات تعزز من قدرة الإدارة على التحوُّط وتوفير خيارات مدروسة في حال تطور أي أحداث سلبية.

ولقد التزم البنك بجميع تعليمات المصرف المركزي المتعلقة بإختبارات الضغط، كما إلتزم البنك بتقديم التقارير المطلوبة لذلك.

المخاطر الإئتمانية

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً في ظل زيادة حدة المنافسة وحجم المعاملات المصرفية والتطور التقني والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، وعليه فان إدارة مجمل المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراريته في السوق المصرفية مما يعود بعوائد مرضية ومخاطر قليلة.

تعتبر السياسات الإئتمانية التي يضعها البنك محور عملية إدارة مخاطر الإئتمان. لذا يحرص البنك على تطوير آلية شاملة لتقييم الإئتمان، وذلك بوضع سياسة إئتمانية شاملة تمثل الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة وتوفير المرونة الكافية.

يتم منح التسهيلات الإئتمانية بناءاً على نظام تقييم داخلي قياسي يعتمد على مجموعة من الشروط والضوابط من بينها خبرة العميل وكفاءته المالية ووجود مصادر سداد كافية ومعتمدة،، تناسب شروط التمويل مع الغرض من التمويل، تحديد وتقييم مخاطر التمويل، ووجود ضمانات كافية تكفل للبنك إسترداد حقوقه- في حال تعثر أو توقف العميل عن السداد- بدون أية خسائر.

كما أنه يتم منح الائتمان المصرفي عن طريق موافقة لجان الإئتمان في البنك والتي تتكون من أربعة لجان بحسب حجم التسهيلات المطلوبة كما يلي:

- لجنة إئتمان المجموعة (الموافقة لحد أقصى: ١٥٠ مليون ريال قطري)
- اللجنة التنفيذية (الموافقة لحد أقصى: ٣٠٠ مليون ريال قطري)
- مجلس الإدارة (موافقة على حدود أكثر من ٣٠٠ مليون ريال قطري)

وتم انشاء لجان الائتمان الفرعية تحت مظلة لجنة الائتمان المجموعة (Group Credit Committee) والتي تختص بالحسابات ذات التصنيف الائتماني المرضي وذلك لتحسين الاداء وتسريع اجراءات العمل وتجويده في اطار سياسة البنك الائتمانية، علما بأنه يتم رفع تقارير موجزة للرئيس التنفيذي للمجموعة بشكل دوري لتقييم عمل هذه اللجان.

أما التمويل الشخصي فهو التمويل الممنوح للأفراد بحد أقصى ٢ مليون ريال قطري (بحسب تعليمات مصرف قطر المركزي). وتتم مراقبة عمليات التمويل الشخصي عبر نظام مركزي آلي خاص بالبنك للرقابة على القروض الممنوحة للأفراد، حيث يقوم الموظف بإدخال طلب التمويل، ومن ثم يقوم مدراء الفروع أو نوابهم بحسب صلاحياتهم بمراجعة الطلب وفي حال الموافقة عليه يتم تمريره إلى إدارة العمليات للقيام بمنح التمويل؛ وفي حال وجود أي استثناءات يتم رفع الطلب إلى لجنة إئتمان التجزئة.

إدارة مخاطر الإئتمان

تقوم إدارة مخاطر الإئتمان بمصرف الريان بعدة إجراءات يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال ما يلي:

معايير إدارة المخاطر الإئتمانية

تم وضع معايير إئتمانية تتضمن ما يلي:

١- تحديد نوع الإئتمان الممكن منحه للعملاء حسب القطاعات (الإقتصادية).

٢- وضع حدود قصوى لمنح الائتمان المجموعة الإئتمانية الواحدة وأسس تسعير الإئتمان.

٣- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الإئتمان وقيمة الضمانات وإتخاذ الإجراءات التحوطية للحفاظ عليها مثل التأمين والتقييم الدوري للضمانات.

٤- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الإئتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للإئتمان وقواعد تصنيفه وتكوين المخصصات.

٥- تحديد درجة المخاطر التي يوافق مجلس الإدارة/البنك على الدخول فيها أثناء عملية التمويل.

٦- إعداد توصيات إئتمانية مستقلة عن توصيات وحدات العمل (Business Units).

٧- الافصاح عن كل المعلومات الخاصة بالعميل للجنة الإئتمانية بكل شفافية حتى يتسنى لها إتخاذ القرار الائتماني الصحيح.

٨- تطوير دور وحدة إدارة ومراقبة الإئتمان لمتابعة اكتمال كل الوثائق والضمانات المطلوبة حسب توصية اللجنة الإئتمانية لتفعيل الحدود في نظام البنك.

٩- يقوم مصرف الريان بتطبيق نظام داخلي من شركة Moody's لتقييم مخاطر العملاء البنك من كل القطاعات (Corporate, SME, Private Banking & HNW Individuals) وذلك بهدف وضع آلية شاملة لنظام تقييم مخاطر الائتمان تتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي يجب القيام بها عند تقييم العملاء. وتعتبر هذه السياسة محور عملية قياس، وإدارة مخاطر الائتمان حيث أن تقيم العملاء يتم بناءاً على نظام قياسي يعتمد على مجموعة من الضوابط وذلك للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة.

١٠- إتباع إجراء إختبار الضغط على التسهيلات الإئتمانية لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر وتوفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر الإئتمانية.

تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الإئتمان

يتم تطبيق الإجراءات السليمة لمنح الائتمان وتتضمن الآتي:

١- وجود طلب تمويل موقع من العميل أو المفوض بالتوقيع.

٢- الحصول على المعلومات والمستندات الكاملة لإجراء تقييم ومراجعة شاملة للعميل ولنوعية المخاطر المرتبطة بطلب الإئتمان وإمكانية تصنيفه إئتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي للبنك

٣- معرفة الغرض من الإئتمان وسمعة العميل وخبرته ومركزه في السوق (ضمن القطاع الإقتصادي).

٤- دراسة المخاطر الحالية والمستقبلية للعميل وللقطاع، ومدى الحساسية للتطورات الإقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

٥- تقييم مصادر السداد ومدى إلتزام العميل بسداد إلتزاماته السابقة.

٦- إستيفاء الضمانات المطلوبة وتقييمها.

٧- تحليل الوضع المالي للعميل من خلال ميزانيات حديثة ومدققة.

٨- الإستعانة بتقارير مركز قطر للمعلومات الإئتمانية لتقييم كفاءة والجدارة الإئتمانية للعميل ووفائه بإلتزاماته وتقرير مصرف قطر المركزي لمعرفة حجم مديونية العميل مع البنوك الاخرى.

٩- تحديد سقوف إئتمانية حسب القطاعات الإقتصادية والمناطق/الدول إستناداً على درجة التصنيف الإئتماني للدولة.

١٠- مراعاة الحد الأقصى من نسبة السقف الإئتماني الممكن منحه إلى نسبة حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد أو المجموعة وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

١١- مراعات تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص منح التمويل.

١٢- الموافقة على الإطار لاختبارات الضغط يتناول السياسة والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر الإئتمانية وتحديد المسؤوليات المتصلة بها ونتائجها وعرضها على اللجان المختصة للمساعدة في إتخاذ القرارات.

إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته

١- إجراءات التعامل مع الإئتمان ومتابعته تشمل ما يلي:

٢- وجود ملفات لحفظ الموافقات الإئتمانية والمستندات المرفقة وتحديث بياناتها بشكل دوري.

٣- متابعة تنفيذ الإئتمان حسب موافقة وتوصيات اللجنة الإئتمانية المختصة والتأكد من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية وتوافر/كفاية الضمانات المطلوبة.

٤- متابعة إستخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة وذلك برفع تقارير بشكل دوري عن كامل محفظة الإئتمان.

٤- تصنيف الإئتمان داخلياً والذي يساعد على منح وتسعير الإئتمان ومتابعة جودته، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الإئتمانية، وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

٥- إصدار تقارير على القطاعات المتعثرة لوحدة العمل لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

٦- اصدار التقارير الدورية وافادة وحدات العمل والإدارة بكل ما يلزم.

٧- تعتبر وحدة إدارة الإئتمان وحدة مستقلة عن وحدة مراجعة الإئتمان، وتتمثل مهامها في مراجعة الضمانات والشروط والعقود وإستكمالها قبل منح التسهيلات، بما في ذلك متابعة جميع الحدود الممنوحة على النظام وتحديثها وكذلك إستخدامها وإصدار التقارير اللازمة.

إجراءات الرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

١- وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الإستثناءات في السياسات الإئتمانية/الإجراءات الإئتمانية، الحدود الإئتمانية، و/أو التعليمات الرقابية.

٢- وجود وحدة التحصيل لإكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة وإتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجتها في وقت مبكر حيث يتم اعداد تقرير بشكل دوري عن وضع الحسابات المتعثرة وإفادة الجهة المسؤولة باتخاذ اللازم.

٣- المراجعة الدورية لصلاحيات المفوضين بالتوقيع على الإئتمان ووثائقه.

٤- تطوير السياسة الإئتمانية بشكل دوري للبنك لتتماشى مع كل المستجدات والمتغيرات بهدف تحسين ادارة المخاطر.

٥- يقوم البنك وبشكل منتظم بمراجعة جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة ومراقبة أداء القطاعات وحدود التركزات المالية لكل قطاع. كما يقوم البنك بمتابعة كافة التسهيلات والزيادات ومتابعة الضمانات وإكتمالها، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم. من ناحية أخرى يقوم البنك بمراجعة التسهيلات غير المستغلة، ورفع التوصيات -إن وجدت - إلى الجهات المعنية.

٦- خلق ارضية مشتركة بين إدارة المخاطر ووحدات العمل ذات العلاقة لتبادل المعلومات ونشر الثقافة الإئتمانية مستمدة من إستراتيجية البنك لإدارة المخاطر.

٧- أنشطة إدارة المخاطر تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط باستراتيجية البنك.

٨- تبني وإستخدام أنظمة لتقييم مخاطر العملاء وبمايتوافق مع متطلبات بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

مخاطر السوق

لم يتغير جوهر أسلوب البنك في التعامل مع مخاطر السوق لأنه يعتمد على رصد مخاطر السوق بإستخدام أحدث الأسس المصرفية معتمداً على توجيهات مصرف قطر المركزي ومبادئ بازل ومستخدماً خبرات موظفين ذوي خبرات وكفاءات عالية وعالمية.

ومن أجل معالجة وتقليل هذه المخاطر بشكل عام يقوم البنك بتنويع نشاطاته في مختلف البلدان والقطاعات والمنتجات وشرائح العملاء والقيام باتخاذ خطوات إستباقية لإدارة هذه المخاطر.

كما يقوم الموظفون المعنيون بمراقبة مجموعة من المخاطر المرتبطة بالسوق مثل مخاطرأسعار الصرف الأجنبي، مخاطر أسعار الربحية، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر الإستثمارات العامة، ومراقبة النسب المصرفية المحددة من قبل مصرف قطر المركزي من نسب سيولة ونسب كفاية رأس المال، بالإضافة الى مراقبة نسب الإستقرار والتركزات في ودائع العملاء، ويصدر مصرف الريان تقارير داخلية يومية وأسبوعية وشهرية للإدارة لتساعدها على اتخاذ القرارات السليمة ومراقبة مخاطر السوق. ويتم التعامل مع المستجدات حسب ما يلزم.

تشمل هذه التقارير تقارير يومية، كتقرير مؤشرات الإنذار المبكر لمخاطر السوق والسيولة، وتقريراً يومياً عن الخزينة، بالإضافة إلى التقرير الشهري للجنة الأصول والخصوم الذي يوضح وضع الميزانية، النسب المصرفية وإختبارات الضغط على الميزانية، وتحليل الفجوات في الأصول والخصوم، وتقوم لجنة الأصول والخصوم المكونة من الإدارة العليا بمناقشة هذا التقرير في إجتماعها الشهري وإتخاذ ومتابعة القرارات.

الحدود الإئتمانية الممنوحة للبنوك والدول

إلتزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي وضمن سياسة البنك الإئتمانية، يتم تحديث الحدود الإئتمانية للبنوك التي يجري التعامل معها، وكذلك الحدود الإئتمانية للدول التي تقع فيها هذه البنوك حسب تصنيفها. ويعتمد المجلس هذه الحدود بعد دراستها حسب المقتضيات التي تفرضها الأوضاع الإقتصادية السائدة وتقدم بعد إعتمادها إلى مصرف قطر المركزي.

مخاطر التشغيل

سعياً من مصرف الريان لتقليل إحتمالات الخسائر من المخاطر التشغيلية، قام مصرف الريان بإعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة الأنظمة والتبليغ عن نقاط الضعف فيها. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات وإجراء التسويات، والتعليم المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما يستخدم مصرف الريان نظاماً متخصصاً لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة.

الحد من مخاطر التشغيل

مصرف الريان مهتم جدا بالجهود المبذولة للحد من مخاطر التشغيل وإدارتها ويشجع إتباع أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر. وفي مصرف الريان يتم تطبيق البرامج والضوابط التي لها القدرة على الحد من التعرض لحدث معين، أو تكراره أو مدى خطورته؛ ويتم اختبار ضوابط مصرف الريان من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تحد فعلا من المخاطر، أو أنها تحوّل التعرض من ناحية معينة من مخاطر التشغيل إلى قطاع أعمال آخر.

أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأنظمة

- الحفاظ عل شهادة ISO22301 العالمية في إدارة إستمرارية العمل من خلال الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية.
- الحفاظ على نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) من خلال تجديد شهادة ISO27001 لأمن المعلومات.
- استخدام نظام إلكتروني متخصص SAS لإدارة المخاطر التشغيلية: لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك تتبع وتحليل الحوادث والخسائر التشغيلية.
- استخدام نظام الرقابة على التحويلات المصرفية للتأكد من عدم وجود أسماء فيها تظهر في أي من القوائم المحظورة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ودمج هذا النظام مع نظام SWIFT لكي يعترض أية أسماء مشكوك فيها في نفس وقت تنفيذ الحركات.
- رصد حالات الإحتيال على نحو استباقي لمنع أي معاملات مشبوهة: حيث تعمل وحدة متخصصة على رصد حالات الاحتيال على مدار ٢٤ ساعة في اليوم و٧ أيام في الأسبوع لكشف ومنع عمليات الاحتيال على بطاقات الإئتمان والصراف الآلي.
- حماية بيانات البنك الهامة على نحو استباقي تحوطاً لأي حالات طوارئ، وذلك بتوفير مركز للتعافي من الكوارث عبر شركة «ميزة» في واحة العلوم والتكنولوجيا بقطر، والإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات الهامة في مركز قطر للبيانات وأخرى في مدينة «نيس» بفرنسا.
- استخدام نظام متطور لمنع محاولات التصيد Malware Prevention System.
- إجراء اختبارات الإختراقات الأمنية Vulnerability Tests على أنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- المشاركة بنجاح في التدريب على مكافحة حوادث أمن المعلومات Cyber Security Drill الذي تم تنظيمه من قبل وزارة المواصلات والاتصالات Ministry of Transport & Comunication.
- الإستمرار في زيادة قاعدة مستخدمي نظام المخاطر التشغيلية.
- استخدام نظام مراقبة أحداث أمن المعلومات SIEM على مدار ٢٤ ساعة في اليوم و٧ أيام في الأسبوع.
- كما تتم تغطية بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو تخفيفها أو القبول بها عبر عمليات التأمين المختلفة.

تقيد مصرف الريان بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (مكافحة الجرائم المالية)

من بعد صدور قانون دولة قطر رقم (٢٠) لعام ٢٠١٩م بخصوص مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وبمراعاة كل من اللائحة التنفيذية للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي في هذا الشأن (وأحدث إرشادات تكميلية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب صادرة عن مصرف قطر المركزي في مايو ٢٠٢٠م)، قام البنك بتحديث جميع سياساته ذات الصلة وتطوير منظومة من السياسات والإرشادات للتقيد بمكافحة الجرائم المالية تتمحور حول ما يلي:

- مكافحة غسل الأموال
- مكافحة تمويل الإرهاب
- مكافحة انتشار الأسلحة
- مكافحة الفساد والرشاوي
- مكافحة التجارة بالبشر والعبودية
- مكافحة التداول بالعملات الافتراضية

بالإضافة إلى الإلتزام بالقانون والتعليمات ذات الصلة وتطبيقها، فإن مجموعة سياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية تؤكد أن البنك ليست له أي رغبة في أن يكون جزء من أي معاملة ذات صلة بأي جريمة مالية وأنه يتم اتخاذ التدابير الوقائية المعقولة والكافية لتخفيف مثل هذه المخاطر، بالإضافة إلى تأكيد إلتزام البنك بالتعاون المستمر مع مصرف قطر المركزي ومع وحدة المعلومات المالية للدولة في كل ما يخص ذلك.

التصنيف الإئتماني لمصرف الريان

التصنيف على المدى البعيد	التصنيف على المدى القصير	التطلع المستقبلي
A1	P1	مستقر

أصدرت وكالة موديز تقريرها المحدث حول تصنيفات مصرف الريان في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠م والذي حدد تصنيف A1/Prime-1 إلى مصرف الريان (Q.P.S.C.) (مصرف). ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار احتمالا كبيرا جدا لحصول البنك على دعم من حكومة قطر المصنفة (Aa٣ مستقرة)، وهو ما يترجم إلى درجات ترفيع لتصنيف البنك علي المدى الطويل من baa2 (التقييم الائتماني الأساسي).

ويعكس التقييم الائتماني الأساسي baa2 العوامل الآتية :

(١) توفر فرص للتنويع والنمو خارج دولة قطر بوجود «بنك الريان - المملكة المتحدة».

(٢) الجودة العالية للأصول على مدى السنين.

(٣) الربحية الصلبة والمستقرة التي تدعم الرسملة العالية لمصرف الريان.

ومع ذلك، فان نقاط القوه المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية :

(١) اعتماد مصرف الريان على الإدارة التنفيذية فيما يخص ترويج الأعمال.

(٢) التركز العالي في الأصول والمطلوبات.

(٣) الضعف في التمويل والسيولة.

مراقب الحسابات «المدقق الخارجي»

وافقت الجمعية العامة العادية لمصرف الريان في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠م وبموجب قرارها رقم (١٠) على تعيين مراقب الحسابات الخارجي (ديلويت آند توش) للقيام بأعمال التدقيق على حسابات مصرف الريان والشركات التابعة له (عدا بنك الريان - المملكة المتحدة) للسنة المالية ٢٠٢٠ م، وذلك بتوصية من مجلس الإدارة بناء على اقتراح من لجنة التدقيق والإلتزام.

ولقد تم إختيار السادة ديلويت «Deloitte» بناء على تطبيقهم أفضل المعايير المهنية وعلى حفاظهم على إستقلاليتهم والإمتناع عن أي علاقات فيها تضارب في المصالح. ويقوم المدقق الخارجي بحضور الجمعية العامة حيث يقدم تقريره السنوي ويرد على الإستفسارات.

مهام مراقب الحسابات

يقوم مراقب الحسابات (المدقق الخارجي المستقل والمؤهل بإجراء تدقيق خارجي مستقل سنوي ومراجعات ربع سنوية. ويهدف التدقيق المذكور إلى تزويد مجلس الإدارة والمساهمين بتأكيد موضوعي أن البيانات المالية تعد وفقاً لنظام الحوكمة وللقوانين واللوائح ذات الصلة والمعايير الدولية التي تحكم إعداد المعلومات المالية وأن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

ويتعين على المدققين الخارجيين التقيد بأفضل المعايير المهنية، ويلتزم مصرف الريان بعدم التعاقد معهم لتقديم أي إستشارات أو خدمات قد ينتج عنها تضارب في المصالح، ولذا يعتبر المدققون الخارجيون مستقلين تماماً عن مصرف الريان ومجلس إدارته، وليس لديهم إطلاقاً أي تضارب في المصالح في علاقاتهم مع مصرف الريان.

ويعتبر المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين ويدينون لمصرف الريان بواجب بذل العناية المهنية المطلوبة عند القيام بالتدقيق، كما يتوجب على المدققين الخارجيين إبلاغ الهيئة وأي هيئات رقابية أخرى في حال عدم اتخاذ المجلس الإجراء المناسب فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للشبهة التي أثارها المدققون أو حددوها.

حقوق المساهمين

يحرص مجلس إدارة مصرف الريان على حماية حقوق مساهميه وفقاً لما هو محدد في القوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي لمصرف الريان، والذي نص على أن كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام. كما يسمح للمساهمين إستعمال حقهم في التصويت بالوكالة.

كما أن للمساهمين وأصحاب المصالح حق تقديم المقترحات والشكوى والتظلم، ويمكن لهم ذلك عبر عدة وسائل مثل مركز الاتصالات أو أو البريد الإلكتروني أو عبر الحضور شخصياً إلى أي من فروع البنك، ويقوم البنك بتسجيل ذلك والتأكد من أن يصل إلى الأشخاص والجهات المعنية المناسبة كما لزم وأن يتم الرد عليه بشكل مقبول واتخاذ ما لزم من إجراءات.

ويضمن تنفيذ مجموعة من السياسات المعتمدة من مجلس إدارة مصرف الريان مصالح المساهمين وأصحاب العلاقة مثل :

- سياسة الإفصاح والتعامل مع الشائعات، وعلاقات المستثمرين.
- سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة
- سياسة تنظيم تضارب المصالح
- سياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح.
- سياسة توزيع الأرباح
- السياسة الاجتماعية

سجل المساهمين

تحتفظ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية بسجلات المساهمين في الشركات المدرجة، ونظراً لتغير بيانات المساهمين لحظة بلحظة مع تداولات السوق تقوم الشركة بتوفير معلومات حملة أسهم البنك مرة واحدة شهرياً، وفي الحالات التالية:

- عند انعقاد الجمعية العامة العادية أو الغير عادية
- عند توزيع الأرباح
- عند عمليات الإندماج أو الإستحواذ
- عند زيادة رأس المال من خلال الإكتتاب
- عند تحول الشركة إلى صفة قانونية أخرى
- أي حالات أخرى تقررها هيئة قطر للأسواق المالية

ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من الشركة المذكورة في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

الحصول على المعلومات

يتيح الموقع الالكتروني لمصرف الريان على الشبكة www.alrayan.com كافة البيانات المهمة والمعلومات الخاصة بمصرف الريان والتي تسهل الاطلاع على مجموعة كبيرة من المعلومات التي تهم المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى، وتتوفر بشكل رئيسي في القسم الخاص بـ«علاقات المستثمرين».

تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين

يلتزم مصرف الريان بإعتماد وإعلان قواعد وإجراءات عامة تحكم دخوله في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، وذلك مذكور ضمن كل من سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة. وفي مطلق الأحوال يمتنع مصرف الريان عن الدخول في أي صفقة تجارية مع طرف ذي علاقة، أو التعاقد معه، إلا مع المراعاة التامة لسياسة الشركة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة. ويجب أن تضمن هذه السياسة مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح، وأن تشترط الموافقة على أي صفقة مع طرف ذي علاقة من قبل أكثرية أصوات المساهمين على أن لا يشارك الطرف المعني ذو العلاقة في التصويت.

وفي حال طرح أي مسألة تضارب مصالح أو صفقة تجارية بين مصرف الريان وأحد أعضاء المجلس أو أي طرف ذي علاقة – له علاقة بهذا العضو – خلال إجتماع المجلس، تتم مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني والذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على الصفقة. وبأي حال يجب أن تتم الصفقة وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة البنك.

وقد قام البنك بإعداد سياسة تنظيم تعارض المصالح بمصرف الريان.

قواعد السلوك المهني

وضع مصرف الريان سياسة خاصة بقواعد السلوك المهني يخضع لها جميع العاملين بالبنك، وتنطبق بالتساوي على أعضاء مجلس الإدارة.

إن قواعد السلوك المهني توضح ما يجب أن يدركه ويعيه كل فرد منهم على حده فيما يتعلق بالسلوكيات والمعاملات التي تؤثر على مصالح البنك وأدائه المالي.

المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت

ينص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النواب عنهم قانوناً في حين يمثل الأشخاص الإعتبارية الأشخاص المفوضين من قبلها بموجب تفويض خطي منظم وفقاً للأصول القانونية.

كما نص النظام الأساسي على حق المساهم الذي يحضر إجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مراقبي الحسابات، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

كذلك نص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يحرص مصرف الريان على تطبيق مبدأ إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى، ويتيح مصرف الريان تلك المعلومات لمساهميه بنشرها على موقعه.

ووفقاً لتعليمات وزارة التجارة والصناعة الواردة في تعميمها المنشور بتاريخ ٢٠١٦/٠٢/٢٣م وبناءً على قرار هيئة قطر للأسواق المالية؛ فإن التصويت في إنتخابات مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي سيكون على النحو الوارد في المادة رقم (٩٦) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م:

«يكون للسهم الواحد صوت واحد يمنحه المساهم لمن يختاره من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، ويجوز للمساهم توزيع تصويت أسهمه بين أكثر من مرشح، ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح».

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بالإحتياطيات بأشكالها (الإحتياطي القانوني – إحتياطي المخاطر – إحتياطي القيمة العادلة) ويقوم مجلس الإدارة سنوياً بدراسة عدة سيناريوهات، يختار أفضلها ويعرضه على الجمعية العامة العادية بشكل تفصيلي مع بيان مجموع الأرباح المحققة وتوزيعاتها، وللجمعية العامة كل الحق في الموافقة على مقترح مجلس الإدارة أو تعديله. وقد قام البنك بإعتماد سياسة توزيع الأرباح بمصرف الريان.

هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى

يرتكز عمل البنوك بصفة أساسية على عمليات التمويل للأفراد والشركات والجهات الحكومية وشبه الحكومية، ويصدر مصرف قطر المركزي تعليماته بخصوص الحدود القصوى للتركزات الإئتمانية من جهة الصفقة الواحدة أو مجموع صفقات العميل الواحد أو مجموعته أو القطاع الواحد.

حقوق أصحاب المصالح الآخرين

تتضمن سياسات الحوكمة التي ينتهجها مصرف الريان وجوب الإحترام الكامل لكافة الأطراف التي يجري التعامل معها ومنها أصحاب المصالح الآخرين، بينما ترسي لائحة شؤون العاملين مبادىء العدل والمساواة بين الموظفين دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وتقوم الإدارة سنوياً بتخصيص مكافآت للموظفين تتناسب مع الأرباح المحققة والجهد والأداء الخاص بكل موظف وفقاً لتقييم منهجي مدروس.

سياسة حماية المبلغين

إيمانا بأهمية دور الموظفين كخط أول للدفاع عن مصالح البنك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة لحماية المبلغين. تتيح هذه السياسة الفرصة لأي موظف كان أن يوصل شكواه أو أي شكوك لديه عن أي ممارسات أو معاملات وصلت إلى علمه (بحسن نية) وذلك إلى إدارة البنك وبأي شكل من الأشكال بدون أن يخاف من أن يكون هناك أي تعرض له أو تأثير عليه من أي ناحية في عمله مع الحفاظ الكامل على حقوقه.

مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة

مصرف الريان مستمر في القيام بواجبه نحو البيئة والمجتمع من خلال مشاركاته الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تركز على الإلتزام المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته يحرص على تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمع عامة. وفيما يلي بعض ما قام به البنك في هذا الصدد رغم التحديات عبر العام٢٠٢٠م:

وفيما يلي بعض ما قام به مصرف الريان عبر العام ٢٠٢٠م في هذا الصدد:

١- نظام التدريب تحت اشراف قسم التدريب والتطوير للعام ٢٠٢٠م

تدريب جميع الكوادر العاملة بالبنك (ومن ضمنها الكوادر الوطنية):

قامت إدارة التدريب لهذا العام وتماشياً مع وضع جائحة كورونا بتحويل التدريب لجميع موظفي مصرف الريان إلى «نظام التدريب عن بعد» لحضور البرامج التدريبية المختلفة والورش والمؤتمرات باستخدام الوسائل والانظمة الالكترونية الحديثة المتاحة.

والتزاماً بمتطلبات مصرف قطر المركزي فقد نظمت ادارة التدريب البرنامج التدريبي الالزامي «مكافحة الجرائم المالية» لجميع موظفيه بغرض اكساب الموظفين المعرفة والمهارات التي تخص غسيل الاموال وتمويل الارهاب ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد.

واصل مصرف الريان دعمه للجامعات والكليات المحلية والخارجية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطلاب ودعم الابحاث للطلاب وذلك في سبيل تطوير واعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة القطريين، بالإضافة إلى مشاركة المصرف الفعّالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.

كما حرص مصرف الريان على المشاركة السنوية بمجموعة من موظفيه القطريين حديثي التخرج في البرنامج الذي يطرح من أكاديمية قطر للمال والاعمال والاستفادة من هذه الفرص التي تتيحها الاكاديمية.

في إطار تعزيز سبل التعاون ومواصلة تبادل الخبرات مع مختلف الجهات في الدولة شارك البنك في عدد من المحاضرات والورش الفنية منها محاضرة عن الدروس المستفادة من آخر التهديدات والهجمات الإلكترونية وآلياتها وأساليب حدوثها وذلك بهدف الاستفادة منها وتطوير القدرات ومعرفة مواطن الضعف، وذلك بالتعاون مركز الأمن الالكتروني التابع لوزارة الداخلية.

٢- المشاركة في البطولة الخامسة لدوري البنوك والمؤسسات المالية لكرة القدم ٢٠٢٠م:

فاز فريق مصرف الريان لكرة القدم بالمركز الرابع في البطولة الخامسة لدوري البنوك والمؤسسات المالية لكرة القدم ٢٠٢م حيث كان فريق مصرف الريان قد شارك في هذه البطولة التي ضمت عشرون فريقاً من البنوك والمؤسسات المالية تحت رعاية مصرف قطر المركزي وبتنظيم من الاتحاد القطري لكرة القدم.

٣- مشاركة مصرف الريان بإجراء فحص كورونا (كوفيد-١٩) للموظفين:

بالتعاون مع وزارة الصحة العامة لحماية الموظفين والعملاء والمجتمع، قام مصرف الريان بإجراء فحص كورونا (كوفيد-١٩) مجاني لجميع موظفيه الراغبين، وذلك حرصا على المساعدة في الحد من انتشار المرض. وبالفعل تم إجراء الفحص لجميع موظفي مصرف الريان ومنتسبيه وتقديم المشورة الطبية والمعونة اللازمة لكل من قام بالفحص بحسب حالته.

مساهمة مصرف الريان في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تضمن القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ المعدل بموجب القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ في مادته الأولى أنه «يحصل مبلغ يعادل (٢,٥٪) من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة المقيدة أسهمها ببورصة قطر»، وأوضحت المادة الثانية في القانون أنه «يُخصص المبلغ المنصوص عليه في المادة السابقة، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، وتؤول تلك الحصيلة إلى صندوق يصدر بإنشائه وتحديد أهدافه وموارده المالية وكيفية إدارته، قرار أميري، بناءً على اقتراح وزير المالية».

وقد التزم مصرف الريان بأحكام القانون المشار إليه منذ تاريخ سريانه، وحول المبالغ المستحقة عليه للصندوق سنة بسنة بعد الإفصاح عن أرباحه الصافية.

ويشير الجدول أدناه إلى التحويلات التي تمت خلال السنوات الخمسة الماضية.

السنة المالية	مجموع الأرباح الصافية المحققة (ألف ريال قطري)	نسبة ٢,٥٪ المخصصة للصندوق (ألف ريال قطري)	تاريخ التحويل
٢٠١٦م	٢,٠٧٥,٢٨٦	٥١,٨٨٢	٢٠١٧/٤/٥م
٢٠١٧م	٢,٠٢٨,١٤٥	٥٠,٧٠٤	٢٠١٨/٣/٢٥م
٢٠١٨م	٢,١٣٠,٤١٥	٥٣,٢٦٠	٢٠١٩/٣/٢٤م
٢٠١٩م	٢,١٧٨,٣٩٩	٥٤,٤٦٠	٢٠٢٠/٤/١٢م
٢٠٢٠م	٢,١٧٥,٤٢٥	٥٤,٣٨٦	٢٠٢١/٣/٢٨م

ملخص الإفصاحات

بالإضافة إلى الإفصاحات الموجودة في هذا التقرير السنوي، ولمراعاة الإفصاحات المطلوبة بحسب نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م المادة رقم (٤)، والإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨) الملحق رقم (١)، على البنك القيام بعدد من الإفصاحات المحددة، وفيما يلي ملخص لهذه الإفصاحات:

- لا توجد أي قضايا مرفوعة ضد مصرف الريان ذات تأثير جوهري عليه أو على سير أعماله. القضايا التي يتعامل معها البنك هي قضايا اعتيادية في مجال عمل البنوك وتتمركز حول تخلف بعض العملاء عن سداد الإلتزامات المترتبة على التمويل الممنوح لهم، ويقيم مصرف الريان هذه الدعاوي بغرض حماية أموال البنك والحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين، ويتم التعامل معها بموجب قوانين دولة قطر وعبر الإجراءات الرسمية المتبعة في المحاكم.
- التعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع أي طرف ذي علاقة يتم الإفصاح عنها ضمن البيانات المالية لمصرف الريان بشكل ربع سنوي وسنوي، وينشر البنك البيانات المالية في موقعه على الإنترنت لكي يمكن جميع أصحاب المصالح من الوصول إليها.
- لم تقع على البنك أي مخالفات أو جزاءات عبر العام ٢٠٢٠م لعدم التزامه بتطبيق مبادئ أو أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، أو تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، أو قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥م
- يعمل البنك باستمرار على تطوير أدائه وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية فيه، وبمراعاة ذلك فإن البنك لم يكن فيه أي إخفاق أو أي خلل كلي أو جزئي مؤثر بشكل جوهري على أدائه المالي متعلق بتطبيق نظام الرقابة الداخلية للعام ٢٠٢٠م ولذلك لم يشتمل التقرير السنوي أو البيانات المالية على أي إفصاحات متعلقة بها.
- تداولات أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك تظهر فوراً على شاشة بورصة قطر ويطلع عليها كل من يتابع البورصة، بينما يتم تذكير السادة أعضاء مجلس الإدارة بفترات الحظر على تداول سهم مصرف الريان قبل الإعلان عن البيانات المالية الربع سنوية بشكل روتيني.
- المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك موضحة في البيانات المالية السنوية ويتم عرضها على الجمعية العامة العادية لاعتمادها سنوياً.
- والتزاماً بأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م، يعد مصرف الريان كشفاً يتضمن المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، والتسويات المباشرة وغير المباشرة التي حصلوا عليها وكذلك المكافآت والتعويضات التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى التبرعات ومبالغ الدعم المقدمة، والمبالغ المصروفة على الإعلانات والتسويق، ويوضَع الكشف تحت تصرف المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقل من تاريخ إنعقادها.

سعادة السيد/علي بن أحمد الكواري

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لمحة

عن أعمال مصرف الريان

رؤيتنا

أن نُصبح البنك الاسلامي المتكامل في قطر والعالم من خلال توفيره مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، عبر قنوات فعّالة وموثوق بها وذلك لتلبية متطلبات مختلف القطاعات في الأسواق التي ينشط فيها، وبهدف تحقيق غايتين الأولى:

تعزيز عائدات المساهمين والثانية الإرتقاء إلى تطلعّات عملائنا.

رسالتنا

- بناء مؤسسة مالية متوازنة عبر تقديم منتجات وخدمات التجزئة والمؤسسات والشركات، والخدمات الإستشارية وإدارة الأصول.
- تقديم خدمات مالية رائدة متوافقة تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- بناء نموذج قوى فى تقديم خدمات متميزة وعلامة تجارية معترف بها.
- أن نكون الرواد فى سوق المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الخبرة في تقديم التمويل والخدمات الاستشارية والعروض المالية المختلفة.
- بناء مؤسسة مالية قوية لخدمة جميع العملاء في المنطقة وخارجها.
- التركيز على ابتكار المنتجات والخدمات المقدمة وفقا للمعايير الدولية المعروفة لبناء رأس مال قوى وقاعدة مساهمين صلبة.

إستراتيجيتنا

- العمل على ربط الاقتصادات الحقيقية والنظام المالي لخلق نظام تمويل كفؤ.
- توسيع قدراتنا في مجال الأعمال المصرفية التجارية من خلال اختراق أسواق المنطقة واوروبا.
- تطوير خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ربط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا من حيث التجارة والخدمات المصرفية.
- إتباع خطط قوية وذات كفاءة لإقتناء شركات جديدة وفقاً لاستراتيجية التوسع .
- الإستخدام الحكيم لرأس المال الكبير وقاعدة المساهمين القوية لدعم النمو المستدام.

بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

الجنسية	عدد حملة الأسهم	عدد الأسهم	النسبة
البحرين	١٩,١٨١	٤٤,٧٩٢,٣٩٨,٠٠	٠,٦٠٪
الكويت	٢٠,٦٤٦	٧٤,٣٥٥,٨٢٦,٠٠	٠,٩٩٪
عمان	٧,٣٣٨	١٩,٥٢٢,٤٢٥,٠٠	٠,٢٦٪
قطر	٥٠,٢٧٢	٦,١٣٤,٠٠٨,٥٣٨,٠٠	٨١,٧٩٪
السعودية	٦٦,٢٨٩	٢٣٤,٩٩٤,١٢٩,٠٠	٣,١٣٪
الإمارات	٢٤,١٤٩	٦٥,١١٢,٥٣٤,٠٠	٠,٨٧٪
غيره	٢,٥٨٥	٩٢٧,٢١٤,١٥٠,٠٠	١٢,٣٦٪
الإجمالي	١٨٧,٧٥٥	٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠٪

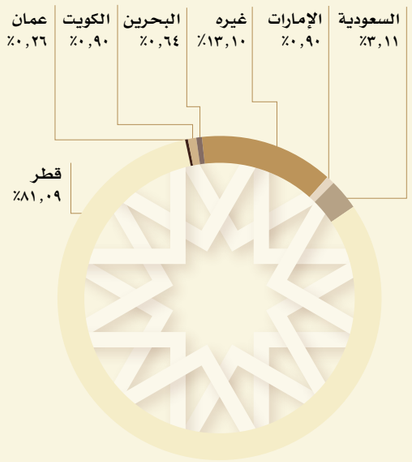

بيان أكبر ١٠ حملة أسهم لمصرف الريان

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

الرقم	الأسم	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
١	شركة قطر القابضة	حكومي	قطر	٨٧٣,٤٨٧,٣٩٠	١١,٦٥٪
٢	محفظة استثمارات القوات المسلحه	حكومي	قطر	٦٩٨,٥٧٤,٧٨٠	٩,٣١٪
٣	جهاز قطر للاستثمار	حكومي	قطر	٣٠٦,٩٠٤,٠٢٠	٤,٠٩٪
٤	صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد	حكومي	قطر	٢٩٦,٨٨٢,٦٦٨	٣,٩٦٪
٥	صندوق الوطني ٣	تجاري	قطر	١٦٥,٨٤٥,٧٠٣	٢,٢١٪
٦	شركة الطيبين للتجارة (ش.ش.و)	تجاري	قطر	١٤٩,٠٩٢,٥٥٠	١,٩٩٪
٧	حمد عبدالله ال ثاني	فردي	قطر	١٤٧,٨٨٤,٦٢٨	١,٩٧٪
٨	شركة اثمار للانشاء والتجارة (ش.ش.و)	تجاري	قطر	١٤٠,٣٠٧,٩٣٠	١,٨٧٪
٩	شركة بروق التجاريه	تجاري	قطر	١٣٩,٥٠٠,٠٠٠	١,٨٦٪
١٠	صندوق وادي السيل ٨	تجاري	قطر	١٠٧,٥٠٠,٠٠٠	١,٤٣٪

- ملكية الحكومة في مصرف الريان ٣٠.٢١٪.
- إجمالي عدد أسهم مصرف الريان ٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (سبعة مليار وخمسمائة مليون).

مجموعة الشركات التابعة والزميلة لمصرف الريان

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

إسم الشركة	البلد	رأس المال	طبيعة الأعمال التجارية	نسبة الملكية
تابعة				
الريان للإستثمار	قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.أ	خدمات مصرفية إستثمارية	١٠٠٪
الريان للوساطة المالية*	قطر	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	وساطة مالية	١٠٠٪
الريان المحدودة - المملكة المتحدة**	المملكة المتحدة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج.أ	أنشطة إستثمارية	٧٠٪
شركاء الريان	قطر	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	إدارة مشاريع عقارية	١٠٠٪
شركة لوسيل ووترفرونت للإستثمار	جزر كايمان	٥٠,٠٠٠ د.أ	أنشطة إستثمارية	١٠٠٪
شركة صكوك الريان المحدودة	جزر كايمان	٥٠,٠٠٠ د.أ	إصدار الصكوك	١٠٠٪
زميلة				
شركة سي سان - قطر للتجارة	قطر	٣٠,٦٠٠,٠٠٠ ر.ق	إستثمارات صناعية وتجارية وعقارية	٥٠,٠٠٪
شركة كرناف للتقسيط	السعودية	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.س	خدمات تمويلية	٤٨,٧٦٪
شركة لنك لخدمات الصيانة وإدارة العقارات	قطر	٦,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	إدارة مرافق	٣٣,٥٠٪
شركة الضمان للتأمين التكافلي - بيمة	قطر	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق	تأمين تكافلي	٢٠,٠٠٪
الشركة الوطنية للمجمعات السكنية	عمان	١٥,٠٠٠,٠٠٠ ر.ع	خدمات عقارية	٢٠,٠٠٪

** توقفت العمليات اعتبارًا من ١٢ يناير ٢٠١٧ بعد موافقة هيئة قطر للأسواق المالية «QFMA» على تجميد ترخيصها لفترة متفق عليها.*

*** يمتلك بنك الريان (المملكة المتحدة) المحدودة ٩٨,٣٤٪ من شركته الفرعية، بنك الريان ش.م.ع*

شبكة فروع مصرف الريان

فروع الخدمات المصرفية للشركات

الفرع الرئيسي	شارع حمد الكبير	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٣٣
فرع سلوى	شارع سلوى	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٠٢/٤٤٢٥٣٢٠٠
فرع الدائري الثالث	الطريق الدائري الثالث مبنى الفاينشيال سكوير	تليفون: ٤٤٢٥٣٢٤٠
فروع الخدمات المصرفية للأفراد		
فرع السلام	شارع آل شافي	تليفون: ٤٤٢٥٣١٦٢
فرع السيتي سنتر	الطابق الأول	تليفون: ٤٤٢٥٣١٧٧/٤٤٢٥٣١٧١
فرع مول وذنان	مول وذنان، معيذر الشمالية	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٠٦
فرع الوكرة	شارع الوكرة الرئيسي	تليفون: ٤٤٢٥٣٢٨٦
فرع السد	مبنى البستان، شارع السد	تليفون: ٤٤٢٥٣١٣٥
فرع رويال بلازا	الطابق الارضي	تليفون: ٤٤٢٥٣٣١٤/ ٤٤٢٥٣٣١٣
فرع الدوحة فيستيفال	الطابق الارضي	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٥٤
فرع الحزم مول	شارع الجساسية، المرخية	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٢٥
فرع اللجنة الاوليمبية	الخليج الغربي	تليفون: ٤٤٢٥٣٢٧١
فرع الهلال	مبنى الشرق بلازا	تليفون: ٤٤٢٥٣٣٤٠
فرع الجلف مول	الغرافة	تليفون: ٤٤٢٥٣٤٧٧
فرع الخور	شارع رقم ٣٩٠	تليفون ٤٤٢٥٣٤٦٥
فرع المزروعة		تليفون ٤٤٢٥٣٣٧٣

أقسام الأعمال التجارية الرئيسة والمنتجات والخدمات في مصرف الريان

	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية الخاصة	الأعمال المصرفية الشاملة	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة
المنتجات	• التمويل الشخصي • تسهيل الريان • التمويل العقاري • تمويل السيارات • تمويل السلع • البطاقات الإئتمانية • الحسابات الجارية • حسابات التوفير • الودائع لأجل • أجهزة الصراف الآلي • مركز للاتصال على مدار الساعة	• الخدمات المصرفية الخاصة • تخطيط الاستثمار • إدارة الأصول • حماية الثروة • تخطيط وإدارة الائتمان • إدارة النقدية • التخطيط التجاري (لأصحاب الأعمال الخاصة)	• التمويل المباشر – مرابحة – مضاربة – إجارة – إستصناع – تورق • تمويل التجارة – خطابات الاعتماد – مرابحة – APG PBO – ضمانات تقديم عروض لضمانات التمويل – إدارة النقدية – التمويل المشترك – تمويل الواردات – تمويل المخزون – المعاملات المصرفية	• إدارة الأصول • الاستشارات المالية • المبيعات المؤسسية • الاستثمارات والاكتتاب • الوساطة المالية	• صرف العملات الأجنبية • حسابات سوق المال • التحوط • صكوك • أسهم
العملاء	• الأفراد	• الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية	• الشركات • البنوك والمؤسسات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • الشركات المتوسطة والصغيرة • الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية	• البنوك والمؤسسات المالية • المؤسسات غير البنكية وغير المالية • المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية	• المؤسسات • البنوك والمؤسسات المالية • المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية • القطاع الخاص • الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية

الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة

مع تزايد الطلب على الحلول المبتكرة، يركز قسم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة على توفير وصول مريح إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، فضلاً عن تقديم تجربة مصرفية متميزة من خلال المنتجات والخدمات المصممة لكل قطاع من قطاعاته: سواءً كانت الخدمات المصرفية الخاصة أوالخدمات المصرفية الشخصية أوالخدمات المصرفية للأفراد.

على مدار السنوات السابقة، زادت الحصة السوقية لمصرف الريان للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة بشكل ملحوظ، يرجع ذلك الى إستراتيجية تركز على التوسع الجغرافي واعتماد أحدث التقنيات في الصناعة المصرفية.

زادت الحصة السوقية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة في أنشطة التمويل من ١١,٦٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ١٧,٢٩٪ بحلول الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وكذلك من حيث ودائع عملاء التجزئة التي انتقلت من ٦,٨٢٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٨,٦٧٪ بحلول الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

يتيح الموقع الاستراتيجي لفروعنا للعملاء التعامل معنا في أكثر الأوقات ملاءمة وعلى مقربة من مكان عملهم أو منطقة إقامتهم.

خصص مصرف الريان هذا العام ١٣ فرعاً لخدمة العملاء حصرياً، بينما يظل فروعنا الثلاثة المتبقية لخدمة للشركات.

يتواجد خمسة فروع للبيع بالتجزئة في مراكز التسوق الرئيسية، وهي دوحة فستيفال سيتي وجلف مول والحزم مول وسيتي سنتر والرويال بلازا.

يتم الترحيب بعملاء الخدمات المصرفية الخاصة من خلال الفروع المصممة بشكل خاص والتي تخدم هذه الشريحة، في الحزم مول والهلال ومشيرب والتي ستفتح أبوابها للجمهور بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١.

مع ظهور نشاط القنوات الإلكترونية وتزايد قاعدة التجزئة الرقمية، يتم تقديم ميزات ووظائف جديدة باستمرار إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مع ضمان أقصى درجات الأمان.

لقد قمنا بتحديث تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من خلال تقديم شاشة جديدة لتسجيل الدخول المسبق لتعزيز تجربة العملاء. تعرض الشاشة أيقونات جديدة لتسهيل الدخول واستخدام الخدمات الجديدة وهي تتضمن: حاسبة تمويل والوصول السريع لخدمة التقدم بطلب للحصول على منتجات تمويلية مختلفة أو فتح حسابات، ومحدّد سريع لموقع أقرب صراف آلي أو فرع لمصرف الريان، وحاسبة رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN، ومنافذ خصم البطاقات، بالإضافة إلى لافتات إعلانية لإبقاء العملاء على اطلاع دائم بأحدث منتجاتنا والحملات الإعلانية الجديدة.

أصبحت مصادقة تسجيل الدخول البيومترية متاحة الآن لجميع العملاء، مما يتيح الوصول السهل والآمن إلى تطبيق مصرف الريان على الهاتف المحمول. لقد أضفنا أيضًا ميزات وخدمات جديدة لتحسين إدارة البطاقات وفتح حساب التوفير واستخدام تطبيق الويسترن يونين.

لقد قمنا هذا العام بتضمين ميزات جديدة لبطاقة إقتصادي المدفوعة مسبقًا، مما يجعلها تتميّز في السوق من حيث خصائصها الحصرية. حيث تتيح الدخول إلى صالات المطارات والحصول على خصومات المحال التجارية ونقاط المكافآت. علاوة على ذلك، ومن خلال تطبيق QPAY، حيث تمنح العملاء القدرة على إعادة شحن بطاقة مصرف الريان مسبقة الدفع الخاصة بهم من أي بنك آخر من خلال تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

نقوم بتطوير محفظة بطاقاتنا لتوفر حلول دفع مبتكرة لجميع القطاعات من خلال بطاقاتنا المزوّدة بتقنية «دون لمس» لإتاحة عمليات الدفع الأمنة لعملائنا.

أصبحت ماكينة إصدار البطاقة الفورية متاحة الآن في جميع الفروع، حيث يمكن للعملاء استلام بطاقاتهم على الفور في الفرع. سيساهم ذلك في زيادة مبيعات البطاقات وتحسين الخدمة والسماح بإطلاق منتجات بطاقات جديدة بكفاءة في مناطق معينة مثل الجامعات ومناطق المعارض والفعاليات.

تتيح جميع بطاقات الائتمان وبطاقة إقتصادي مسبقة الدفع الخاصة بنا الدخول إلى صالات المطار والحصول على خصومات المحال التجارية. حيث أصبحت قاعدة الخصم على المشتريات تضم أكثر من ٤٠٠ محل تجاري، بالإضافة إلى تطبيق مخصص للهاتف المحمول يقدم «اشتر واحدة واحصل على الثانية مجانًا» في ١٥٠٠ منفذ تجاري. تم تشغيل الحملة الإعلانية لهذا العام لتقديم تطبيق «اشترِ واحد واحصل على الآخر مجانًا» للعملاء ليسجل أعلى استخدام لعمليات الشراء عبر الإنترنت.

تم إطلاق حملة إعلانية أخرى ناجحة خلال اليوم الوطني لدولة قطر، مما أتاح لحاملي البطاقات الاستفادة من استرداد نقدي بنسبة ٢٪ على جميع المشتريات التي تتم باستخدام بطاقات مصرف الريان الخاصة بهم خلال ذلك اليوم.

قمنا بإضافة بطاقة جديدة إلى محفظتنا تحت مسمى «بطاقة أجر»، بطاقة مسبقة الدفع للعمال المنزليين، امتثالاً لتوجيهات مصرف قطر المركزي.

لقد قمنا بترقية جميع محافظ فيزا الذهبية وفيزا الكلاسيكية الى فيزا البلاتينية، مما يتيح لحاملي البطاقات الاستفادة من المزيد من الميزات ونقاط المكافآت.

تمت إضافة خدمة جديدة من حيث استبدال رقم التعريف الشخصي، حيث يمكن للعملاء القيام بذلك من خلال مركز خدمة العملاء واستخدام أجهزة الصراف الآلي لدينا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تسليم جميع بطاقاتنا باستخدام خدمات الكيو بوست Q Post، بغرض التيسير.

نواصل العمل داخلياً لتحسين الإجراءات التشغيلية لخدمة العملاء واتفاقيات مستوى الخدمة والتشغيل الألي للعمليات الداخلية من أجل تعزيز تجربة العملاء وتقليل المخاطر التشغيلية.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات ٢٠٢٠:

لقد كان هذا العام مليئاً بالتحديات التي لا حصر لها على مستوى العالم، ولم تكن قطر مستثناه. اتخذت دولة قطر الإجراءات الحكومية والحلول الاقتصادية السريعة والفعالة، وقد نجح مصرف الريان في العمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة لحماية الاقتصاد وسيولة الأموال عند الحاجة. فقد عمل أعضاء فريق الشركات الصغيرة والمتوسطة بتفاني حيث كانت لهم أهمية كبيرة في تنسيق طلبات عملاء مصرف الريان لبرنامج الاستجابة الوطنية كوفيد -١٩.

قامت وحدة التمويل الحكومي والشبه حكومية قدم الدعم اللازم عن طريق تمويل التدفقات النقدية للشركة الحكومية والشب حكومية التي تأثروا بها خلال أزمة كورونا،كما واصلنا دعم تمويل البنى التحتية الجارية في جميع أنحاء البلاد.

على صعيد قطاع الشركات، قام مصرف الريان بدعم العملاء وذلك بتمديد فترة التمويلات وتعديل نسب الربح الممكنة لدعم عملائنا في ذروة الأزمة كوفيد -١٩.

أظهرت إدارة المؤسسات المالية لمصرف الريان قدرتها على استقطاب تمويلات من مصادر مختلفه ،كما أصدر مصرف الريان صكوك (السندات) والتي تم زيادة المبلغ من ٥٠٠ مليون إلى ٧٥٠ مليون وذلك على خلفية الإقبال الكبير من قبل المستثمرين. وقد حافظ مصرف الريان على علاقه مصرفية متينه مكنته من زيادة أنشطة الحسابات المصرفية. كما استطاع البنك تأمين قرضين من دولتين. إن زيادة حجم الضمانات المصرفية خلال فترة الوباء كان نتيجة للتوتر المتزايد لمخاطر الائتمان.

ايضا تم إنشاء وحدة تنسيق للشركات الكبيرة في عام ٢٠٢٠ لتسهيل وصول العملاء إلى خدمات ومنتجات مصرف الريان وذلك من أجل تقليل الاعتماد على فرع حمد الكبير، من خلال فرعين جديدين يقدمان خدمات الشركات وهما، فرع طريق سلوى وفرع الطريق الدائري الثالث، وذلك بهدف تحسين التنسيق والتواصل بين العملاء ومديري العلاقات والفروع.

في هذه الأوقات الصعبة، نجحت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في وضع مصرف الريان كشريك مصرفي متوافق مع الشريعة الإسلامية. كما إستطاع فريق الخدمات المصرفية للشركات في تجاوز أزمة كوفيد -١٩، وحافظ على مرونته وقابليته للتكيف مع الأزمة، وحقق نتائج جيدة ولعب دورا مهما في مواجهة انتشار الفيروس. في سنة ٢٠٢١ نتطلع لبدء العام طامحين ببناء قوة شراكة مصرفية من خلال الاندماج مع بنك الخليج التجاري.

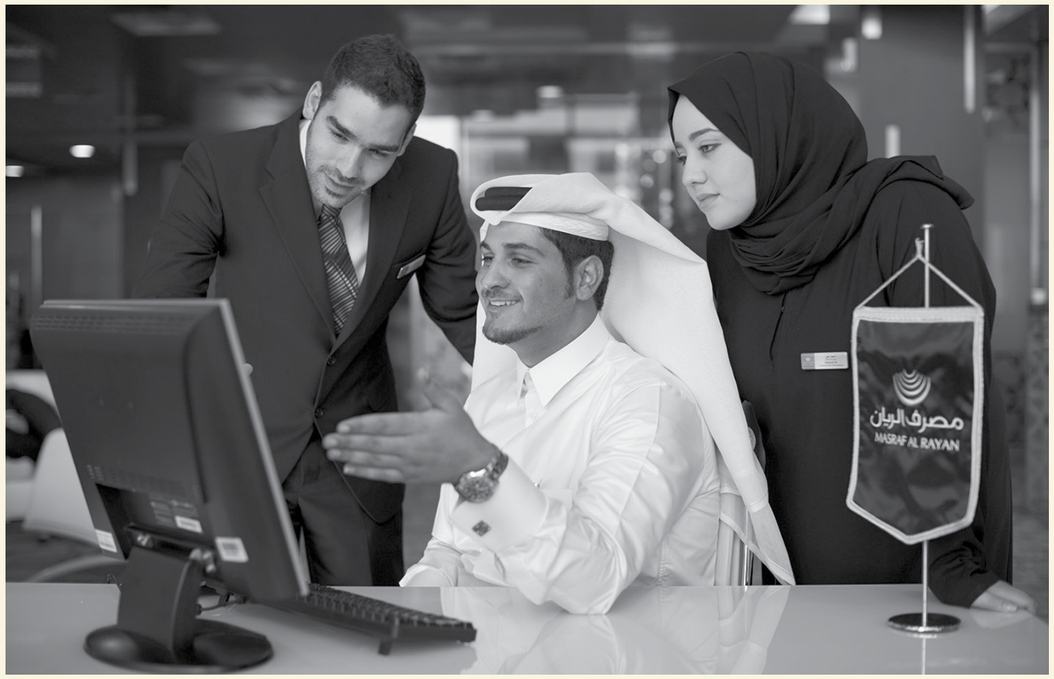

جودة الخدمة

تماشياً مع مهمة واستراتيجية مصرف الريان، نفذت إدارة جودة الخدمة في عام ٢٠٢٠ العديد من التحسينات المبتكرة والإبداعية لتقديم تجربة مستدامة للعملاء والتميز عبر القنوات والإدارات المختلفة.

يراقب قسم جودة الخدمة بشكل تدريجي صوت العميل (VOC) للتأكد من تحقيق تجربة العملاء ورضاهم من خلال أساليب الجودة المختلفة مثل نظام إدارة العملاء (CMS)، وتحليلات الجودة، وبرنامج المعرفة، والمتسوق الخفي، وتقييم الفروع وتقييم المكالمات. جودة الخدمة طبقت أفضل جودة لبرنامج صوت العميل (VOC) من خلال تحسينات مختلفة للتواصل والمراقبة وضمان معالجة ملاحظات عملائنا واقتراحاتهم وتقديرهم والنظر في طلباتهم وحلها في الوقت المحدد.. التطوير المستمر لبرنامج المتسوق الخفي وتقييم الفروع وتقييم المكالمات لإرضاء العملاء وتقديم خدمات متميزة عبر جميع نقاط الاتصال ولتلبية توقعاتهم. برنامج صوت العملاء (VOC) هو المصدر الرئيسي للمعلومات لإدارة جودة الخدمة لتحليلها وقياسها وتحسينها، حتى نتمكن من خدمة عملائنا بأعلى مستوى من الخدمة.

عزز قسم جودة الخدمة أيضًا «برنامج التحسين» الذي أعاد تصميم صوت الأعمال (VOB) وتحسينه باستمرار لتبسيط العملية عبر مختلف القنوات والأقسام في مصرف الريان، ركز البرنامج على تحقيق كفاءة العملية وفعاليتها في إجراءات التشغيل القياسية من البداية إلى النهاية (SOPs) جنبًا إلى جنب مع اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) والوقت المستغرق (TAT) وأدلة المستخدم وخرائط تدفق العمليات باستخدام أدوات وطرق جودة متنوعة. تضمن «برنامج التحسين» أيضًا مجموعة من الابتكارات والتحسين في نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) في جميع الأقسام داخل المجموعة، لتحسين الدورة التشغيلية لطلبات العملاء وقدرات التشغيل الآلي لتحقيق التميز في العملية وتعزيز صوت الأعمال (VOB).

ستنفذ إدارة جودة الخدمة في عام ٢٠٢١ والسنوات القادمة إستغلال حلول الأعمال المبتكرة لتحسين مؤشر الجودة وتجربة رضا العملاء وتوقعاتهم بشكل عام.

جودة الخدمة - المهمة

لتوفير أعلى مستويات الجودة من معايير خدمة العملاء، وتعزيز تجربة العملاء عبر جميع نقاط الاتصال وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء

جودة الخدمة - الأهداف

- لتلبية الاحتياجات المتوقعة لعملائنا وتوجيه البنك نحو «إستراتيجية جعل العميل موضع الإهتمام».
- ضمان رضا العملاء وتحسين كفاءة العملية وفعاليتها عبر جميع نقاط اتصال العملاء بضمان معايير الخدمة العالية وإجراءات التشغيل القياسية واتفاقيات مستوى الخدمة والتشغيل اللألي.
- توحيد معايير اتصالات العملاء في جميع القنوات لتلبية الاحتياجات المتوقعة لعملائنا
- تدريب الموظفين على المعايير والمبادرات والتحسينات المتعلقة بجودة الخدمة لتلبية توقعات العملاء.
- المراقبة المستمرة والتحليل والإبلاغ والتدريب على القضايا المتعلقة بجودة الخدمة لتحسين تجربة العملاء في مصرف الريان.

التدريب والتطوير ٢٠٢٠

حافظت عملية التدريب والتطوير على مركزها المتقدم في طليعة اهتمامات وقيم مصرف الريان الأساسية والاستراتيجية، حيث واصلت إدارة التدريب والتطوير بتطبيق تدابير وبرامج شاملة لتطوير رأس المال البشري بمصرف الريان، وذلك لضمان التنفيذ الفعال والامتثال التشغيلي للعمليات والإجراءات داخل المجموعة تحت إشراف الإدارة التنفيذية وتوجيهات مجلس الإدارة.

كما واصلت إدارة الموارد البشرية في عمليات تطوير العلاقات المهمة والاستراتيجية واستخدام جميع الفرص من أجل تعاون أفضل مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الإجتماعية ومؤسسات التعليم العالي الرائدة في قطر.

تنفيذاً للخطط والبرامج الطموحة الموضوعة من قبل الإدارة العليا بمصرف الريان للموارد البشرية واصل قسم التدريب بالبنك على التركيز في المجمل على تطوير جميع موظفيه وبالأخص الكادر القطري، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات طويلة الأمد. حيث عمل بشكل متكامل ودؤوب على رفع كفاءات ومهارات موظفي البنك المهنية والإدارية وذلك بالتعاون مع جهات الدولة المختلفة ومراكز التدريب المتخصصة المحلية والعالمية شملت أنواع التدريب المختلفة النظرية والعملية والادارية.

تم تطوير العديد من المشاريع التي حققت نتائج ملموسة خلال عام ٢٠٢٠، حيث قدمت هذه المشاريع حلولاً لتلبية احتياجات التدريب الحالية والمستقبلية كما أستخدمت هذه الحلول كأداة فعالة في مواجهة التحديات المختلفة للتغلب على تأثيرجائحة كورونا على عملية التدريب حيث تم التحول بالكامل نحو عملية التدريب الالكتروني باستخدام أدوات تدريب مختلفة مثل التدريب المباشر عبر الانترنت باستخدام برامج Microsoft Teams و Zoom و WebEx بالاضافة لحلول التعليم الإلكتروني من شركات مرموقة مثل شركة فيتش و ASQ كما تم إثراء مكتبة الفيديو الخاصة بالمصرف ببرامج متنوعة تشمل التدريب الداخلي لتغطية احتياجات المصرف التدريبية الأساسية.

وخلال جائحة وباء كورونا، قمنا بتطوير العديد من المشاريع التدريبية لرفع مستوى خبرة معرفة ومهارات موظفينا مثل البرنامج التدريبي المكثف العام والتخصصي على الامتثال للجرائم المالية (FCC)، والتي يتم عقده من خلال برنامج MS Teams والتدريب عبر الفيديو.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتطوير العديد من الفيديوهات التدريبية مع التقييمات مثل الفيديو التدريبي لأمن المعلومات، والتوعية بقواعد السلوك، ودليل منتجات التجزئة لمصرف الريان، ونماذج فتح حساب جديد بالفيديو.

وكجزء من خطة التطوير المستمرة لعام ٢٠٢٠ تم تنفيذ برامج تدريبية خاصة بالمصرف لموظفينا وذلك قبل الجائحة

من جهة أخرى، يستمر مصرف الريان في تقديم الدعم للجامعات المحلية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطلاب وذلك في سبيل تطوير وإعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة، بالاضافة إلى مشاركة البنك الفعالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.

شركة فرعية

الريان للإستثمار (ذ.م.م.)

رؤيتنا

أن نصبح البنك الاستثماري الرائد المتوافق مع الشريعة الإسلامية في المنطقة.

مهمتنا

الاستثمار في تطوير مجموعة كبيرة من المنتجات التي تلبي الطلب المتزايد على حلول ومنتجات التمويل الإسلامي.

قيمنا

الاستثمار في الموارد البشرية لتهيئة بيئة ترعى وتشجع العمل الجماعي لتحقيق التميز.

فلسفتنا ومبادئنا

أن نطبق المبادئ القانونية والقواعد الخاصة بالشريعة الإسلامية المتعلقة بأعمالنا

الأقسام

- مجموعة إدارة الأصول
- مجموعة الاستشارات المالية
- الاستثمارات الاستراتيجية
- إدارة العمليات

على الرغم من التحديات التي ظهرت في عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة وباء كوفيد -١٩، تمكنت الريان للاستثمار من تعزيز علاقاتها مع عملائها وتوسيع نطاق قاعدة بياناتها بناءً على رؤيتها بأن تكون البنك الاستثماري ومدير الأصول المتوافق مع الشريعة الإسلامية الرائد في المنطقة مع التزامنا بتطوير منتجاتنا لربط الاقتصاد الحقيقي بالتمويل الإسلامي وإنشاء منصة مصرفية استثمارية في قطر والأسواق المجاورة، مع التركيز بشكل أكبر على إدارة الأصول والأعمال الاستشارية.

لقد ازدهرت أعمال مجموعة إدارة الأصول بشكل ملحوظ من خلال زيادة الأصول الإدارية. كما حصدت هذه الإدارة مرة أخرى، جوائز عالمية في ثلاث فئات في حفل توزيع الجوائز السنوية لمجلة المستثمر العالمي (مجلة اليوروموني لإدارة الأصول)، وهذه الجوائز هي: «أفضل مدير أصول في قطر للعام»، و«أفضل مزود لصناديق الاستثمار المتداولة للعام» و«أفضل مدير أصول متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بينما حازت الريان للإستثمار على جائزة مجلة صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها «أفضل مدير أصول في قطر للعام».

مجموعة إدارة الأصول

إن منتجات وخدمات مجموعة إدارة الأصول في الريان للاستثمار ترتكز على سجل حافل مدته ١٠ سنوات من الأداء الاستثماري العريق. وقد ساعدت خبرات فريق العمل من حيث الأبحاث وصحة اختيار أصول الإستثمار أداء المحافظ في عام ٢٠٢٠ التي حققت العوائد المرجوة واعترافاً بإنجازات الريان للإستثمار، حصدت إدارة الأصول مرة أخرى العديد من الجوائز التي تخضع لتحكيم النظراء في المنطقة وأوروبا.

أداء عام ٢٠٢٠

بالرغم من الصعوبات، الا ان عام ٢٠٢٠ برهن مرة أخرى عن مدى قوة إدارة الأصول في الريان للإستثمار وسمعتها. وعلى الرغم من حالة عدم الإستقرار الغير مسبوقة وتقلبات السوق التي أدّت اليها جائحة كورونا، وانخفاض خام وست تكساس انترميدييت الى ما دون الصفر لفترة وجيزة، الا ان مجموعة إدارة الأصول تمكنت من توقيع اتفاقيات جديدة، كما ضخ العديد من المستثمرين الحاليين المزيد من رأس المال في محافظهم المدارة من قبل الريان للإستثمار.

الأسهم المدرجة

تركزت الاستثمارات في عام ٢٠٢٠ على الأسهم المدرجة بمنطقة الخليج وبشكل خاص في قطر. هذا وتمثل اتفاقيات الاستثمار الخاصة للمؤسسات والمكاتب العائلية نسبة كبيرة من الأصول المدارة من قبل الريان للاستثمار. ولقد توسعت هذه الأعمال بشكل كبير في عام ٢٠٢٠، حيث قام المستثمرون الحاليون بضخ رأس المال في محافظهم وعلى الرغم من المنافسة المتزايدة من مدراء الاستثمار الآخرين في قطر، كما تم توقيع عدد من اتفاقيات الاستثمار الجديدة.

الصناديق

لدى الريان للاستثمار حاليًا ثلاثة صناديق استثمار، أكبرها صندوق الريان قطر المتداول وصندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي.

يسعى صندوق الريان قطر المتداول (مؤشر QATR) إلى تتبع أداء مؤشر بورصة قطر الريان الإسلامي (مؤشر للأسهم القطرية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) وهي مدرجة في بورصة قطر. لا يزال صندوق الريان قطر المتداول أحد أكبر صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى العالم، بأكثر مما يعادل ١٥٠ مليون دولار من الأصول في نهاية عام ٢٠٢٠. إن نسبة المصاريف الإجمالية (TER) البالغة ٠,٥٠٪ فقط، تجعل صندوق الريان قطر المتداول من بين أرخص صناديق الاستثمار المتداولة في دولة واحدة عبر الأسواق الناشئة. يقوم صندوق الريان قطر المتداول بتوزيع أرباح نقدية سنوية في الربع الثاني من كل عام، وفي عام ٢٠٢٠ كان عائد الأرباح حوالي ٤,٦٪.

يعتبر صندوق الريان لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو صندوق رائد ذو عائد مطلق، والذي يستثمر في الأسهم والصكوك الخليجية المدرجة، من أكبر صناديق دول مجلس التعاون الخليجي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المنطقة.

الصكوك العالمية

على الرغم من الانخفاض الكبير المرتبط بكوفيد في فبراير ومارس ٢٠٢٠، فقد كان عام ٢٠٢٠ عامًا مزدهرًا آخر للدخل الثابت الإقليمي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية مع عدم وجود بوادر لزيادة الفائدة الأميركية في المدى القريب. لقد تخطى صافي عائدات محافظ الصكوك الـ ٦,٥٪ على مدار العام.

ما زلنا متفائلين في إيجاد الفرص الإستثمارية نظرًا لاحتفاظ الصكوك الإقليمية بعوائد منافسة مقارنة بالأسواق الناشئة والنظراء العالميين. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن الطلب العالمي على الصكوك لا يزال يسير على مسار التوسع الهيكلي، حيث لا يزال المعروض من الصكوك ضعيفًا نسبيًا، مما يدعم التقييمات ويقلل من التقلبات.

شهد عام ٢٠٢٠ أيضًا مزيدًا من النمو في للصكوك في الريان للاستثمار من المستثمرين الأفراد والمؤسسات. تظل خدمة الريان للاستثمار رائدة في السوق وهي مفتاح لجذب عملاء جدد.

مجموعة الاستشارات المالية

كان عام ٢٠٢٠ مليئًا بالتحديات بسبب الوباء العالمي. ولكن تحسن الوضع في النصف الثاني من العام مدفوعاً بإعادة فتح الاقتصاد والحاجة إلى زيادة رأس المال وتقليل الخلل في التقييم في العديد من الشركات. استمرت أعمالنا الاستشارية في التركيز على احتياجات عملائنا المحليين من عمليات الاندماج والاستحواذ، أسواق رأس المال، واحتياجات إعادة هيكلة رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، عملنا كمستشار موثوق به لمتطلبات عملائنا العالمية.

نفذ الريان للإستثمار بنجاح إصدار صكوك بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لأحد عملائنا خلال النصف الثاني من العام. كما عززنا جذب الأموال من خلال توقيع اتفاقيات تقديم خدمات استشارية خلال الفترة ذاتها، والتي لا تزال قيد التنفيذ. من المرجح أن يشكل زيادة رأس المال من قبل الشركات الخاصة والعامة ومبادرات إعادة الهيكلة مع اقتراب العام المقبل، حافز رئيسي للشركات التي تسعى إلى الاستقرار والنمو وتحقيق الأرباح في المستقبل. ومع ذلك، وفي ظل حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الوباء العالمي في المدى المنظور ولا تزال أهداف الشركات غير واضحة تمامًا.

تقرير

هيئة الرقابة الشرعية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد،،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عقود المصرف وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على بيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الموحد للسنة المالية ٢٠٢٠م وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه

فضيلة الشيخ
الدكتور/وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ
الدكتور/محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

ملخص

البيانات المالية

ملخص حول البيانات المالية

إجمالي الموجودات

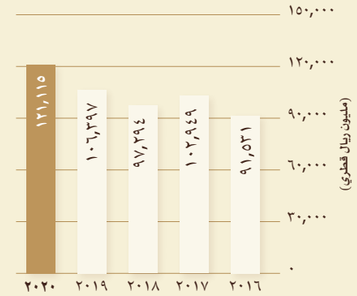

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لأربع سنوات	٪٧,٣
نسبة النمو السنوي	٪١٣,٨
نسبة كفاية راس المال	٪٢٠,٣١
العائد على متوسط الموجودات	٪١,٩١

بنود بيان المركز المالي

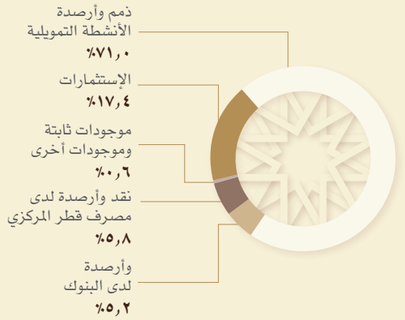

ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

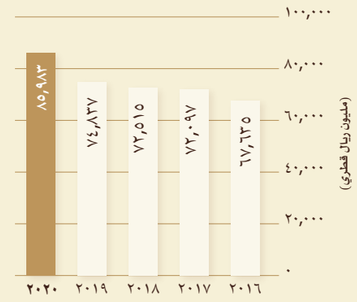

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لأربع سنوات	٪٦,٢
نسبة النمو السنوي	٪١٤,٩
نسبة الذمم المتعثرة لإجمالي ارصدة الأنشطة التمويلية	٪١,١٣

حسب القطاعات الإقتصادية

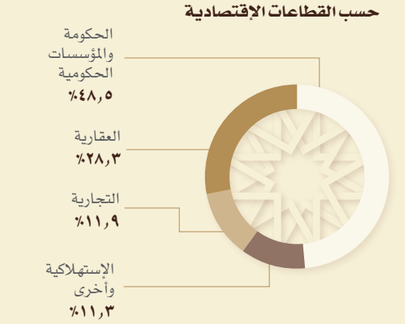

الإستثمارات

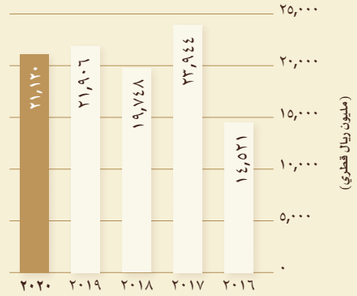

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لأربع سنوات	٪٩,٨
نسبة النمو السنوي	٪٣,٦-
الصكوك السيادية	٪٩٠,٨

حسب أنواع الإستثمارات

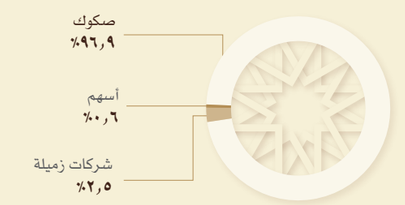

ودائع العملاء

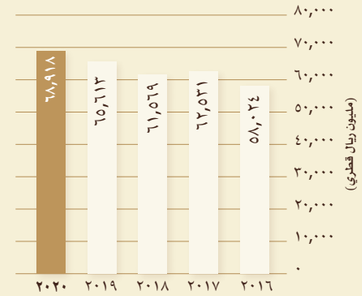

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لأربع سنوات	٪٤,٤
نسبة النمو السنوي	٪٥,٠

حسب القطاعات الإقتصادية

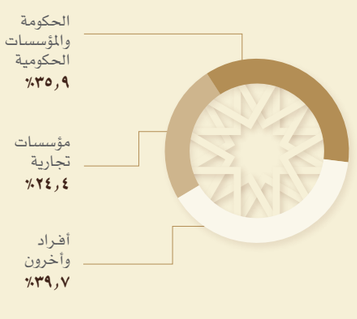

حقوق المساهمين قبل التوزيع

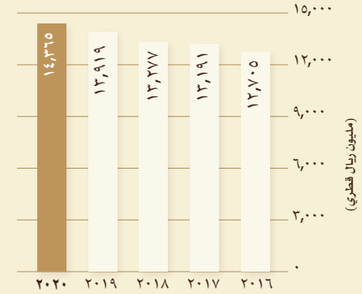

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لأربع سنوات	٪٣,١
نسبة النمو السنوي	٪٣,٢
القيمة الدفترية للسهم	١,٩٢ ريال قطري
العائد على حقوق المساهمون	٪١٥,٤

المساهمين

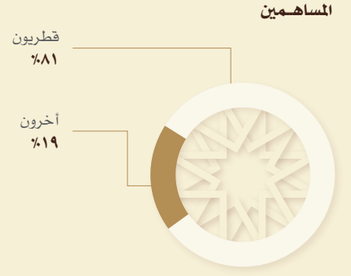

صافي الربح العائد للمساهمين

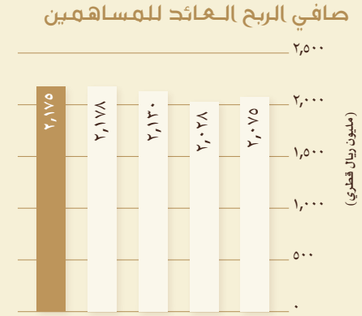

المؤشرات المالية

نسبة النمو التراكمي السنوي لأربع سنوات	٪١,٢
نسبة الإنخفاض السنوي	٪٠,١-
العائد على السهم	٠,٢٩٠ ريال قطري
نسبة المصروفات العمومية والإدارية إلى الإيرادات التشغيلية	٪٢١,٥٨

	٢٠٢٠	٢٠١٩
اجمالي الايرادات	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠
المصروفات الادارية والعمومية	٪(١٣,٨)	٪(١٢,٦)
مخصصات التمويل	٪(٧,٠)	٪(٠,٩)
حقوق الاقلية	٪(٠,١)	٪(٠,٢)
ربح السنة قبل العائد على اصحاب حسابات الاستثمار	٪٧٩,١	٪٨٦,٣
العائد على اصحاب حسابات الاستثمار	٪(٣٦,٠)	٪(٤٤,٦)
العائد على حقوق ملكية البنك	٪٤٣,١	٪٤١,٧

تقرير
مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) («البنك») وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجوعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
تدنيّ قيمة الموجودات المالية	
بلغت الموجودات المالية للمجموعة لبنود داخل وخارج الميزانية العمومية ما قيمته ١٣٤,٨٢ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ١١٩,١ مليار ريال قطري). بالإضافة إلى ذلك، بلغت مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة المعترف بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما قيمته ١,٠٦٥ مليون ريال قطري (٧٠٩ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩). معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠): اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية هو معيار محاسبي معقد يتطلب افتراضات كبيرة ، والتي كانت أساسية في تطوير نماذج لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية ، سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (أدوات الدين) «صكوك». كما أثرت جائحة كوفيد - ١٩ بشكل كبير على حكم الإدارة المطبق لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. هناك خطر يتمثل في انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم كفاية مخصصات انخفاض القيمة والتي لا تتفق مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) والأحكام المعمول بها في لوائح مصرف قطر المركزي. وقد تفاقم هذا بسبب تأثير جائحة كوفيد -١٩على بيئة الاقتصاد الكلي المجملة. ان معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) معيار محاسبي معقّد يتطلب أحكام هامة، والتي كانت أساساً لتطوير نماذج لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال	قمنا بتقييم وإختبار التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة ذات الصلة على حوكمة البيانات والمنهجيات والمدخلات والإفتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملنا المنجز يشمل الإجراءات التالية على نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠): إختيار عينات من التسهيلات الإئتمانية، لقد قمنا بإجراء مراجعة مفصلة لمخاطر الإئتمان والنظر بمراحل تلك التسهيلات الإئتمانية للمجموعة وخسائر الإئتمان المتوقعة المحتسبة. مراجعة وتقييم ملائمة البيانات والإفتراضات والمنهجيات المستخدمة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) الخاص بالبنك إحتمالية التعثّر (PD)، الخسارة عند التعثر (LGD) والتعرضات الإئتمانيةعند التعثر (EAD)، والتصنيف الداخلي للعملاء. تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مؤشرات مخاطر الإئتمان للموجودات المالية إستناداً إلى معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) وتوجيهات مصرف قطر المركزي والتأثيرات المحتملة على مراحل خسائر الإئتمان المتوقعة والمخصصات المتوقعة بما في ذلك، الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد - ١٩.

حقوق الملكية (أدوات الدين) «صكوك». هناك مخاطر بأن الموجودات المالية قد تدنّت قيمتها ولم يتم تكوين مخصص كافي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها. قد تكون الموجودات المالية غير دقيقة نظراً للأسباب التالية: - المنهجيات المستخدمة لتطوير إحتمالية التعثّر (PD)؛ الخسارة عند التعثّر (LGD)؛ و التعرضات الإئتمانية عند التعثر (EAD) غير مناسبة. - التجزئة غير المناسبة للمحافظ المستخدمة لتطوير مقاييس المخاطر. - لا يمثل عدد ونطاق السيناريوهات المستقبلية تغطية للمستوى المناسب من النتائج المحتملة. - تقنيات الاستقراء المستخدمة في تخطيط السيناريوهات والمقاييس (إحتماليّة التعثر والخسارة عند التعثر والتعرضات الإئتمانية عند التعثر (في الفترات المستقبلية غير مناسبة. - المنهجية المستخدمة لتخصيص الإحتمالية لكل سيناريو قد تكون غير مناسبة أو غير مدعومة. - الزيادات الجوهريّة (أو الإنخفاضات) في مخاطر الائتمان (الحركات بين المرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣) لم يتم تحديدها بشكل كامل أو دقيق في الوقت المناسب. - الإفتراضات المدمجة في نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة، لا سيما السيناريوهات الناشئة عن جائحة كوفيد - ١٩، لم يتم تحديثها في الوقت المناسب. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة:* الإيضاح رقم ٣ - السياسات المحاسبية الهامة للموجودات والمطلوبات المالية. الإيضاح رقم ٤- إدارة المخاطر المالية الإيضاح رقم ٧- القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية الإيضاح رقم ٩- أرصدة لدى بنوك الإيضاح رقم ١٠- موجودات التمويل الإيضاح رقم ١١ - إستثمارات مالية	تقييم منهجية خسائر الإئتمان المتوقعة، وسيناريوهات الإقتصاد الكلي، (بما في ذلك تعديلات تقييم المنهجية لـ كوفيد ١٩) ونموذج التحقق/الإختبار وتعديلات ما بعد المنهج على أساس عينات مختارة. إضافة على ذلك ، تأكدنا من قيام المدققين للمكونات المهمة للمجموعة بتنفيذ إجراءات تدقيق ثابتة وفقاً لما ورد أعلاه ، حسب المعمول بها. قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات ذات الصلة في هذا المجال كافية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) كما تم تعديله من قبل مصرف قطر المركزي ولوائحه المعمول بها.
أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية	
لقد قمنا بتحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية كأحد الأمور الهامة لأن أنظمة المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمجموعة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المعقدة. بسبب حجم المعاملات الكبير وتنوعها، والتي تتم معالجتها بشكل يومي هناك خطر يتمثل في إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية المتعلقة بها انه لم يتم تصميمها بصورة دقيقة ولا تعمل بشكل فعال. إن إحدى مجالات التركيز تتعلق بإدارة الوصول المنطقي وتوزيع المهام. تعتبر الضوابط الأساسية ضرورية لأنها تضمن أن التغييرات في التطبيقات والبيانات مناسبة و معتمدة ومراقبة. وعلى وجه الخصوص، الضوابط المدمجة ذات العلاقة ضرورية للحد من إحتمالات الإحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو تغيير البيانات الأساسية.	إن منهج التدقيق الخاص بنا يعتمد على الضوابط الألية وبالتالي تم تصميم الإجراءات لفحص الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات. تشمل إجراءات التدقيق لدينا: • تحديث فهم تكنولوجيا المعلومات في التطبيقات ذات الصلة للتقارير المالية بما في ذلك نظام البنك المصرفي ونظام الخزينة و نظام المراسلات والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. • فحص عناصر التحكم الآلي في الإدخال والمعالجة والإخراج الرئيسية المتعلقة بعمليات الأعمال. • فحص ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بضوابط الرقابة الألية والمعلومات التي يعالجها الحاسوب والمتعلقة بأمن الوصول وتغييرات البرامج ومراكز البيانات وعمليات الشبكة. • تقييم دقة واكتمال المعلومات التي تم معالجتها بواسطة الحاسوب واستخدامها لغاية التقارير المالية.

تقـريـر
مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق، لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية. إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

مسؤوليات مجلس الإدارة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تم تعديله من قبل مصرف قطر المركزي ولوائحه المعمول بها.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبـدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم ينوي مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان ذلك مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، برأينا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما نؤكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي أو قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

في الدوحة – قطر
١١ فبراير ٢٠٢١

عن ديلويت آند توش
فـرع قطـر

وليـد سليـم
شـريـك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

بيان
المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية	٨	٧,٠٧٠,٥٠٧	٣,١٢٢,٨٦٠
أرصدة لدى بنوك	٩	٦,٣٠٧,٥٧٥	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات التمويل	١٠	٨٥,٩٨٣,٤٣٧	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	١١	٢٠,٥٨٥,٨٣٤	٢١,٣٧٨,٧٠٦
إستثمارات في شركات زميلة	١٢	٥٣٤,١١٦	٥٢٧,٣٩٨
موجودات ثابتة	١٣	٢٧١,٤٠٦	٢٢٧,٧٣١
موجودات أخرى	١٤	٣٦٢,٠٠٥	٢٦٧,٤٢٧
إجمالي الموجودات		**١٢١,١١٤,٨٨٠**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة لدى بنوك	١٥	٢٧,٩٧٩,٤٩٧	١٩,٣٦٧,١٩١
حسابات عملاء جارية	١٦	٨,٤٩١,٩٩٧	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	١٧	٦,٠٢٣,١٨٠	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	١٨	١,٢٧٠,٧٧٥	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	١٩	٢,٣٣١,٥٥٨	١,٩٤٨,٨٤٩
إجمالي المطلوبات		**٤٦,٠٩٧,٠٠٧**	**٣٤,١٧٨,٧٢٤**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٢٠	**٦٠,٤٢٥,٩٠٢**	**٥٨,٠٨٥,٨٨٢**
حقوق الملكية			
رأس المال	٢١	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٢١	٢,٧١٤,١٦٦	٢,٤٩٦,٦٢٣
إحتياطي مخاطر	٢١	١,٧٩٦,٦٠٠	١,٦٣٦,٢٦٨
إحتياطي القيمة العادلة	٢١	٢٥,٢٠٤	٢٣,٦٠٤
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	٢١	(٣,٦١٨)	(٩,٧٠٣)
إحتياطيات أخرى	٢١	١٢٦,٢٢٢	١٢٣,٤٠٥
أرباح مدورة		٢,٢٠٦,٧٣١	٢,١٤٨,٩٩٩
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**١٤,٣٦٥,٣٠٥**	**١٣,٩١٩,١٩٦**
حقوق ملكية غير مسيطرة	٢٢	٢٢٦,٦٦٦	٢١٢,٧١٩
إجمالي حقوق الملكية		**١٤,٥٩١,٩٧١**	**١٤,١٣١,٩١٥**
إجمالي المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار وحقوق الملكية		**١٢١,١١٤,٨٨٠**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**

لقد تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وذلك في ١٩ يناير ٢٠٢١ وقد تم التوقيع عليها بالإنابة عن المجلس من قبل:

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عادل مصطفوي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

بيان
الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
إيرادات أنشطة التمويل	٢٣	٣,٦٨٠,٣٣٦	٣,٧١٠,٣٨٤
إيرادات أنشطة الإستثمار	٢٤	٩٢٥,٢٠٢	٩٣٠,٥٨٨
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار		**٤,٦٠٥,٥٣٨**	**٤,٦٤٠,٩٧٢**
إيراد رسوم وعمولات		٢٦٣,٠١٠	٣٩١,٢١٨
مصروف رسوم وعمولات		(٢,٢٨٠)	(٣,١٣٥)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	٢٥	**٢٦٠,٧٣٠**	**٣٨٨,٠٨٣**
إيراد تحويل عملات أجنبية (بالصافي)	٢٦	١٥٨,٢٢٧	١٦٢,٣٨٠
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	١٧,٨٨٨	١٩,٨٣٢
إيرادات أخرى	٢٧	٣,٨٩١	٩,٧٠٨
إجمالي الإيرادات		**٥,٠٤٦,٢٧٤**	**٥,٢٢٠,٩٧٥**
تكاليف موظفين	٢٨	(٣٨٦,٤٠٨)	(٣٩٥,٣٨٠)
إستهلاك	١٣	(٢٤,٨١٨)	(١٧,٥٧٨)
مصروفات أخرى	٢٩	(٢٨٣,٢٣٠)	(٢٤٥,٦٨٥)
مصروفات تمويل		(٦٧١,٩٩٢)	(٨٣٧,٨٧٣)
إجمالي المصروفات		**(١,٣٦٦,٤٤٨)**	**(١,٤٩٦,٥١٦)**
صافي (خسائر تدني قيمة)/رد من أرصدة لدى بنوك		(١١٣)	٢٣١
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل		(٢٩٨,٧٦٤)	(٥٤,٨٣٠)
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات		(٥٨,٢٢٧)	(١,١١٧)
صافي رد على التعرضات الأخرى التي تخضع لمخاطر الإئتمان		٥,٤١٥	١٠,٩٧٦
ربح السنة قبل العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار		**٣,٣٢٨,١٣٧**	**٣,٦٧٩,٧١٩**
مطروحاً: العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٢٠(ج)	(١,١٤٥,١٨٦)	(١,٤٩٠,٩٢٢)
ربح السنة قبل الضريبة		**٢,١٨٢,٩٥١**	**٢,١٨٨,٧٩٧**
مصروف الضريبة		(٢,٣٥٧)	(٦٨٨)
صافي ربح السنة		**٢,١٨٠,٥٩٤**	**٢,١٨٨,١٠٩**
صافي ربح السنة العائد على:			
مساهمي البنك		٢,١٧٥,٤٢٥	٢,١٧٨,٣٩٩
حقوق ملكية غير مسيطرة		٥,١٦٩	٩,٧١٠
		٢,١٨٠,٥٩٤	**٢,١٨٨,١٠٩**
العائد الأساسي والمخفف على السهم (بالريال القطري)	٣٣	**٠,٢٩٠**	**٠,٢٩٠**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضريبة		٢,١٨٢,٩٥١	٢,١٨٨,٧٩٧
تعديلات لـ:			
صافي خسارة تدني موجودات مالية		٢٩٨,٧٦٤	٥٤,٨٣٠
صافي خسائر تدني إستثمارات مالية		٥٨,٢٢٧	١,١١٧
صافي خسائر تدني قيمة/(رد) أرصدة لدى بنوك		١١٣	(٢٣١)
صافي رد موجودات تمويل أخرى		(٥,٤١٥)	(١٠,٩٧٦)
(ربح)/خسارة عادلة من إستثمارات أوراق مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢٤	(٥٥)	٦٦
(ربح) غير محقق/ خسارةمن إعادة تقييم أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة		(٣٣,٢٥٤)	١,٩٧٥
إستهلاك	١٣	٢٤,٨١٨	١٧,٥٧٨
إطفاء تكاليف المعاملات من تمويلات الصكوك وتمويلات أخرى		٧,٤٥٨	٤,٩٨١
صافي ربح من بيع إستثمارات أوراق مالية		(١٣,٨٠٥)	(١٠,٢٠٩)
إيراد توزيعات أرباح	٢٤	(١,٤٤٢)	(٢,٥٢٨)
حصة من نتائج شركات زميلة	١٢	(١٧,٨٨٨)	(١٩,٨٣٢)
الخسارة الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة		--	١,٤٧٣
إطفاء علاوة على إستثمارات أوراق مالية		(٢٢,٣٤٠)	(١٥,٥٨٧)
مخصصات وخصم مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٩(أ)	٥,٨١٤	٥,٦٢٧
الربح قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**٢,٤٨٣,٩٤٦**	**٢,٢١٧,٠٨١**
التغير في حساب الإحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		(٦١,٣٣١)	(١٢٦,٤٥٥)
التغير في أرصدة لدى بنوك		--	٢٧٣,٠٣٨
التغير في موجودات التمويل		(١١,٠٧٧,٢٩٨)	(٢,٣٧٧,١٩٨)
التغير في موجودات أخرى		(٥٩,٤٨٥)	(٢٥,٣٨٢)
التغير في الأرباح المستحقة من إستثمارات أوراق مالية		٨,٦٤٦	(٣٢,٤٠٢)
التغير في أرصدة من بنوك		٦,٦١٤,٣١٧	٢,٥٨٤,٥٤٩
التغير في الحسابات الجارية للعملاء		٩٦٥,٣١٤	٢٥٧,٨٦٧
التغير في مطلوبات أخرى		(١٠٣,٨٨٦)	(٤١,٨٨٦)
التغير في الأرباح المستحقة على تمويل الصكوك والتمويلات الأخرى		٣١,٧٧٢	١٩,٢١٦
		(١,١٩٨,٠٠٥)	**٢,٧٤٨,٤٢٨**
توزيعات أرباح مستلمة		١,٤٤٢	٢,٥٢٨
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	١٩(أ)	(٧٨١)	(٢,٨٠٦)
ضريبة مدفوعة		(٤,٣٨١)	(٣,٢٥٥)
صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من أنشطة التشغيل		**(١,٢٠١,٧٢٦)**	**٢,٧٤٤,٨٩٥**
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مشتريات إستثمارات أوراق مالية		(١٦٧,٦٨٦)	(٤,٤٣٣,٦٩٤)
متحصلات من بيع/ إسترداد إستثمارات أوراق مالية		٩٤٣,٦٣٢	٢,٣٧٠,٢٨٥
متحصلات استبعاد من الأصول الثابتة		١,٦٩٩	--
مشتريات أصول ثابتة	١٣	(١٩,٤٠٢)	(٥٧,١٢٦)
توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة	١٢	٤,٠٠٠	١٧,٤٠٠
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) أنشطة الإستثمار		**٧١٢,٢٤٣**	**(٢,١٠٣,١٣٥)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار		٢,٣٣٩,٩٥٥	٣,٧٨٥,١٧٢
متحصلات من تمويل صكوك والتمويلات الأخرى		٣,٨٨٢,٢٣٣	١,٧٤١,٣١٩
توزيعات أرباح مدفوعة		(١,٦٢٣,٢٥٧)	(١,٤٢٦,١٢٥)
صافي التغير في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة		٨,٧٧٨	٦,٥٤١
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		**٤,٦٠٧,٧٠٩**	**٤,١٠٦,٩٠٧**
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		٤,١١٨,٢٢٦	٤,٧٤٨,٦٦٧
النقد وما يعادله في ١ يناير		٦,٥٥٤,٨٦٩	١,٧٩٠,٤٢٥
بنود غير نقدية			
أثر التغير في أسعار تحويل العملات على النقد وما يعادله المحتفظ به		٤٠,٦٨٨	١٥,٧٧٧
النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر	٣٤	**١٠,٧١٣,٧٨٣**	**٦,٥٥٤,٨٦٩**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح مدورة	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي المصرف	حقوق ملكية غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٢,٤٩٦,٦٢٣**	**١,٦٣٦,٢٢٨**	**٢٣,٦٠٤**	**(٩,٧٠٣)**	**١٣٣,٤٠٥**	**٢,١٤٨,٩٩٩**	**١٣,٩١٩,١٩٦**	**٢١٢,٧١٩**	**١٤,١٣١,٩١٥**
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	(٦٩,٥٧١)	-	-	(٦٩,٥٧١)	-	(٦٩,٥٧١)
صافي الربح عن تحوط صافي إستثمار في شركة تابعة أجنبية	-	-	-	-	٧٥,٦٥٦	-	-	٧٥,٦٥٦	-	٧٥,٦٥٦
التغير في إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	٦,٤٨٥	-	-	-	٦,٤٨٥	-	٦,٤٨٥
ربح من بيع إستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة	-	-	-	(٤,٧٨٥)	-	-	٤,٧٨٥	-	-	-
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	٢,١٧٥,٤٢٥	٢,١٧٥,٤٢٥	٥,١٦٩	٢,١٨٠,٥٩٤
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠١٩	-	-	-	-	-	-	(١,٦٧٨,٥٠٠)	(١,٦٧٨,٥٠٠)	-	(١,٦٧٨,٥٠٠)
محول إلى إحتياطي مخاطر	-	-	٢١٧,٥٤٢	-	-	-	(٢١٧,٥٤٢)	-	-	-
صافي الحركة في إحتياطيات أخرى	-	-	-	-	-	(١٦٠,٣٣٢)	(٣,٧٨٧)	(١٦٤,١١٩)	-	(١٦٤,١١٩)
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	-	-	-	-	-	٢,٧١٧	(٢٤,٤٥٥)	(٢١,٧٣٨)	-	(٢١,٧٣٨)
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥,٤٠٦)	(٥,٤٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٢,٧١٤,٦٦٦**	**١,٨٥٣,٧٧٠**	**٢٤,٣٠٤**	**(٣,٦١٨)**	**١٢٦,٢٢٢**	**٢٠٢,٠٦٣١**	**١٤,٣٦٥,٣٠٥**	**٢٢٦,٦٦٦**	**١٤,٥٩١,٩٧١**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٢,٢٧٨,٧٨٣**	**١,٥٧٤,٦٩٥**	**٩,٧٦٨**	**(١٣,٨٠٩)**	**١١٨,٩١٠**	**١٨٠,٨٩٦٨**	**١٣,٢٧٧,٣١٥**	**١٩٦,٤٦٨**	**١٣,٤٧٣,٧٨٣**
التغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	(٨٤,٨٨٥)	-	-	(٨٤,٨٨٥)	-	(٨٤,٨٨٥)
صافي الربح عن تحوط صافي إستثمار في شركة تابعة أجنبية	-	-	-	-	٨٨,٩٩١	-	-	٨٨,٩٩١	-	٨٨,٩٩١
التغير في إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	١٣,٨٣٦	-	-	-	١٣,٨٣٦	-	١٣,٨٣٦
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	٢,١٧٨,٣٩٩	٢,١٧٨,٣٩٩	٩,٧١٠	٢,١٨٨,١٠٩
توزيعات أرباح معلنة وموافق عليها لسنة ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	(١,٥٥٠,٠٠٠)	(١,٥٥٠,٠٠٠)	-	(١,٥٥٠,٠٠٠)
محول إلى إحتياطي قانوني	-	٢١٧,٨٤٠	-	-	-	-	(٢١٧,٨٤٠)	-	-	-
محول إلى إحتياطي مخاطر	-	-	٦١,٥٧٣	-	-	-	(٦١,٥٧٣)	-	-	-
صافي الحركة في إحتياطيات أخرى	-	-	-	-	-	٤,٤٩٥	-	٤,٤٩٥	-	٤,٤٩٥
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	-	-	-	-	-	-	(٥٤,٤٦٠)	(٥٤,٤٦٠)	-	(٥٤,٤٦٠)
صافي الحركة في مساهمات حقوق ملكية غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	٦,٥٤١	٦,٥٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٧,٥٠٠,٠٠٠**	**٢,٤٩٦,٦٢٣**	**١,٦٣٦,٢٢٨**	**٢٣,٦٠٤**	**(٩,٧٠٣)**	**١٣٣,٤٠٥**	**٢,١٤٨,٩٩٩**	**١٣,٩١٩,١٩٦**	**٢١٢,٧١٩**	**١٤,١٣١,٩١٥**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٢ جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة ويجب أن تُقرأ بالتزامن معها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

١- الكيان الصادر عنه التقرير

الكيان الصادر عنه التقريرتم تأسيس مصرف الريان (ش.م.ع.ق.) («المصرف» أو «البنك») في ٤ يناير ٢٠٠٦ في دولة قطر كشركة مساهمة قطرية عامة بموجب قانون الشركات التجارية القطري رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ وحسب تعديلات قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بموجب القرار رقم ٢٠٠٦/١١، رقم السجل التجاري للمصرف هو ٣٢٠١٠. العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب ٢٨٨٨٨، شارع حمد الكبير، الدوحة، دولة قطر. تتضمن البيانات الماليةالموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة» ومنفردة بـ «شركات المجموعة»). تقوم المجموعة بصفة أساسية بمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل والإستثمار وأنشطة الوساطة ولديه ١٧ فرعاً يتضمن ذلك المقر الرئيسي في دولة قطر. الشركة الأم/الطرف المسيطر النهائي على المجموعة هو مصرف الريان (ش.م.ع.ق.).

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرارية، وهي مقتنعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية قد تلقيعلى قدرة المجموعة على الاستمرار طبقاً لمبدأ الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة هي كالتالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	رأس المال	النشاط الرئيسي	النسبة الفعلية من الملكية	
				٢٠٢٠	٢٠١٩
الريان للإستثمار ذ.م.م	قطر	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	أعمال مصرفية إستثمارية	٪١٠٠	٪١٠٠
الريان للوساطة المالية ١	قطر	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري	الوساطة المالية	٪١٠٠	٪١٠٠
الريان (المملكة المتحدة) المحدودة ٢	المملكة المتحدة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني	أنشطة إستثمارية	٪٧٠	٪٧٠
الريان وشركائه	قطر	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري	إستشارات عقارية	٪١٠٠	٪١٠٠
شركة واجهة الوسيل البحرية	جزر كايمان	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	أنشطة إستثمارية	٪١٠٠	٪١٠٠
صكوك مصرف الريان المحدودة ٣	جزر كايمان	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	إصدار صكوك	٪١٠٠	٪١٠٠

(١) توقفت العمليات من ١٢ يناير ٢٠١٧ بعد موافقة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) على تجميد ترخيصها لمدة عامين.والذي تم تمديده حتى ١٠ سبتمبر ٢٠١٩. في ١٣ يناير ٢٠١٩، قرر مجلس الإدارة تصفيه شركة الريان للوساطة المالية. إجراءات التصفية جارية اعتباراً من تاريخ التقرير.

(٢) تملك الريان (المملكة المتحدة) المحدودة نسبة ٩٨,٣٤٪ في شركتها التابعة، بنك الريان بي إل سي (المعروف سابقاً بالبنك الإسلامي البريطاني بي إل سي). بصورة فعلية يملك البنك ما نسبته ٦٨,٨٤٪ من بنك الريان بي إل سي. بنك الريان بي إل سي هو «مقدم الخدمة» الخاص بـ «صكوك تمويل تولكين رقم ١ بي إل سي»، وهي شركة تم تأسيسها في المملكة المتحدة بهدف إصدار صكوك لصالح بنك الريان بي إل سي.

(٣) تم تأسيس صكوك مصرف الريان المحدودة في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة بهدف إصدار الصكوك وأنشطة أخرى لصالح البنك.

في ١٦ يونيو ٢٠١٩، بناءً على تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA)، وبعد موافقة المساهمين التي تم الحصول عليها في إجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٥ فبراير ٢٠١٩، قام البنك بتقسيم إسهمه إلى ١٠ : ١ على سهم في رأس المال، وقام بتعديل القيمة الإسمية للسهم الواحد (١ ريال قطري للسهم الواحد) بدلاً من ١٠ ريال قطري للسهم. ما لم يذكر خلاف ذلك، تم تعديل المبالغ المتأثرة والمعلومات حول الأسهم في هذه البيانات المالية الموحدة وإيضاحاتها بأثر رجعي لتقسيم الأسهم، كما لو أن تقسيم الأسهم قد حدث في بداية الفترة المقارنة.

أعلن البنك وبنك محلي مدرج آخر، وهو بنك الخليجي التجاري (ش.م.ق.ع.)، في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ عن دخولهما في مفاوضات أولية بشأن اندماج محتمل. ويخضع الاندماج المحتمل لموافقة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة والجهات الرسمية الأخرى ذات الصلة في دولة قطر، وموافقة المساهمين في كل بنك بعد الانتهاء من الاجراءات القانونية والمالية التفصيلية. وفي حالة الموافقة على الاندماج، سيحافظ الكيان المندمج الجديد على جميع معاملاته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. في ٧ يناير ٢٠٢١، قام البنك وبنك الخليجي التجاري (ش.م.ق.ع) («الخليجي») بالدخول في اتفافية اندماج (إيضاح ٤٢).

ألف ريال قطري

٢- أساس الإعداد

(أ) بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تم تعديلها من قبل مصرف قطر المركزي.

قام مصرف قطر المركزي بإصدار تعميم رقم ٢٠٢٠/١٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ عدّل من خلاله متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (٣٣) «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية» ويتطلب من البنوك الإسلامية اتباع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية» فيما يتعلق بالاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة. قام البنك بتطبيق التعميم اعتباراً من تاريخ السريان وتم اعتماد التغييرات على السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل البنك.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة كما هي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام السارية من لوائح مصرف قطر المركزي.

بالنسبة للأمور التي لا يوجد بشأنها معايير لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو إرشادات ذات صلة، تطبق المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الإستثمارات المالية المصنفة «إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و«الإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة لإدارة المخاطر.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك. تحدد كل شركة تابعة للمجموعة عملتها الوظيفية الخاصة بها وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية عن كل شركة بإستخدام تلك العملة الوظيفية.

(د) إستخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح (٥).

٣- السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بشكل مستمر على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة كما تم تطبيقها بشكل مستمر من قبل شركات المجموعة.

(أ) التغيير في السياسة المحاسبية

اعتماد تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣

اعتمدت المجموعة تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ (تاريخ النفاذ) ، والذي يعدل متطلبات معايير المحاسبة المالية رقم (٣٣) «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) «اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية» ويتطلب من البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» فيما يتعلق بالاستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(i) التغيير في السياسة المحاسبية (تتمة)

اعتماد تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ (تتمة)

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي من قبل المجموعة. يلخص الجدول التالي تأثير التغيير في السياسة على البيانات المالية الموحدة للمجموعة:

	٢٠٢٠
بيان الدخل الموحد	
مكاسب بيع القيمة العادلة من خلال الأوراق المالية المحولة إلى الأرباح المدورة	(٤,٨٨٥)
نقص في صافي ربح السنة المالية	(٤,٨٨٥)
بيان المركز المالي الموحد	
مكاسب بيع القيمة العادلة من خلال الأوراق المالية المحولة إلى الأرباح المدورة	٤,٨٨٥
الزيادة في أرباح مدورة	٤,٨٨٥

قياس أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

قد تختار المجموعة أن تعرض في بيان التغيرات في حقوق الملكية التغيرات في القيمة العادلة لبعض استثمارات أدوات حقوق الملكية الغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة طبقاً للاعتراف الأولي وغير قابل للإلغاء. لا يتم لاحقًا إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى بيان الدخل الموحد، بما في ذلك عند البيع. ومع ذلك ، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المحتجزة عند بيع الاستثمار. إضافةً إلى ذلك، لا يتم الإبلاغ عن خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. عندما تمثل أرباح الأسهم عائدًا على هذه الاستثمارات ، يستمر الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد ، إلا إذا كانت تمثل بوضوح استردادًا لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة

I- المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة سارية المفعول من تاريخ ١ يناير ٢٠٢٠

معيار المحاسبة المالية رقم ٣١: وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ حول وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) في سنة ٢٠١٩. الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية وماليةوكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) والموجودات والالتزامات ذات الصلة من منظوري كل من الموكل (المستثمر) والوكيل.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣: الاستثمار في الأسهم والصكوك والأدوات المماثلة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ « الاستثمار في الأسهم والصكوك والأدوات المماثلة» في سنة ٢٠١٨. يحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ محل معيار المحاسبة المالية السابق رقم ٢٥«الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات مماثلة». الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ محسنة لتصنيف وتقدير وقياس وعرض وكشف الاستثمارات في الصكوك والأسهم وغيرها من أدوات الاستثمار المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣: الاستثمار في الأسهم والصكوك والأدوات المماثلة

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠. يسري هذا المعيار بأثر رجعي. ومع ذلك، إن الأثر التراكمي، إن وجد، المنسوب إلى أصحاب المصلحة الذين يقومون بتحصيل الأرباح والخسائر، بما في ذلك أصحاب الاستثمار فيما يتعلق بالفترات السابقة، يجب تعديله بالقيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بهذه الفئة من أصحاب المصلحة.

أدى تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية للاعتراف والتصنيف والقياس للاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة الأخرى ؛ ومع ذلك ، فإن تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ لم يكن له أي تأثير جوهري على أي مبالغ تم الإبلاغ عنها مسبقًا في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

فيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المحددة لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ والمطبقة في الفترة الحالية.

التصنيف والقياس

يحتوي معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ على نهج التصنيف والقياس للاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعكس نموذج الأعمال الذي تدار فيه هذه الاستثمارات وخصائص التدفقات النقدية الأساسية.

ألف ريال قطري

وفقاً للمعيار ، يجب تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:

(أ) أدوات حقوق الملكية.

(ب) أدوات الدين «صكوك» بما في ذلك (النقدية وغير النقدية).

(ج) أدوات الاستثمار الأخرى

ما لم يتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي الغير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في المعيار ، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات على أنها تقاس لاحقًا بأي من (١) التكلفة المطفأة أو (٢) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو (٣) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل ، على أساس على حد سواء:

(أ) نموذج عمل البنك لإدارة الاستثمارات. و

(ب) خصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي المعنية.

تصنيف الاستثمار

يتم تصنيف الاستثمارات بناءً على تقييم المجموعة لنموذج الأعمال الذي تدار من خلاله الاستثمارات ، كما يتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤: تقديم التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ في ٢٠١٨. أن هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ تقديم التقارير المحاسبية والمالية عن الموجودات والأعمال التي تنطوي على صكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة وخصوصا حاملي الصكوك.

المعايير الجديدة سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ وليس لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

II - المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات الصادرة ولكنها لم تصبح سارية بعد

لم تقم المجموعة بعد بتطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح فعالة بعد:

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢: إجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢» احتياطيات المخاطر» في سنة ٢٠١٩. يحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ محل معيار المحاسبة المالية السابق رقم ٨» الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك الصادر أصلاً في عام ١٩٩٧". ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتصنيف المعاملات من نوع الإجارة والاعتراف بها وقياسها وعرضها والكشف عنها بما في ذلك الأشكال المختلفة التي دخلت فيها المؤسسة، في كل من قدرات المؤجر والمستأجر.

يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو مع السماح بتطبيقه مبكراً بعد ١ يناير ٢٠٢١.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥: احتياطيات الخسائر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥ «احتياطيات المخاطر» في سنة ٢٠١٨. يحل هذا المعيار بجانب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠» انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية «محل معيار المحاسبة المالية رقم ١١» المخصصات والاحتياطيات. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقارير المحاسبية والمالية حول احتياطيات الخسائر الموضوعة لتخفيف مختلف المخاطر التي تواجه المعنيون، وبصفة أساسية المستثمرين المتقبلين للربح والخسارة لدى المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات المالية الإسلامية المؤسسات).

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقه مبكرا فقط في حالة تبني المجموعة المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠» انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨: وعد وخيار وتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم (٣٨) في عام ٢٠٢٠. والهدف من هذا المعيار هو وصف مبادئ المحاسبة والاعتراف والقياس والافصاح فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ مع السماح بتطبيقها مبكرا.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) أساس توحيد البيانات المالية

(١) الشركات التابعة

تتكون البيانات المالية الموحدة من القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تتحقق السيطرة عندما تكون المجموعة معرضة أو لديها حقوق لعائدات متغيرة من مشاركتها مع المستثمر ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات. على وجه التحديد ، تتحكم المجموعة في الشركة المستثمر فيها، فقط إذا كانت المجموعة:

- لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تعطي القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- التعرض، أو الحقوق، للعوائد المتغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بشكل عام، هناك افتراض بأن غالبية حقوق التصويت تؤدي إلى السيطرة. لدعم هذا الإفتراضية وعندما يكون لدى المجموعة أقل من غالبية التصويت أو أي حقوق مشابهة للمستثمر، فإن المجموعة تأخذ بعين الإعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع الأشخاص الآخرين المصرح لهم للإستثمار فيها.
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا، إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات والايرادات والمصروفات لشركة تابعة تم اكتسابها خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ السيطرة حتى تاريخ توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر وكل عنصر من مكونات بنود الدخل الشامل الآخرى الى حاملي الأسهم في الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في الحقوق غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتها المحاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة)، والمطلوبات، والمساهمات غير المسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية، في حين يتم إثبات أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الربح أو الخسارة. يتم إثبات أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

(٢) المساهمات غير المسيطرة

تعامل المجموعة المعاملات مع المساهمات غير المسيطرة على أنها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمات غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذة من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضاً تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد المساهمات غير المسيطرة في حقوق الملكية.

عند توقف السيطرة أو النفوذ الهام الذي تمارسه المجموعة، يعاد قياس أية مساهمة محتفظ بها في الشركة إلى قيمتها العادلة مع الاعتراف بالتغيير في القيمة الدفترية المعترف بها في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة بالنسبة للمساهمة المحتفظ بها في شركة زميلة أو مشروع مشترك أو موجود مالي. بالإضافة إلى ذلك فإن أي مبالغ معترف بها سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الشركة تتم المحاسبة عنها وكأن المجموعة قد قامت بالإستبعاد المباشر للموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. قد يعني ذلك أن تتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها سابقا في حقوق الملكية الأخرى إلى بيان الدخل الموحد.

في حالة تخفيض مساهمة الملكية في شركة زميلة مع الإحتفاظ بنفوذ هام، تتم إعادة تصنيف جزء تناسبي فقط من المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد، متى كان ذلك ملائماً.

(٣) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم إستبعاد الأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة (فيما عدا مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية) الناشئة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم إستبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة المكاسب غير المحققة ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه دليل على إنخفاض في القيمة.

ألف ريال قطري

(٤) الشركات الزميلة (الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية)

الشركة الزميلة هي منشأة تكون للشركة تأثير هام عليها. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

تدرج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه القوائم المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الإستثمار في شركة زميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة مبدئياً، ويتم تعديله بعد ذلك للإعتراف بحصة الشركة من الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المجموعة من خسائر الشركة الزميلة نسبة ما تملكه المجموعة في الشركة الزميلة (والتي تتضمن أية مصالح طويلة الأجل تشكل، من حيث الجوهر ، جزءً من صافي إستثمار المجموعة في الشركة الزميلة)، تتوقف المجموعة عن الإعتراف بنصيبها من الخسائر الإضافية. يتم الإعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي تكبدت فيه المجموعة إلتزامات قانونية أو بناءة أو قامت بسداد مدفوعات نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم احتساب الاستثمار في الشركة زميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر فيها شركة زميلة. عند الإستحواذ على الإستثمار في شركة زميلة، يتم الإعتراف بأي زيادة في تكلفة الإستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المحددة للشركة المستثمر فيها كشهرة، والتي يتم تضمينها في حصة الشركة من الإستثمار. يتم إثبات أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الإستثمار بعد إعادة التقييم ومباشرة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تم فيها الإستثمار.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأية خسارة تدني في القيمة فيما يتعلق بإستثمار المجموعة في شركة زميلة. عند الضرورة، يتم اختبار تعرض القيمة الدفترية للإستثمار بشكل كامل (بما في ذلك الشهرة) لتدني القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ إنخفاض قيمة الموجودات كأصل واحد بالمقارنة مع قيمته القابلة للإسترداد (القيمة الأعلى المستخدمة والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع) مع قيمته الدفترية. لا يتم تخصيص أي خسارة تدني في القيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءًا من القيمة الدفترية للاستثمار. يتم الإعتراف بأي عكس لخسارة التدني في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للإسترداد من الإستثمار في وقت لاحق.

تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الإستثمارعن كونه شركة زميلة أو شركة مشروع مشترك، أو عندما يتم تصنيف الإستثمار كمحتفظ به لغايات البيع. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في شركة زميلة سابقة أو مشروع مشترك ويكون الربح المحتفظ به على شكل أصل مالي، تقوم المجموعة بقياس الربح المحتفظ به بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وتعتبر القيمة العادلة كقيمة عادلة عند الإعتراف الأولي وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو شركة المشروع المشترك في تاريخ إيقاف الاحتساب بطريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي ربح محتفظ به وأي عائدات من التصرف في حصةأو جزء في الشركة الزميلة أو شركات المشاريع المشتركة يتم تضمينها في تحديد الربح أو الخسارة من بيع الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. إذا تم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل الشركة الزميلة أو شركة المشروع المشترك إلى ربح أو خسارة عند التخلص من الموجودات أو المطلوبات، تقوم الشركة أيضاً بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل لإعادة التصنيف) عندما يتم إيقاف التعامل بطريقة حقوق الملكية.

عندما تخفض المجموعة حصتها في الملكية في شركة زميلة أو تستمر المجموعة في استخدام طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة التي كانت في السابق معترف بها في الدخل الشامل الآخر المتعلق بهذا التخفيض في حصة الملكية إذا تم إعادة تصنيف تلك الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند التصرف في الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

عندما تتعامل إحدى الشركات مع شركة تابعة للمجموعة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركة الزميلة يتم الإعتراف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط في حدود المصالح في الشركة الزميلة غير المرتبطة بالمجموعة.

(٥) إدارة الأموال

تدير المجموعة وتشرف على موجودات محتفظ بها في وحدة إئتمان وأدوات إستثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. إن البيانات المالية الخاصة بهذه الكيانات غير مشمولة في هذه البيانات المالية الموحدة فيما عدا إذا كانت المجموعة تسيطر على الكيان.

(د) العملات الأجنبية

(١) المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية المعنية للعمليات بمعدلات الصرف الآنية في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية بإستخدام معدلات الصرف الآنية السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف الآني في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بإستخدام معدل الصرف في تواريخ المعاملات.

يتم الإعتراف بفروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) العملات الأجنبية (تتمة)

(٢) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإقفال في تاريخ التقرير؛
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)؛ وأيضًا
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق تحويل العملات الناشئة من الطرق أعلاه يتم قيد في حقوق ملكية المساهمين ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ الفروق في أسعار الصرف الناتجة عن تحويل صافي الإستثمار في الكيانات الأجنبية، والتمويلات وأدوات العملة الأخرى المحددة كتحوطات لهذه الإستثمارات، إلى «حقوق الملكية». عندما يتم التصرف في عملية أجنبية، أو يتم التخلص منها بشكل جزئي، يتم الإعتراف بفروق الصرف في بيان الدخل الموحد كجزء من الربح أو الخسارة على البيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناشئة عن إمتلاك كيان أجنبي كموجودات ومطلوبات للكيان الأجنبي ويتم ترجمتها عند سعر الإغلاق الفوري.

عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(هـ) الإستثمارات المالية

تشتمل الإستثمارات المالية على إستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" وإستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(١) التصنيف

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠:

اعتمدت المجموعة معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠ (إيضاح ٣ ب-١)، المعدل من قبل مصرف قطر المركزي (إيضاح ٣أ).

السياسة المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين «صكوك» هي أوراق مالية ذات مدفوعات ربح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة. أدوات حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لا تظهر عليها دلائل الإستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" وهي تتضمن أدوات يثبت منها منفعة باقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات ذات طبيعة أدوات الدين «صكوك»

الإستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين «صكوك»يتم تصنيفها في الفئتين التاليتين: (١) بالتكلفة المطفأة، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف وقياس الإستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" بالتكلفة المطفأة فقط في حالة إدارة الأداة على أساس العائد التعاقدي أو أنه لا يتم الاحتفاظ بالأداة للمتاجرة ولم يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

الإستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتضمن إستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند الإنشاء فإن الإستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" التي تدار على أساس العائد التعاقدي يمكن تخصيصها فقط بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كانت تستبعد فجوة محاسبية قد تنشأ عند قياس الموجود أو المطلوب أو الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الفئات التالية: (١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن إستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة لو تم الاستحواذ عليه أو نشأ أصلا بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتداول. الإستثمارات التي تشكل جزء من المحفظة التي يكون فيها نموذج فعلي لتحقيق ربح قصير الأجل يتم تصنيفها أيضا على أنها «محتفظ بها للمتاجرة».

تتضمن الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إستثمارات تتم إدارتها وتقييم أدائها داخليا على أساس القيمة العادلة.

عند الإعتراف المبدئي يقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص بعض أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ليتم تصنيفها كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

ألف ريال قطري

(٢) الإعتراف والغاء الإعتراف

يتم الإعتراف بالإستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(٣) القياس

القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الإستحواذ على إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يعاد قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الإعتراف المبدئي تقاس الإستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً خسارة الإنخفاض في القيمة. يتم الإعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الإعتراف أو خسارة الإنخفاض في قيمة الإستثمارات في بيان الدخل الموحد.

القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

السياسة المطبقة حتى صدور تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية يعاد قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الإعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة من التغيير في القيمة العادلة للإستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي قيمة عادلة منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو إنخفاض قيمة أو تحصيل أو استبعاد الإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد. اعتباراً من تاريخ اصدار تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣ لا يتم انخفاض قيمة الأدوات من نوع حقوق الملكية حسب ما جاء في السياسة المحاسبية ٣ (أ) أعلاه.

السياسة المطبقة حتى صدور تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣

اعتمدت المجموعة تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٢٠/١٣ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ (تاريخ التنفيذ)، والذي يعدل متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة» ومعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والإلتزامات ذات المخاطر العالية « ويتطلب على البنوك اتباع مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ «الأدوات المالية» فيما يتعلق بالإستثمارات من نوع حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (الملاحظة ٣ أ).

الإستثمارات التي ليس لها سعر مدرج بالسوق أو طرق مناسبة أخرى يمكن منها اشتقاق قياس موثوق به للقيمة العادلة على أساس مستمر فإنه يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو المطلوب المالي هي المبلغ الذي يقاس به الموجود أو المطلوب المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم بإستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الإنخفاض في القيمة. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد مطلوب بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. تقيس المجموعة القيمة العادلة للإستثمارات المسعرة بإستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة تقوم المجموعة بالاعتراف بأية زيادة في القيمة العادلة عندما تتوفر لديها مؤشرات موثوق بها تدعم مثل تلك الزيادة وتقييم القيمة العادلة لتلك الإستثمارات. تتحصر تلك المؤشرات الموثوق بها في أحدث المعاملات لإستثمار محدد أو إستثمارات مماثلة تمت بالسوق على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة.

(و) موجودات التمويل

تشتمل موجودات التمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) موجودات التمويل (تتمة)

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

إستناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم المجموعة بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حال استوفت المواصفات.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال والعمل من المضارب. يتم إثبات هذه الخطابات بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه الخطابات بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للموجود بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الإنخفاض في القيمة (إن وجد).

الإستصناع

الإستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (مشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج إستناداً إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

إيراد الإستصناع هو إجمالي السعر المتفق عليه بين البائع والمشتري متضمنا هامش الربح للمجموعة. تعترف المجموعة بإيراد وهامش ربح الاستصناع إستناداً إلى طريقة نسبة الإنجاز بالأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيراد (السعر النقدي للمشتري) والتكلفة المقدرة للمجموعة. تقوم المجموعة بالاعتراف بالخسائر المتوقعة من عقد الاستصناع بمجرد توقعها.

الوكالة

تمثل خطابات الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) من أجل الإستثمار. يقوم المجموعة بالاعتراف مبدئيا بالمستحق من البنوك وموجودات التمويل والحسابات الجارية للعملاء والمستحق للبنوك والمطلوبات المالية في تاريخ نشوئها. يتم الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئيا في تاريخ المتاجرة الذي يصبح فيه المجموعة طرفا للنصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل المالي أو المطلوب المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها-بالنسبة للبند غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائه أو إصداره.

(ز) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(١) الإعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالمستحقات من البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية والمستحقات لبنوك ومطلوبات تمويل في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل المالي أو المطلوب المالي مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها - بالنسبة للبند غير المسجل بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائه أو إصداره.

(٢) إلغاء الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الإعتراف بموجود مالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي.

ألف ريال قطري

أي مساهمة محولة في موجودات مالية مؤهلة لإلغاء الاعتراف يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة يتم الاعتراف بها كموجود أو مطلوب منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بموجود مالي فإن الفرق بين المبلغ الدفتري للموجود (أو المبلغ الدفتري المخصص لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي مطلوب تم تكبده) يتم قياسه في بيان الدخل الموحد،

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي وتحتفظ بالسيطرة على الموجود، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام لخدمة الموجود المالي مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الإعتراف. يتم الإعتراف بموجود أو مطلوب في عقد خدمة إستناداً إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (مطلوب) كاف لأداء الخدمة.

تلغي المجموعة الإعتراف عن مطلوب مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو إنتهاء إلتزاماتها التعاقدية.

(٣) المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(ط) إنخفاض قيمة الموجودات المالية (بإستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بتطبيق منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تنتقل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغير في الجودة الإئتمانيّة منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة ١: خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تمثل زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة (١- سندات سيادية محلية تحمل تصنيفًا ائتمانياً (Aaa) أو (Aa) وتحملوزناً إئتمانياً (صفراً) وفقاً لتعليمات كفاية رأس المال لمصرف قطر المركزي، ٢- أدوات الدين "صكوك" ذات التصنيف الخارجي (Aaa) أو (Aa) ، ٣- موجودات مالية أخرى قد تصنفها المجموعة على هذا النحو بعد الحصول على خطاب من المصرف بعدم الإعتراض في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً وتحتسب إيرادات الأرباح على مجمل القيمة الدفترية للأصل (أي: دون خصم مخصص الإئتمان). وتعد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. إنها ليست الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً، وإنما هي الخسائر الإئتمانية بأكملها على الأصل والمرجحة بمعدلات الإخفاق في فترة ١٢ شهراً.

المرحلة ٢: خسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان -غير منخفضة القيمة الإئتمانية

المرحلة ٢ تتضمن الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان، ولكن يستمر حساب إيرادات الربح على مجمل القيمة الدفترية للأصل. وتعد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكامل المدة هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار الفترة المتوقعة للأداة المالية. وتعد خسائر الإئتمان المتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان مع إدراج احتمالية عدم الانتظام على مدار عمر الإئتمان باعتباره الوزن.

المرحلة ٣: الموجودات المالية المتعثرة - منخفضة القيمة الإئتمانية

المرحلة ٣ تتضمن الموجودات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقارير المالية وفقًا للمؤشرات المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان غير المنتظمة على مدار عمر الإئتمان وتعلق بالأرباح المحسوبة عليها، وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي. عند تحويل الموجودات المالية من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣، يجب ألا تقل النسبة المئوية للمخصص لهذه الموجودات عن النسبة المئوية للمخصص الذي يتم تكوينه قبل التحويل.

لقد أدى تطبيق معيار المحاسبي رقم ٣٠ إلى تغيير جوهري في محاسبة المجموعة عن خسائر تدني قيمة الموجودات المالية عن طريق استبدال نهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة المالي رقم ١١ (معيار المحاسبة الدولي ٣٩) مع نهج خسارة الإئتمان المتوقعة. يفرض معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ على المجموعة تسجيل مخصصات مقابل خسارة الإئتمان المتوقعة لجميع الموجودات التمويلية والتمويلات الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة إلى جانب تعهدات موجودات التمويل وخطابات الضمانات المالية. يستند هذا المخصص على خسارة الإئتمان المتوقعة المرتبطة بإحتمال التخلف عن السداد في الأشهرالإثني عشر القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ نشأتها. إذا استوفى الأصل المالي تعريف الأصل المالي المُشترى بعد حصول تدنٍ في قيمته الإئتمانية أو ذلك الذي منح أساساً مع تدني قيمته الإئتمانية (POCI)، فإن المخصص يستند إلى التغيير في خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ط) إنخفاض قيمة الموجودات المالية (بإستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية) (تتمة)

المرحلة ٣: الموجودات المالية المتعثرة – منخفضة القيمة الإئتمانية (تتمة)

يتم الإعتراف بخسارة الإئتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة للتعرض لمخاطر الإئتمان التي لم يكن لها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف المبدئي، إن مخصص خسارة الإئتمان المتوقعة المكون مقابل الخسائر الإئتمانية التي تنتج عن الأحداث الافتراضية التي يمكن أن تكون محتملة خلال الأشهر الثاني عشر المقبلة (خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً). بالنسبة لتلك التعرضات الإئتمانية التي حدثت لها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي، يلزم وجود مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض، بغض النظر عن توقيت التعثر (خسائر الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان).

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات خسائر الإئتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- خطابات الضمان المالية الصادرة؛ و
- تعهدات التمويل الصادرة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة مساوية لعمر خسارة الإئتمان المتوقعة، بإستثناء ما يلي، والتي يتم قياس خسائر الإئتمان المتوقعة لها لمدة ١٢ شهراً:

- الأوراق المالية الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر إئتمانية متدنية في تاريخ التقرير؛ و
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الإئتمان بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي بها.

تعتبر خسارة الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من خسارة الإئتمان المتوقعة التي تنتج عن الأحداث الإفتراضية على أداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس خسائر الإئتمان المتوقعة

خسائر الإئتمان المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الإئتمان. وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الإئتمانية في تاريخ التقرير: بإعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الإئتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛
- إلتزامات التمويلات غير المسحوبة: بإعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الإلتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- خطابات الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة إستردادها.

إن تحديد مخصص معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ينتج عن نهج من خطوتين:

الخطوة ١: يجب أن تكون التسهيلات قد خصصت لإحدى مراحل الإنخفاض الثلاثة إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف المبدئي أو إذا كان التسهيل الإئتماني متدنياً.

الخطوة ٢: يتم حساب خسارة الإئتمان المتوقعة، أي خسارة متوقعة مدتها ١٢ شهراً لجميع لتسهيلات في المرحلة الأولى وخسارة إئتمانية متوقعة على مدى عمر التسهيلات في المرحلة الثانية. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة الثالثة بأحكام محددة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠).

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمدين، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كالتالي.

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

ألف ريال قطري

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي «منخفض القيمة الائتمانية» عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الهامة التي يعاني منها المدين أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة موجودات تمويل من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛
- من الممكن ان يدخل المدين في حالة إفلاس او لاعادة تنظيم مالي لمنظمة أخرى، أو
- إختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الإستثمار في الديون السيادية، بخلاف الإستثمار السيادي للبلد (قطر)، هو إئتمان ضعيف، فإن المجموعة تأخذ بعين الإعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الإئتمانية كما هو موضح في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الإئتمانية.

يعفى أي تعرض إئتماني لحكومة دولة قطر ممثلة بوزارة المالية ومصرف قطر المركزي من تطبيق نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة حسب تعميم المصرف ٢٠١٧/٩.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسائر الخسارة الائتمانية المتوقعة الموحدة في بيان المركز المالي كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- التزامات التمويل وخطابات الضمان المالي: بشكل عام، كمخصص؛
- عندما تشتمل الأداة المالية على عنصر مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة في عنصر الالتزام/خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن المكون الخاص بالمكون المرسوم: تقدم المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من المكونين. يتم تقديم المبلغ كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. يتم عرض أي زيادة في المخصص على المبلغ الإجمالي للمكونات المسحوبة كمخصص في المطلوبات الأخرى.
- أدوات الدين «صكوك» المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية: لا يتم إثبات مخصص خسارة في بيان المركز المالي الموحد لأن القيمة الدفترية لهذه الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة ويتم الإعتراف به في إحتياطي القيمة العادلة.

سياسة الشطب

يتم شطب موجودات التمويل وأوراق الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد. هذا هو الحال عموماً عندما تقرر المجموعة أن المدين ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

تقوم المجموعة بتقييم تاريخ بيان المركز المالي المجمع ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل ما. دليل موضوعي على أن الأصول المالية (بما في ذلك استثمارات حقوق الملكية) يمكن أن تتضمن انخفاض القيمة أو العجز عن السداد من جانب الطرف الآخر/المستثمر، إعادة هيكلة مرفق التمويل أو سلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة خلاف ذلك، مؤشرات على وجود طرف أو جهة إصدار الدخول في الإفلاس، أو اختفاء سوق نشط للأوراق المالية، أو غيرها من البيانات التي يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمجموعة من الأصول مثل التغيرات المعاكسة في حالة الدفع للطرف المقابل أو الجهات المصدرة في المجموعة، أو الشروط الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في المجموعة، بالإضافة إلى ذلك، الإستثمار في أدوات حقوق الملكية، فإن الإنخفاض الكبير أو المطوّل في قيمتها العادلة إلى أقل من تكلفتها هو دليل موضوعي على إنخفاض القيمة.

(ي) الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية

اعتباراً من تاريخ إصدار تعميم مصرف قطر المركزي ٢٠٢٠/١٣، لا يتم انخفاض قيمة الأدوات من نوع حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عكس قبل ذلك. الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية والمقاسة بالقيمة العادلة فإنه يوضع اعتبار للإنخفاض الهام (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى) أو المطول (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية لمدة ٩ أشهر على الأقل) في القيمة العادلة للإستثمار إلى ما دون تكلفته عند تحديد ما إذا كانت قيمة الإستثمارات قد انخفضت. في حالة وجود مثل هذا الدليل بالنسبة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية يتم استبعاد الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد من حقوق الملكية والاعتراف به في بيان الدخل الموحد. في أعقاب ذلك يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها سابقا في بيان الدخل الموحد عن الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية من خلال حقوق الملكية.

حتى تاريخ التعميم، قدمت المجموعة ٧,١١٣ الف ريال قطري (٢٠١٩: ٦٠١ الف ريال قطري) كانخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية من نوع حقوق الملكية والتي تم الاعتراف بها ضمن «صافي خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات» في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ك) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط موجود مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بشكل جوهري. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الإعتراف بالموجود المالي الأصلي ويتم إثبات الموجود المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المقاسة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لن يؤدي إلى إستبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتقدر المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمدين، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر إنخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم تقديمه كربح.

(ل) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله أوراقاً نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم إستخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم تسجيل النقد وما يعادله في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(م) أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي

تقاس أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد.

تتضمن أدوات إدارة مخاطر الإلتزام الشرعي في المجموعة وعود أحادية الجانب لشراء/ بيع العملات الأجنبية وتبادل أسعار الربح. بعد الاعتراف المبدئي بأسعار المعاملات والتي هي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، يتم لاحقا قياس أدوات إدارة مخاطر الالتزام الشرعي بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية متى كان ذلك مناسبا. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد، وذلك فيما عدا الوعود الأحادية الجانب لشراء/ بيع العملات الأجنبية والتي يتم تخصيصها كأدوات لمقابلة الإستثمارات في عمليات أجنبية.

(س) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس المبدئي

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصاً الإهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود.

يتم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتةبمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيراد الآخر/المصروف الآخر في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود وهي تستند إلى تكلفة الموجود ناقصا قيمته الباقية المقدرة. لا يتم إهلاك الأرض والأعمال قيد التنفيذ.

البرمجيات المشتراة التي تشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدات.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

مباني	٢٠	سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	١٠	سنوات
أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	٦-٧	سنوات
أجهزة حاسب آلي	٣	سنوات

تتم مراجعة طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية للقيم الباقية للموجودات في تاريخ كل تقرير، وتسويتها بأثر مستقبلي إن كان ذلك ملائما.

ألف ريال قطري

(ع) أرصدة لدى بنوك

المطلوبات من البنوك هي الأصول المالية والتي هي في الأساس عمليات إيداع في سوق المال مع مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد واستحقاقات ثابتة غير مدرجة في سوق نشط. لا يتم الدخول في صفقات سوق المال بهدف إعادة البيع الفوري أو القصير الأجل. تقاس المطلوبات من البنوك مبدئياً بالتكلفة، حيث أنها القيمة العادلة للمقابل المدفوع. بعد الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل مطلوبات البنوك بالتكلفة المطفأة.

(ف) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على إنخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لذلك الموجود. يتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية للموجود أو لوحدته المنتجة للنقد عن مبلغه القابل للاسترداد المقدر. المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو قيمة الأصل قيد الإستخدام أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع أيهما أكبر.

(ص) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(ق) حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكنها إستثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض أصحاب حساب الإستثمار المجموعة لإستثمار أموال أصحاب حساب الإستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

تقوم المجموعة باحتساب أرباح مضاربة في أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة، من إجمالي الدخل من حسابات الإستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الإستثمار بعد خصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الإستثمار.

يتم تسجيل حسابات الإستثمار بقيمها الدفترية وهي تتضمن المبالغ المحتفظ بها كاحتياطيات تسوية الربح واحتياطيات مخاطر الإستثمار. احتياطي تسوية الربح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من دخل المضاربة قبل تخصيص حصة المضارب بهدف الاحتفاظ بمستوى معين من العائد لأصحاب الحسابات من الإستثمارات. احتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من دخل أصحاب حسابات الإستثمار بعد تخصيص حصة المضارب بهدف مقابلة الخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الإستثمار.

(ر) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الإستثمار والمساهمين

يلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الإستثمار والمالكين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الإستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم ربح المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الإستثمار. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر، عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية المجموعة عن هذه الخسائر، بإتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الإستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الإستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

(ش) حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة بصفته مدير إستثمار إستناداً إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الإستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للإستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الإستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(ت) تمويل صكوك

يمثل تمويل الصكوك أسهم مشتركة في ملكية الأصول أو المزايا أو الخدمات التي تحمل أرباحاً. يتم الإعتراف بالأرباح دورياً حتى الإستحقاق. يتم الإعتراف بالصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم الإفصاح عن الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة باسم «تمويل صكوك».

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ث) المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما يكون لدى المجموعة إلتزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، إن كان ذلك ملائما.

(خ) منافع الموظفين

خطط المساهمة المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات ٢٤ لسنة ٢٠٠٢، ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

خطة المكافآت المحددة

تقوم المجموعة بوضع مخصص لمنافع نهاية خدمة لموظفيها الأجانب وفقاً لمتطلبات قانون العمل القطري. يتم احتساب المخصص إستناداً إلى فترة خدمة كل موظف في نهاية السنة. يتم إدراج هذا المخصص في مخصصات أخرى تحت بند مطلوبات أخرى.

(ز) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يوافق عليها مساهمو المصرف.

(ii) الإعتراف بالإيرادات

المرابحة

يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون التحقق مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عند نشوء الحق باستلام الدفعات أو عند توزيعها.

الإجارة

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإستصناع

يتم الإعتراف بالإيراد وهامش الربح المصاحب له في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت إستناداً إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات إدارة الأصول

يتم الاعتراف بإيرادات خدمات إدارة الأصول (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات) متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عند تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة إستناداً إلى الأحكام المتفق عليها في الخطابات لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الموجود المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

ألف ريال قطري

إيراد توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(ب ب) ضريبة الدخل

يتم إحتساب الضرائب إستناداً إلى قوانين الضريبة واللوائح في الدول التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها. يتم تكوين مخصص إستناداً إلى تقييم إلتزام الضريبة المتوقع. تزاول المجموعة أنشطتها داخل قطر ولا تخضع للضريبة بإستثناء شركة الريان للإستثمار والتي تخضع أرباحها للضريبة وفقاً للوائح هيئة مركز قطر للمال.

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة عن خسائر الضريبة غير المستخدمة والإئتمان الضريبي والفروقات القابلة للخصم المؤقتة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تتاح أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة مقابل ما يمكن إستخدامه. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم خفضها إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه أن يتم الاعتراف بمنافع الضريبة ذات الصلة.

(ج ج) العائدات على السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(د د) الضمانات المالية

تعطي المجموعة في إطار النشاط الاعتيادي ضمانات مالية تتكون من اعتمادات مستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول.

يتم الإعتراف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة، وهو العلاوة المستلمة في تاريخ إعطاء الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس التزام المجموعة بموجب تلك الضمانات بالمبلغ المطفأ أو أفضل تقدير للمصروف المطلوب لسداد الالتزام المالي الناشئ في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، أيهما أعلى. يتم تحديد هذه التقديرات إستناداً إلى تجربة معاملات مشابهة وتاريخ الخسائر السابقة تكملها حكمة الإدارة.

يتم تسجيل أية زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمانات في بيان الدخل الموحد. يتم الإعتراف بإطفاء العلاوة المستلمة في بيان الدخل الموحد تحت بند إيراد الرسوم والعمولات.

(و و) الإلتزامات المحتملة

تتضمن الالتزامات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يخص الوعود أحادية الجانب لبيع/ شراء عملات واتفاقيات تبادل معدل الربح وغير ذلك. لا تؤلف هذه الالتزامات موجودات أو مطلوبات فعلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد باستثناء الموجودات والالتزامات المتعلقة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة عن مشتقات الأدوات المالية.

(ف ف) تقارير القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(ع ع) الأنشطة الإئتمانية

تعمل المجموعة كمدير للأموال وبصفات إئتمان أخرى ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو إيداعها بالإنابة عن الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. يتم استبعاد هذه الموجودات والإيرادات الأخرى الناتجة من تلك الأنشطة من هذه البيانات المالية الموحدة حيث أنها ليست من موجودات المجموعة.

(ص ص) العائدات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بتجنب الإعتراف بأية إيرادات تنشأ من مصادر غير إسلامية. وبالتالي يتم تحويل كافة الإيرادات غير الإسلامية إلى حساب خيري وتستخدم المجموعة هذه الأموال في أنشطة رعاية إجتماعية متنوعة.

(ق ق) معلومات المقارنة

فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك، يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٤- إدارة المخاطر المالية

١/٤ مقدمة ولمحة عامة

إدارة المخاطر وهيكلها

تغطي الأدوات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة نقدية والأرصدة تحت الطلب والودائع لدى البنوك والأوراق المالية الاستثمارية والأصول التمويلية وبعض الأصول المالية الأخرى. تشمل المطلوبات المالية ودائع العملاء، والمستحق للبنوك، وتمويل الصكوك، والتمويلات الأخرى، وبعض المطلوبات المالية الأخرى. تتضمن الأدوات المالية أيضًا مطلوبات محتملة والتزامات مدرجة في بنود خارج بيان المركز المالي.

مقدمة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة لكنها تدار من خلال عملية مستمرة تشمل التحديد والقياس والمراقبة تبعاً لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه حساسة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة وكل فرد في المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية والتي تتضمن مخاطر تجارية وغير تجارية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. فتلك المخاطر تتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي في المجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن منهج إدارة المخاطر وإعتماد خطط استراتيجية ومبادئ إدارة المخاطر.

وظيفة إدارة المخاطر

وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة عن تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والحفاظ عليها للتأكد من عملية مراقبة مستقلة. وهي مسؤولة أيضاً عن مراقبة الإلتزام بمبادئ المخاطر وسياساتها وحدودها ضمن المجموعة.

الموجودات والمطلوبات

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي بشكل عام وهي مسؤولة أيضاً عن مخاطر الإئتمان والسيولة في المجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر للمجموعة من قبل فريق التدقيق الداخلي في المجموعة والذي يفحص كل من كفاية الإجراءات والإلتزام بها إضافة إلى تدقيق محدد لوظيفة إدارة مخاطر المجموعة بحد ذاتها وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة. يناقش التدقيق الداخلي في المجموعة نتائج التقييمات مع الإدارة ويصدر تقريره حول النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق.

يتم فحص المعلومات المجمعة من كافة إدارات الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وضبط وتحديد المخاطر المبكرة. يتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ورئيس كل قسم من أقسام الأعمال.

يتم شهرياً إصدار تقارير مفصلة عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. تقوم اللجنة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص إنخفاض القيمة بشكل ربع سنوي.

يتم إطلاع الإدارة العليا وكافة الأعضاء الآخرين المعنيين في المجموعة بشكل متكرر حول إستخدام حدود السوق وتحاليل القيمة المعرضة للمخاطر وإستثمارات الملكية والسيولة إضافة إلى أية تطورات أخرى حول المخاطر.

٢/٤ مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الإئتمان في فشل أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزاماته المالية بالصورة التي ينتج عنها خسارة مالية للطرف الآخر تسعى المجموعة إلى الحد من المخاطر الإئتمانية عن طريق مراقبة التعرض الإئتماني وحصر المعاملات الإئتمانية مع أطراف مقابلة معينة والتقييم المستمر للمقدرة الإئتمانية للأطراف المقابلة.

تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الإئتمان عن طريق تنويع أنشطتها في التمويل لتفادي تركيز مخاطر غير مرغوب بها مع أحد أفراد أو مجموعة من العملاء ضمن مناطق أو أعمال محددة. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات متى كان ذلك ضرورياً. تعتمد قيمة ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتطبق المجموعة مبادئ توجيهية معينة فيما يتعلق بأنواع الضمانات المقبولة وعوامل للتقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي:

- التمويل لشراء أوراق مالية: ضمانات نقدية أو أوراق مالية.
- للتمويل التجاري: الرهن على الممتلكات العقارية أوالبضاعة أوالنقد أو أوراق مالية.
- لتمويل الأفراد: الرهن على العقارات السكنية والسيارات والأوراق المالية.

ألف ريال قطري

تراقب الإدارة بشكل مستمر القيمة السوقية للضمانات.

تحصل المجموعة أيضاً على ضمانات شركات من الشركات الأم عن الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية لشركاتها التابعة.

تفاصيل تكوين الذمم المدينة والأرصدة من الأنشطة التمويلية للعملاء تم توضيحها في الإيضاح رقم (١٠). كما تم توضيح تفاصيل القطاعات الجغرافية في الإيضاح رقم (٣١).

١/٢/٤ قياس مخاطر الإئتمان

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يتم قياس مخاطر المجموعة بإستخدام طريقة تعكس كلاً من الخسارة المتوقعة المحتمل تكبدها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة. تجري المجموعة توقعاً لأسوأ ما يمكن وقوعه في حالة الأحداث الشديدة التي تقع وتكون في الواقع غير محتملة الحدوث.

يتم تنفيذ المراقبة والسيطرة على المخاطر بشكل رئيسي إستناداً إلى حدود تم وضعها من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالنسبة للمجموعة إضافة إلى مستوى المخاطر المقبولة من قبل المجموعة، مع التركيز الإضافي على صناعات مختارة. إضافة إلى ذلك تراقب المجموعة وتقيس القدرة الكاملة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر ضمن كافة أنواع المخاطر وأنشطتها وتستخدم وحدة قياس الإحتمالات المستخلصة من التجارب التاريخية المعدلة لتعكس البيئة الإقتصادية.

٢/٢/٤ الرقابة على حدود المخاطر وسياسات تخفيفها

تخفيف المخاطر

تستخدم المجموعة وكجزء من إستراتيجيتها العامة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناجمة عن تغيرات في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الإئتمان والتعرضات الناجمة عن معاملات التوقع.

زيادة تركز المخاطر

ينشأ تركز المخاطر عندما يكون عدد من العملاء يعملون في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات إقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الإقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات الحساسية النسبية لأداء المجموعة بالتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركز الزائد للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على إرشادات محددة للإحتفاظ بمحفظة متنوعة، مع تحديد أسقف لمخاطر القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية. وبناءً عليه تتم إدارة ومراقبة المخاطر الإئتمانية المحددة.

٣/٢/٤ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات إئتمانية أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
التعرض لمخاطر الإئتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:		
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية (بإستثناء النقد في الصندوق)	٦,٢٩٨,٢٩٣	٢,٧٢٣,٨٥٩
أرصدة لدى بنوك	٦,٣٠٧,٥٧٥	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	٨٥,٩٨٣,٤٣٧	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية - دين	٢٠,٤٥٤,٤٢٩	٢١,٢٢٤,١٦٩
موجودات أخرى	٣,٨٢٨	٧,٧٠٧
	١١٩,٠٤٧,٥٦٢	**١٠٤,٨٢٨,١٣٤**
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى كما يلي:		
التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة	٦٠١,٢١٢	٤١٨,٧١١
ضمانات	١٢,٣٧٦,٤١٧	١٢,٣٥٥,٥٩٨
إعتمادات مستندية	٩٨٨,١٦٨	٧١٥,٢٣٩
	١٣,٩٦٥,٧٩٧	**١٣,٤٨٩,٥٤٨**

يمثل الجدول أعلاه إفتراض أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات إئتمانية أخرى مرفقة. بالنسبة للموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد، إستندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الصادر عنها التقرير في بيان المركز المالي الموحد.

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/٤ تركيز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الإئتمان

(أ) حسب القطاع الجغرافي

٢٠٢٠	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية					
(باستثناء النقد في الصندوق)	٦,٢٨٢,٠١١	–	–	١٦,٢٨٢	٦,٢٩٨,٢٩٣
أرصدة لدى بنوك	٣,٨٦٧,٦٦٩	١,١٢٨,١١٦	٣٩٥	١,٣١١,٣٩٥	٦,٣٠٧,٥٧٥
موجودات تمويل	٧٢,٨٧٩,٧٤٦	٣,٥٣٢	٣,٩٩١,١٨٢	٩,١٠٨,٩٧٧	٨٥,٩٨٣,٤٣٧
إستثمارات مالية – دين	١٩,١١٤,٩٠٦	٨٤٤,٦٦٥	١٢٣,٢٥٦	٣٧١,٦٠٢	٢٠,٤٥٤,٤٢٩
موجودات أخرى	٣,٨٢٨	–	–	–	٣,٨٢٨
	١٠٢,١٤٨,١٦٠	**١,٩٧٦,٣١٣**	**٤,١١٤,٨٣٣**	**١٠,٨٠٨,٢٥٦**	**١١٩,٠٤٧,٥٦٢**

٢٠١٩	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:					
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية					
(باستثناء النقد في الصندوق)	٢,٧٢٣,٨٥٩	–	–	–	٢,٧٢٣,٨٥٩
أرصدة لدى بنوك	٥,١٣٢,١٧٧	٧,٨٤٨	٥٤٤	٨٩٤,٥٢١	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	٦٢,٩٣٥,٦٤٢	٣,٣٣١	٣,٩٠٠,٩٩٥	٧,٩٩٧,٣٤١	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية – دين	١٩,٧٦٤,٣١٠	٨٩٧,٦٨٨	١٢٣,٢٥٥	٤٣٨,٩١٦	٢١,٢٢٤,١٦٩
موجودات أخرى	٧,٧٠٧	–	–	–	٧,٧٠٧
	٩٠,٥٦٣,٦٩٥	**٩٠٨,٨٦٧**	**٤,٠٢٤,٧٩٤**	**٩,٣٣٠,٧٧٨**	**١٠٤,٨٢٨,١٣٤**

٢٠٢٠	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة	٥٢٣,٨٤٩	–	–	٧٧,٣٦٣	٦٠١,٢١٢
ضمانات	٩,٩٨٤,٩٢٢	٨,٦٠٦	٢٠٤,٠٠١	٢,١٧٨,٨٨٨	١٢,٣٧٦,٤١٧
خطابات اعتماد	٦٥٠,٢٢٤	٣٧٩	١١,٧٧٠	٣٢٥,٧٩٥	٩٨٨,١٦٨
	١١,١٥٨,٩٩٥	**٨,٩٨٥**	**٢١٥,٧٧١**	**٢,٥٨٢,٠٤٦**	**١٣,٩٦٥,٧٩٧**

٢٠١٩	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة	٣٣٢,٩٢٧	–	–	٨٥,٧٨٤	٤١٨,٧١١
ضمانات	١٠,٥٣٧,٥١١	٩,٥٤٧	٤١٢,٤٠٧	١,٣٩٦,١٣٣	١٢,٣٥٥,٥٩٨
خطابات اعتماد	٦٩٣,٨٣٨	٧١٣	٨,٤٩٦	١٢,١٩٢	٧١٥,٢٣٩
	١١,٥٦٤,٢٧٦	**١٠,٢٦٠**	**٤٢٠,٩٠٣**	**١,٤٩٤,١٠٩**	**١٣,٤٨٩,٥٤٨**

ألف ريال قطري

(ب) حسب القطاع الصناعي

فيما يلي تحليل لقطاع الصناعة للحد الأقصى من تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان عن مكونات بيان المركز المالي الموحد. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض بالإجمالي، قبل أثر التخفيف من خلال إستخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية والضمانات.

	إجمالي المخاطر ٢٠٢٠	إجمالي المخاطر ٢٠١٩
ممولة وغير ممولة		
الحكومة	٣٦,٠٢٥,٦٩٢	٢٤,٥١٢,٤٨٤
الهيئات الحكومية	٣١,٤٥٠,٨٠٣	٣٢,٤٦٤,٢٣١
الصناعة	٤٦١,٦٦٩	٦١٦,٧٤٢
التجارة	٥,٤٤٠,٣٦٣	٤,٥٥١,٢٠٣
الخدمات	٩,٦٣٥,٥٥٩	١١,٩٩٠,٣٢١
المقاولات	١,٥٦٤,٤٩٢	١,٤٥١,٩٩٠
العقارات	٢٤,٧٩٩,٧١١	١٩,٨٩٤,٩٢٠
الشخصية	٩,٦٦٥,٢٤٥	٩,٣٣١,٥٥٢
أخرى	٤,٠٢٨	١٤,٦٩١
الالتزامات المحتملة	١٣,٩٦٥,٧٩٧	١٣,٤٨٩,٥٤٨
الإجمالي	**١٣٣,٠١٣,٣٥٩**	**١١٨,٣١٧,٦٨٢**

٥/٢/٤ جودة الإئتمان

تدار جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة بإستخدام تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المدين الداخلية لتقييم العلاقات عبر محفظة الائتمان الخاصة بها. تستخدم المجموعة نظام تصنيف إئتماني بعشرة مستويات ذات مؤشرات إيجابية وسلبية، مما يعطي معدل يصل إلى ٢٢ حالة، منها ١٩ حالة (بمؤشرات إيجابية وسلبية) تتعلق بحالات منتظمة السداد وثلاث تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المدين من ١ إلى -٤ تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المدين من +٥ إلى ٧ يمثل درجة استثمارية فرعية -٧ يمثل حالات تحت الملاحظة. ويمثل تصنيف مخاطر المدين من ٨ إلى ١٠ حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقًا للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكرارا في حالة الموجودات غير المتداولة.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الإئتمان للموجودات المالية والتعهدات والضمانات المالية:

	٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك				
درجة الإستثمار	٦,١٥٤,٢٩٢	–	–	٦,١٥٤,٢٩٢
درجة الإستثمار الفرعية	١٥	١٥٣,٥٥٤	–	١٥٣,٥٦٩
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	–	–
	٦,١٥٤,٣٠٧	١٥٣,٥٥٤	–	٦,٣٠٧,٨٦١
مخصص خسارة	(٢٢٤)	(٦٢)	–	(٢٨٦)
القيمة الدفترية	**٦,١٥٤,٠٨٣**	**١٥٣,٤٩٢**	**-**	**٦,٣٠٧,٥٧٥**

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/٥ جودة الإئتمان (تتمة)

	2019			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك				
درجة الإستثمار	٦,٠٣٤,٦٧١	–	–	٦,٠٣٤,٦٧١
درجة الإستثمار الفرعية	١٤٨	٤٤٤	–	٥٩٢
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	–	–
	٦,٠٣٤,٨١٩	٤٤٤	–	٦,٠٣٥,٢٦٣
مخصص خسارة	(١٧٣)	–	–	(١٧٣)
القيمة الدفترية	**٦,٠٣٤,٦٤٦**	**٤٤٤**	**-**	**٦,٠٣٥,٠٩٠**

	2020			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
أصول التمويل				
درجة الإستثمار	٥٩,٦٩٩,٣٩٥	٩,٣٥٩,١٩١	–	٦٩,٠٥٨,٥٨٦
درجة الإستثمار الفرعية	١٢,٨٩٦,١٩٩	٤,٠٠٦,٩٣٣	–	١٦,٩٠٣,١٣٢
دون المستوى	–	–	٥٨٠,٨٩٨	٥٨٠,٨٩٨
مشكوك في تحصيلها	–	–	٢٤٨,١٣٨	٢٤٨,١٣٨
خسارة	–	–	١٥٠,٦١٨	١٥٠,٦١٨
	٧٢,٥٩٥,٥٩٤	١٣,٣٦٦,١٢٤	٩٧٩,٦٥٤	٨٦,٩٤١,٣٧٢
مخصص خسارة	(٦٦,٨١٠)	(٣٤٢,٦٢٠)	(٥٤٨,٥٠٥)*	(٩٥٧,٩٣٥)
القيمة الدفترية	**٧٢,٥٢٨,٧٨٤**	**١٣,٠٢٣,٥٠٤**	**٤٣١,١٤٩**	**٨٥,٩٨٣,٤٣٧**

* تشمل الربح المعلّق والذي يبلغ ٣٩,٤٧٠ ألف ريال قطري

	2019			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
أصول التمويل				
درجة الإستثمار	٥٤,٥٣٩,٧٠٢	٨,٥٥٦,٣٠٨	–	٦٣,٠٩٦,٠١٠
درجة الإستثمار الفرعية	٧,٦٥٣,٩٥١	٣,٩٦٥,٧١٣	–	١١,٦١٩,٦٦٤
دون المستوى	–	–	٣٥٥,٢٥٧	٣٥٥,٢٥٧
مشكوك في تحصيلها	–	–	٢٣٩,٥٨٤	٢٣٩,٥٨٤
خسارة	–	–	١٦٤,١٩٦	١٦٤,١٩٦
	٦٢,١٩٣,٦٥٣	١٢,٥٢٢,٠٢١	٧٥٩,٠٣٧	٧٥,٤٧٤,٧١١
مخصص خسارة	(٣٨,٩٩٠)	(٢٧٠,٥٤٣)	(٣٢٧,٨٦٩)*	(٦٣٧,٤٠٢)
القيمة الدفترية	**٦٢,١٥٤,٦٦٣**	**١٢,٢٥١,٤٧٨**	**٤٣١,١٦٨**	**٧٤,٨٣٧,٣٠٩**

* تشمل الربح المعلّق والذي يبلغ ١٧,٦١٥ ألف ريال قطري

ألف ريال قطري

	2020			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
إستثمارات مالية - دين				
درجة الإستثمار	١٩,٥٠١,٣٩٠	–	–	١٩,٥٠١,٣٩٠
درجة الإستثمار الفرعية	٤٨١,٤٤٣	٤٩٠,٨٥٠	–	٩٧٢,٢٩٣
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	٥٧,١٦٢	٥٧,١٦٢
	١٩,٩٨٢,٨٣٣	٤٩٠,٨٥٠	٥٧,١٦٢	٢٠,٥٣٠,٨٤٥
مخصص خسارة	(١٦,٥٧١)	(٢,٦٨٣)	(٥٧,١٦٢)	(٧٦,٤١٦)
القيمة الدفترية	**١٩,٩٦٦,٢٦٢**	**٤٨٨,١٦٧**	**-**	**٢٠,٤٥٤,٤٢٩**

	2019			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
إستثمارات مالية - دين				
درجة الإستثمار	٢٠,٢٨٤,٩٦٥	٩٤,٢٥٤	–	٢٠,٣٧٩,٢١٩
درجة الإستثمار الفرعية	٤٤٣,٨١١	٣٧٩,٢٧٨	–	٨٢٣,٠٨٩
دون المستوى	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–
خسارة	–	–	٥٧,١٦٢	٥٧,١٦٢
	٢٠,٧٢٨,٧٧٦	٤٧٣,٥٣٢	٥٧,١٦٢	٢١,٢٥٩,٤٧٠
مخصص خسارة	(١,٧١٥)	(٤,٩٧٦)	(٢٨,٦١٠)	(٣٥,٣٠١)
القيمة الدفترية	**٢٠,٧٢٧,٠٦١**	**٤٦٨,٥٥٦**	**٢٨,٥٥٢**	**٢١,٢٢٤,١٦٩**

	2020			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى				
درجة الإستثمار	١٠,٩٤١,٥٩٢	١,٠٩١,٠٢١	–	١٢,٠٣٢,٦١٣
درجة الإستثمار الفرعية	١,٢٨٩,٩٧٥	٦٣٧,٤٩٥	–	١,٩٢٧,٤٧٠
دون المستوى	–	–	٤,٤٩٩	٤,٤٩٩
مشكوك في تحصيلها	–	–	٦٤١	٦٤١
خسارة	–	–	٥٧٤	٥٧٤
	١٢,٢٣١,٥٦٧	١,٧٢٨,٥١٦	٥,٧١٤	١٣,٩٦٥,٧٩٧
مخصص خسارة	(٢٢,١٦٨)	(٨,٤٥٢)	–	(٣٠,٦٢٠)
القيمة الدفترية	**١٢,٢٠٩,٣٩٩**	**١,٧٢٠,٠٦٤**	**٥,٧١٤**	**١٣,٩٣٥,١٧٧**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٥/٢/٤ جودة الإئتمان (تتمة)

	٢٠٢٠			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
التعرض لمخاطر الإئتمان الأخرى				
درجة الإستثمار	١٢,٣١٦,٦١٦	٦٨,٠٠٣	–	١٢,٣٨٤,٦١٩
درجة الإستثمار الفرعية	٦٦٧,٥٤٤	٤٣١,١٤٦	–	١,٠٩٨,٦٩٠
دون المستوى	–	–	٥,٣٤٢	٥,٣٤٢
مشكوك في تحصيلها	–	–	٣٢٣	٣٢٣
خسارة	–	–	٥٧٤	٥٧٤
	١٢,٩٨٤,١٦٠	٤٩٩,١٤٩	٦,٢٣٩	١٣,٤٨٩,٥٤٨
مخصص خسارة	(٩,٨٠٨)	(٢٦,٢٢٧)	–	(٣٦,٠٣٥)
القيمة الدفترية	**١٢,٩٧٤,٣٥٢**	**٤٧٢,٩٢٢**	**٦,٢٣٩**	**١٣,٤٥٣,٥١٣**

٦/٢/٤ تقييم جودة الإئتمان

يقدم الجدول أدناه تحليلاً للأطراف المقابلة حسب درجات التصنيف والجودة الإئتمانية للمخاطر الإئتمانية للبنك بناءً على تقديرات موديز (أو ما يعادلها).

درجة التصنيف	موجودات تمويلية	أرصدة لدى بنوك	إستثمارات في أوراق الدين المتاحة بالقيمة المطفأة	التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الإئتمان
أ أ أ إلى أ أ-	٥٢,٤٠٢,٧٤٧	٤٣٨,٦٦١	١٨,٩٠٩,٩٠٣	٢,٨٥٤,٢٦٩
أ+ إلىأ-	٨,٠٨٦,٢٨٢	٥,٧١٤,٧٦٣	٥٣٩,١٠٧	٤,٩١١,٥٤٤
ب ب ب+ إلى ب ب ب-	٨,٥٦٩,٥٦٠	٨٦٩	٣٠,٧٨٩	٤,٢٦٦,٨٠٢
ب ب+ إلى ب-	٥,٣٤٥,٩٤٨	١٥	٥٣٦,٩١٦	١,٧٥٩,٦٩٧
غير مصنفة	١٢,٥٣٦,٨٣٥	١٥٣,٥٥٣	٤٩٢,٥٣٦	١٧٣,٤٨٥
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٨٦,٩٤١,٣٧٢**	**٦,٣٠٧,٨٦١**	**٢٠,٥٠٩,٢٥١**	**١٣,٩٦٥,٧٩٧**

درجة التصنيف	موجودات تمويلية	أرصدة لدى بنوك	إستثمارات في أوراق الدين المتاحة بالقيمة المطفأة	التعرضات خارج الميزانية العمومية التي تخضع لمخاطر الإئتمان
أ أ أ إلى أ أ-	٤٣,٠٩٥,١٤٦	٣٣٢,٨٦٤	١٩,٧٩٢,١٥٧	٤,٥٥٤,٧٤٦
أ+ إلىأ-	٨,٨٥٨,٧٥١	٥,٦٦١,٩٦٣	٣٦٩,٥٩٠	٤,٤٧٢,٥٤٣
ب ب ب+ إلى ب ب ب-	٧,٣٢١,٣٤٩	١,٤٥٠	٦٨,١٦٠	٣,٣٥٦,١٣٢
ب ب+ إلى ب-	٤,٩٠٤,٤٢١	١٤٨	٥٦٧,٨٣٠	٨٩٩,٢٢٦
غير مصنفة	١١,٢٩٥,٠٤٤	٣٨,٨٣٨	٤٥٩,٨٤١	٢٠٦,٩٠١
الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٧٥,٤٧٤,٧١١**	**٦,٠٣٥,٢٦٣**	**٢١,٢٥٧,٥٧٨**	**١٣,٤٨٩,٥٤٨**

ألف ريال قطري

٧/٢/٤ الضمانات

تسعى المجموعة إلى استخدام الضمانات، حيثما أمكن، للتخفيف من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية. تأتي الضمانات في أشكال مختلفة، مثل النقد والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الكفالات والعقارات والمخزونات والأصول الغير مالية الأخرى. لا يتم تسجيل الضمانات ، ما لم يتم إعادة حيازتها، في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة. يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة من التعزيزات الائتمانية التي لا يلزم الاعتراف بها بشكل منفصل بواسطة المعايير المعمول بها والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية لأداة الدين»الصكوك» التي تخضعلقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وعلى هذا الأساس، تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. إلى أقصى حد ممكن ، تستخدم المجموعة بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. يتم تقييم الأصول المالية الأخرى التي ليس لها قيم سوقية يمكن تحديدها بسهولة باستخدام النماذج. يتم تقييم الضمانات الغير مالية، مثل العقارات، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل سماسرة الرهن العقاري، أو بناءً على مؤشرات أسعار المساكن.

في سياق أعمالها الاعتيادية، تستعين المجموعة بوكلاء خارجيين لاسترداد الأموال من الأصول المعاد حيازتها، بشكل عام في المزادات، لتسوية الديون القائمة. يتم إعادة أي أموال فائضة إلى العملاء/المدينين.

	ضمانات مجمعة	
الفئة التي تجاوزت موعدها:	**٢٠٢٠**	**٢٠١٩**
حتى ٣٠ يوم	٥,٤٩٩,٤٣٥	٨٨٣,٩٢٠
٣١ حتى ٦٠ يوم	٤٧٤,٠٠٤	٣٢٤,٢٦٨
٦١ – ٩٠ يوم	١٩٢,٩٠٧	٦٨٨,٧٦٩
٩١ - وأكثر	١,٦٠٠,٢٢٧	١,٦٢٣,٢٥٩
	٧,٧٦٦,٥٧٣	٣,٥٢٠,٢١٦

إن القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل متدنية القيمة الإئتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ هي ١,٦٠٠ مليون ريال قطري (٢٠١٩: ١,٦٢٣ ريال قطري).

٨/٢/٤ أصول التمويل المعاد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد وخطط الإدارة الخارجية المعتمدة وتعديل وتأجيل الدفعات. تستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير تشير، وفقاً لتقدير الإدارة المحلية، إلى أن السداد سوف يستمر في أغلب الأحوال. وتخضع هذه السياسات لمراجعة مستمرة. وبعد إعادة الهيكلة، تتم إعادة ضبط حساب العميل الذي تأخر في السداد سابقاً إلى وضع الحالة العادية ويتم إدارته مع حسابات أخرى مماثلة بإعتباره غير منخفض القيمة. بلغت القيمة الدفترية لموجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض بشأنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما قيمته ٢,٧٣٨ مليون ريال قطري (٢٠١٩: ١,٧١٩ مليون ريال قطري).

لم يتم تعديل موجودات مالية تم رصد مخصص خسارة لها بمبلغ يساوي خسارة الإئتمان المتوقعة على مدار عمر الإئتمان.

٩/٢/٤ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أصل مالي أو رصيد إستثمار في سندات الدين وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الإنخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الإئتمان بالمجموعة أن الأصل المالي أو الورقة غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع إعتبار لمعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمدين/المصدر مثل عدم مقدرة المدين/المصدر على سداد الإلتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات المالية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مراكز تجاوز لموعد الإستحقاق المحددة للمنتج. المبلغ الذي تم شطبه خلال السنة هو ١,٠٢٧ ألف ريال قطري (٣٤ ألف ريال قطري في سنة ٢٠١٩).

١٠/٢/٤ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، إستناداً إلى خبرة المجموعة التاريخية وتقييم خبير الإئتمان مشمولة بمعلومات تطلعية.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٢ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٤/٢/ ١٠ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة (تتمة)

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تتمة)

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير التالية:

١- تخفيض الائتمان درجتين من Aaa إلى Baa أو درجة واحدة من Ba إلى Ca؛

٢- إعادة هيكلة التسهيلات خلال الشهور الإثني عشر السابقة؛

٣- تسهيلاك متأخرة السداد بـ ٦٠ يوماً كما في تاريخ التقرير.

درجات مخاطر الإئتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المدين. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل أجل الإحتمالية عدم الإنتظام

تستخدم المجموعة نموذج موديز لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

موجودات مالية ومعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغيير ظروف السوق والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالتمويل القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالتمويل الذي أعيد التفاوض بشأنه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. وحيثما أمكن، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات بدلا من الاستحواذ على الضمانات، إذا كان ذلك متاحا. قد يشمل ذلك تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية شروط التمويل الجديد. تقوم الإدارة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض بشأنها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن من المرجح حدوث دفعات مستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها لأسباب الإئتمان في الأشهر الـ ١٢ الماضية في المرحلة الثانية.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما:

- لا يكون من المرجح على المدين سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛
- تأخر المدين في السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة؛
- تصنيف المدين في الفئة ٩ أو ١٠

عند تقييم ما إذا كان المدين في حالة تعثر في السداد، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية - مثلا وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛ و
- مؤشرات تتم بناءا على البيانات التي يتم تطويرها داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة التعثر في السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية لرأس المال.

ألف ريال قطري

دمج معلومات تطلعية

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي في معدلات التخلف عن السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من العوامل الاقتصادية الكلية المذكورة أعلاه ذات دلالة إحصائية أو أن النتائج المتوقعة لإحتمالية عدم الإنتظام المتوقعة تنحرف بدرجة كبيرة عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، فإن الإدارة تستخدم التحليل النوعي لإحتمالية عدم الإنتظام المتوقعة بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في عوامل الإقتصاد الكلي هذه على خسارة الإئتمان المتوقعة (ECL) القابلة للتطبيق على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التعرض والتي تعتبر منتظمة الدفع. تتم مراجعة المنهجيات والإفتراضات المتضمنة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية ، بشكل دوري. تم الإفصاح عن تأثير كوفيد-١٩ على المعلومات التطلعية في إيضاح رقم ٤١.

قياس خسائر الإئتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- إحتمالية عدم الإنتظام (PD)؛
- نسبة الخسارة بافتراض عدم الإنتظام (LGD)؛
- التعرض عند عدم الإنتظام (EAD).

وتُستمد هذه المؤشرات عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات إحتمالية عدم الإنتظام (PD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحاً.

نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام (LGD) هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تعثر في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام بناءً على تاريخ معدلات الإسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة متعثرة. تراعي نماذج نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام قيمة الضمانات المتوقعة وتكاليف الإسترداد لأي ضمانات تعتبر جزءً لا يتجزأ من الأصل المالي.

يتضمن تقدير نسبة الخسارة بإفتراض عدم الإنتظام (LGD):

١) معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي انخفضت إلى حالة عدم الإنتظام ثم تمكنت من الرجوع إلى الحسابات المنتظمة السداد.

٢) معدل الإسترداد: يتم تعريفه بأنه نسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الأساسية في وقت التعثر في السداد والذي من شأنه أن يمثل أيضاً معدل الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات فردية للجزء غير المضمون من التعرض.

٣) معدل الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة لقيمة الإسترداد والتي لا يتم تحقيقها في يوم التعثر في السداد المعدل للقيمة الزمنية.

يمثل التعرض عند عدم الإنتظام (EAD) التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة عدم الإنتظام (EAD) من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن EAD لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإلتزامات التمويل والضمانات المالية، يشتمل عدم الإنتظام (EAD) على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات السابقة والتوقعات المستقبلية.

عندما يتم وضع نموذج للقياس على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل:

- تصنيف مخاطر الائتمان ؛
- نوع المنتج؛ و
- الموقع الجغرافي للمدين.

تخضع عملية التجميع للمراجعة المنتظمة للتأكد من أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة بشكل مناسب.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل مبالغ المقارنة حساب مخصص خسائر الإئتمان وتعكس أساس القياس بموجب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

٢/٤/ ١٠ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة (تتمة)

مخصص الخسارة (تتمة)

	٢٠٢٠			
أرصدة لدى بنوك	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١٧٣	–	–	١٧٣
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٥١	٦٢	–	١١٣
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	٥١	٦٢	–	١١٣
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٢٤**	**٦٢**	**-**	**٢٨٦**

	٢٠١٩			
أرصدة لدى بنوك	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٤٠٣	–	–	٤٠٣
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٦١)	٦١	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(١٧٠)	(٦١)	–	(٢٣١)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(٢٣١)	–	–	(٢٣١)
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	١	–	–	١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٧٣**	**-**	**-**	**١٧٣**

	٢٠٢٠			
موجودات تمويلية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٣٨,٩٩٠	٢٧٠,٥٤٣	٣٢٧,٨٦٩	٦٣٧,٤٠٢
تحويلات للمرحلة ١	٧,١٦٤	(٧,١٦٤)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٢,٨٦٩)	٢,٨٦٩	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	(٢٠١)	(٦,٩٩٢)	٧,١٩٣	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٢٣,٣٠٥	٨٢,٩٦٢	٢١٤,٣٥٢	٣٢٠,٦١٩
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	٢٧,٣٩٩	٧١,٦٧٥	٢٢١,٥٤٥	٣٢٠,٦١٩
مبالغ مشطوبة	–	–	(١,٠٢٧)	(١,٠٢٧)
تحويل العملات الأجنبية	٤٢١	٤٠٢	١١٨	٩٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦٦,٨١٠**	**٣٤٢,٦٢٠**	**٥٤٨,٥٠٥**	**٩٥٧,٩٣٥**

* يتضمن الربح المعلّق والذي يبلغ قدره ١٧,٦١٥ ألف ريال قطري و ٣٩,٤٧٠ ألف ريال قطري كما في ١ يناير و ٣١ ديسمبر على التوالي، وصافي الربح المعلّق خلال السنة بقيمة ٢١,٨٥٥ ألف ريال قطري

ألف ريال قطري

	٢٠١٩			
موجودات تمويلية	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٥٨,٦٥٧	٢٢٥,٢٣٩	٣٠٤,٩٧٨	٥٨٨,٨٧٤
تحويلات للمرحلة ١	١١,٢٢٥	(١١,١٤٧)	(٧٨)	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٣٠,٩٧١)	٣٢,٣١٩	(١,٣٤٨)	–
تحويلات للمرحلة ٣	(٣٦٢)	(١,٧٧٦)	٢,١٣٨	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	٢٩١	٢٥,٧٥٢	٢٢,١٧٨	٤٨,٢٢١
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(١٩,٨١٧)	٤٥,١٤٨	٢٢,٨٩٠	٤٨,٢٢١
مبالغ مشطوبة	–	–	(٣٤)	(٣٤)
تحويل العملات الأجنبية	١٥٠	١٥٦	٣٥	٣٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٣٨,٩٩٠**	**٢٧٠,٥٤٣**	**٣٢٧,٨٦٩**	**٦٣٧,٤٠٢**

* يتضمن الربح المعلّق والذي يبلغ قدره ٢٤,٢٢٤ ألف ريال قطري و ١٧,٦١٥ ألف ريال قطري كما في ١ يناير و ٣١ ديسمبر على التوالي، وصافي الربح المعلّق المعكوس خلال السنة وقدره ٦,٦٠٩ ألف ريال قطري

	٢٠٢٠			
إستثمارات في أوراق الدين	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	١,٧١٥	٤,٩٧٦	٢٨,٦١٠	٣٥,٣٠١
تحويلات للمرحلة ١	١,٦٢٩	(١,٦٢٩)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(١,٤٥٨)	١,٤٥٨	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	١٤,٦٨٤	(٢,١٢٢)	٢٨,٥٥٢	٤١,١١٤
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	١٤,٨٥٥	(٢,٢٩٣)	٢٨,٥٥٢	٤١,١١٤
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	١	–	–	١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٦,٥٧١**	**٢,٦٨٣**	**٥٧,١٦٢**	**٧٦,٤١٦**

	٢٠١٩			
إستثمارات في أوراق الدين	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٥,٩٩١	٢٣٠	٢٨,٦١٠	٣٤,٨٣١
تحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٣,٢٤٥)	٣,٢٤٥	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(١,٠٣٥)	١,٥٠١	–	٤٦٦
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(٤,٢٨٠)	٤,٧٤٦	–	٤٦٦
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	٤	–	–	٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٧١٥**	**٤,٩٧٦**	**٢٨,٦١٠**	**٣٥,٣٠١**

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٢/٤ مخاطر الإئتمان (تتمة)

١٠/٢/٤ المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة (تتمة)

	2020			
تعرضات أخرى تخضع لمخاطر الإئتمان	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	٩,٨٠٨	٢٦,٢٢٧	–	٣٦,٠٣٥
تحويلات للمرحلة ١	٧٧٩	(٧٧٩)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٣٥٢)	٣٥٢	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	١١,٩٣٣	(١٧,٣٤٨)	–	(٥,٤١٥)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	١٢,٣٦٠	(١٧,٧٧٥)	–	(٥,٤١٥)
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٢,١٦٨**	**٨,٤٥٢**	**-**	**٣٠,٦٢٠**

	2019			
تعرضات أخرى تخضع لمخاطر الإئتمان	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة**
الرصيد في ١ يناير	١١,٧٢٤	٣٥,٢٨٧	–	٤٧,٠١١
تحويلات للمرحلة ١	١,٦١٠	(١,٦١٠)	–	–
تحويلات للمرحلة ٢	(٣,١٤٩)	٣,١٤٩	–	–
تحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–
مكوّن/ (رد) (بالصافي)	(٣٧٧)	(١٠,٥٩٩)	–	(١٠,٩٧٦)
مخصص إنخفاض القيمة للسنة، بالصافي	(١,٩١٦)	(٩,٠٦٠)	–	(١٠,٩٧٦)
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٩,٨٠٨**	**٢٦,٢٢٧**	**-**	**٣٦,٠٣٥**

١٢/١/٤ قياس مخاطر الإئتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الإئتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمراً معقداً ويتطلب استخدام النماذج نظراً لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. يتبع تقييم مخاطر الإئتمان من محفظة الموجودات مزيداً من التقديرات لإحتمال حدوث عدم إنتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولإرتباطات عدم الإنتظام بين الأطراف المقابلة. تقيس المجموعة مخاطر الإئتمان بإستخدام إحتمالية عدم الإنتظام والتعرض عند عدم الإنتظام والخسارة بإفتراض عدم الانتظام.

١٢/٢/٤ تصنيف مخاطر الإئتمان

تستخدم المجموعة تصنيفات مخاطر الإئتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لإحتمالية عدم إنتظام الأطراف المقابلة كل على حدة.تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم معايرة درجات الإئتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الإنتظام بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى.

ألف ريال قطري

٣/٤ مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تتأثر أرباح أو رأس مال المجموعة أو مقدرتها في تحقيق أهدافها التجارية سلبياً بالتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح وأسعار تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم. تدير المجموعة مخاطر السوق الخاصة بها ضمن إطار عمل للحدود المفروضة من قبل مصرف قطر المركزي.

١/٣/٤ إدارة مخاطر السوق

تتم مراجعة فجوات معدلات ربح الموجودات والمطلوبات بشكل مستمر والتي تستخدم لخفض فجوات معدل الربح إلى ضمن الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. تدير المجموعة تعرضها لتقلبات معدل تحويل العملات إلى ضمن المستويات المحددة من قبل مجلس الإدارة، والذي يضع حدوداً للتعرض إلى مراكز العملات. تتم مراقبة تلك المراكز بشكل مستمر.

٢/٣/٤ التعرض لمخاطر معدل الربح - المحافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ لغير المتاجرة هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقاً لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والإلتزامات هي الجهة المراقبة للإلتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

أفق ريال قطري

البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

	معدل الربح الفعلي	غير حساسة للربح	أكثر من خمس سنوات	١-٥ سنوات	٣-١٢ شهر	أقل من ٣ أشهر	القيمة الدفترية
						إعادة تسعير في:	
٢٠٢٠							
نقد وأرصدة لدى مركز قطر المركزي	٧,٠٧٠,٥٠٧	–	–	–	–	٧,٠٧٠,٥٠٧	٧,٠٧٠,٥٠٧
أرصدة لدى بنوك	١٣٤,٥٤٨	١٣٤,٩٤٦	–	١٣٤,٩٤٦	٥,٥٥٢,٠٨٤	٦,٠٧٥,٠٩٠	٦,٠٧٥,٠٩٠
موجودات تمويل	١١,٨٦٥,٩٧٨	٨,٢٣٤,٨٨٧	٧,٢٣٧,٦٥٦	٥٨,٥٥٤,٩١٦	٥٢,٨٥٧,٢٩٧	٧٤,٨٧٧,٣٠٩	٧٤,٨٧٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	٧,٠٦٦,٩١٥	١١,٧٦٤,٤١٨	١,١٨٥,٧١٢	٤٧٤,٢٠٢	٦٢٢,٢٨١	٢١,٢٢٢,٢٧٧	٢٠,٤٢٢,٨٢٥
	١٨,٠٥٧,٤٤١	**١٨,٩٥٥,٧٣٧**	**٩,٠١٣,٣٦٩**	**٦٤,٠٤٩,٨٠٣**	**٥٩,٤٦٧,٨٤٧**	**١١٥,٧١٧,٣٥٤**	**١١٩,٧٩٤,٣٥٤**
أرصدة من بنوك	(١٠٥,٢٩٠)	(٩٢٠,٧١١)	(٢,٩٥٤,٧٨٧)	(١٢٤,٨٢١)	(١٥,٢١٨,٤٠٣)	(١٩,٢٦٧,١٩١)	(١٩,٢٦٧,١٩١)
حسابات العملاء الجارية	(٧,٠٦٢,٦٨٣)	–	–	–	–	(٧,٥٢٦,٦٨٣)	(٧,٥٢٦,٦٨٣)
تمويل صكوك	(٢٨٩,٨٥١)	(٤,٥٠٤,١٣٤)	–	–	(١,٤٥٢,١٩٥)	(٦,٠٢٣,١٨٠)	(٦,٠٢٣,٩٩٧)
تمويلات أخرى	(١,٢٧٠,٧٧٥)	(١,٢٧٠,٧٧٥)	–	–	–	(٢,٠٠٢,٠٠٢)	(٢,٠٠٢,٠٠٢)
	(٩,٣٢٠,٧٩٣)	**(١٢٤,٥٤٨)**	**(٢,٩٥٤,٣٦٠)**	**(٥,٤٦١,٨٤٥)**	**(١٤,٥٤٨,٣٦١)**	**(٢٦,٩٦٤,٤٤٩)**	**(٢٦,٩٦٤,٤٤٩)**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**-**	**-**	**(٩,١١٥,٤٦٢)**	**(١٥,٩٨٣,٤٣٧)**	**(٢٣,٩٨٦,٩٨٣)**	**(٥٨,٠٨٥,٨٨٢)**	**(٦٠,٤٢٥,٩٠٢)**
بنود بيان المركز المالي الأخر	(٤٨٣,٤٨١)	١٨,٩٢٢,٨٩٣	٦,٣٨٣,٢٥٨	(١١,١٢٠,١١٧)	٩٢٢,٢٨٨	١٥,٦٠٢,٠٠٣	١٥,٦٠٢,٠٠٣
بنود خارج البرانية المجموعة الأخرة	(١١,٧٤٩,٢٢٢)	–	–	–	(١,٣٠٢,٨٣٩)	(١٢,٠٥٢,١٧٢)	(١٢,٠٥٢,١٧٢)
فجوة حساسية معدل الربح	**(١١,٨٨٧,٦٠٠)**	**١٨,٩٢٢,٨٩٣**	**٦,٣٨٣,٢٥٨**	**(١١,١٢٠,١١٧)**	**(٣٧٩,٤٥١)**	**٣,٠٠٩,٨٤٢**	**٣,٠٠٩,٨٤٢**
فجوة حساسية معدل الربح التراكم	**(١١,٨٨٧,٦٠٠)**	**٧,٠٣٤,٨٤٢**	**(٤,٥٤٨,٠٣٤)**	**(١١,٤٩٩,٥٦٨)**	**(٣٧٩,٤٥١)**	**٢,٥٥٠,٨٣١**	**٢,٥٥٠,٨٣١**

	معدل الربح الفعلي	غير حساسة للربح	أكثر من خمس سنوات	١-٥ سنوات	٣-١٢ شهر	أقل من ٣ أشهر	القيمة الدفترية
						إعادة تسعير في:	
٢٠١٩							
نقد وأرصدة لدى مركز قطر المركزي	٢,١٢٢,٨٦٠	–	–	–	–	٢,١٢٢,٨٦٠	٢,١٢٢,٨٦٠
أرصدة لدى بنوك	٩١٢,٩٢٢	٤,٩٨٨,١٦٩	–	١٢٢,٩٩٩	٦,٠٢٥,٠٩٠	٦,٠٢٥,٠٩٠	٦,٠٢٥,٠٩٠
موجودات تمويل	–	٥,١٩٢,٠٢٩	٦,٢٣٦,٤٦٦	٩,٥٥١,٣٥٧	٥٢,٨٥٧,٢٩٧	٧٤,٨٧٧,٣٠٩	٧٤,٨٧٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	٨,٠٨٥,٥٨٧	١١,٧٦٤,٤١٨	١,٧٦٤,٤١٨	٧٤٩,٩٩١	٦٢٢,٢٨١	٢١,٢٢٢,٢٧٧	٢٠,٤٢٢,٨٢٥
	١٨,٠٥٧,٤٤١	**١٨,٩٥٥,٧٣٧**	**٩,٠١٣,٣٦٩**	**٥٩,٤٦٧,٨٤٧**	**٥٩,٤٦٧,٨٤٧**	**١١٥,٧١٧,٣٥٤**	**١١٩,٧٩٤,٣٥٤**
أرصدة من بنوك	(١٠٥,٢٩٠)	(٩٢٠,٧١١)	(٢,٩٥٤,٣٦٠)	(١٢٤,٨٢١)	(١٥,٢١٨,٤٠٣)	(١٩,٢٦٧,١٩١)	(١٩,٢٦٧,١٩١)
حسابات العملاء الجارية	(٧,٠٦٢,٦٨٣)	–	–	–	–	(٧,٥٢٦,٦٨٣)	(٧,٥٢٦,٦٨٣)
تمويل صكوك	(٢٨٩,٨٥١)	(٤,٥٠٤,١٣٤)	–	–	(١,٤٥٢,١٩٥)	(٦,٠٢٣,١٨٠)	(٦,٠٢٣,٩٩٧)
تمويلات أخرى	(١,٢٧٠,٧٧٥)	(١,٢٧٠,٧٧٥)	–	–	–	(٢,٠٠٢,٠٠٢)	(٢,٠٠٢,٠٠٢)
	(٩,٣٢٠,٧٩٣)	**(١٢٤,٥٤٨)**	**(٢,٩٥٤,٣٦٠)**	**(٥,٤٦١,٨٤٥)**	**(١٤,٥٤٨,٣٦١)**	**(٢٦,٩٦٤,٤٤٩)**	**(٢٦,٩٦٤,٤٤٩)**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**-**	**-**	**(٩,١١٥,٤٦٢)**	**(١٥,٩٨٣,٤٣٧)**	**(٢٣,٩٨٦,٩٨٣)**	**(٥٨,٠٨٥,٨٨٢)**	**(٦٠,٤٢٥,٩٠٢)**
بنود بيان المركز المالي الأخر	(٤٨٣,٤٨١)	١٨,٩٢٢,٨٩٣	٦,٣٨٣,٢٥٨	(١١,١٢٠,١١٧)	٩٢٢,٢٨٨	١٥,٦٠٢,٠٠٣	١٥,٦٠٢,٠٠٣
بنود خارج البرانية المجموعة الأخرة	(١١,٧٤٩,٢٢٢)	–	–	–	(١,٣٠٢,٨٣٩)	(١٢,٠٥٢,١٧٢)	(١٢,٠٥٢,١٧٢)
فجوة حساسية معدل الربح	**(١١,٨٨٧,٦٠٠)**	**١٨,٩٢٢,٨٩٣**	**٦,٣٨٣,٢٥٨**	**(١١,١٢٠,١١٧)**	**(٣٧٩,٤٥١)**	**٣,٠٠٩,٨٤٢**	**٣,٠٠٩,٨٤٢**
فجوة حساسية معدل الربح التراكم	**(١١,٨٨٧,٦٠٠)**	**٧,٠٣٤,٨٤٢**	**(٤,٥٤٨,٠٣٤)**	**(١١,٤٩٩,٥٦٨)**	**(٣٧٩,٤٥١)**	**٢,٥٥٠,٨٣١**	**٢,٥٥٠,٨٣١**

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمة)	
٤/٣ مخاطر السوق (تتمة)	
٤/٣/٢ التعرض لمخاطر معدل الربح - الحافظ غير المتاجرة (تتمة)	

فيما يلي ملخص لركز فجوة معدل الربح للمجموع مع المحافظ غير المتاجرة:

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٣/٤ مخاطر السوق (تتمة)

٢/٣/٤ التعرض لمخاطر معدل الربح - المحافظ لغير المتاجرة (تتمة)

تحليل الحساسية

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف الإحتمالات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. الإحتمالات المعيارية التي تؤخذ في الإعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠ نقاط أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و٥ نقاط أساس صعوداً أو هبوطاً في الجزء الأكثر من السنة في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بإفتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

	زيادة متناظرة ١٠ نقاط أساس	نقصان متناظر ١٠ نقاط أساس
حساسية صافي الربح		
٢٠٢٠		
في ٣١ ديسمبر	٢,١٢١	(٢,١٢١)
٢٠١٩		
في ٣١ ديسمبر	١,٩٣٣	(١,٩٣٣)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الإستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

٣/٣/٤ التعرض لمخاطر السوق الأخرى - المحافظ لغير المتاجرة

معاملات العملة الأجنبية

إن سياسة المجموعة هي التحوط فقط من مثل هذه التعرضات عندما يكون لعدم القيام بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل التعرضات الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة (بعد الأخذ في الاعتبار أثر أية تحوطات مؤهلة لصافي الإستثمار).

	٢٠٢٠	٢٠١٩
صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية:		
يورو	١,٨٦٥	٣,٣٥٣
جنيه إسترليني	٥٥٣	٢٠٥
عملات أخرى	(١,٥٠٧)	٤

يشير الجدول أدناه إلى أثر التغير المحتمل منطقيا لأسعار العملات مقابل الريال القطري على بيان الدخل الموحد، مع بقاء كافة المتغيرات ثابتة:

	زيادة/(نقصان) في الربح أو الخسارة	
	٢٠٢٠	٢٠١٩
زيادة/(نقصان) بنسبة ٥٪ في معدل صرف العملة		
يورو	٩٣	١٦٧
جنيه إسترليني	٢٨	١٠
عملات أخرى	(٧٥)	١

لا يتضمن الجدول أعلاه العملات المربوطة بالريال القطري.

ألف ريال قطري

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
زيادة/(نقصان) بنسبة ٥٪ في مؤشر بورصة قطر ٢٠/ مؤشرات أخرى		
زيادة/(نقصان) في الربح والخسارة	–	–
زيادة/(نقصان) في حقوق الملكية	١,٦١٠	١,٨٢٣

٤/٣/٤ تقييم الأدوات المالية

إن السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياسات القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة بإستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

- **المستوى ١:** الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- **المستوى ٢:** أساليب تقييم إستناداً إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها بإستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- **المستوى ٣:** أساليب تقييم بإستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها إستناداً إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة بإستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها ونموذج (بلاك- شولز) وخيارات تسعير متعددة الحدود ونماذج تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات ربح خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات إئتمان وعلاوات أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

٥/٣/٤ تصنيف الأصل والمطلوب المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

٢٠٢٠	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
الأصول المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٥٥,٣٠٦	–	٥٥,٣٠٦
إستثمارات مالية	٥٣,٨٠١	٩٩,١٩٨	–	١٥٢,٩٩٩
	٥٣,٨٠١	**١٥٤,٥٠٤**	**-**	**٢٠٨,٣٠٥**
المطلوبات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	١٩,٧٣٢	–	١٩,٧٣٢
	-	**١٩,٧٣٢**	**-**	**١٩,٧٣٢**

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٣/٤ مخاطر السوق (تتمة)

٥/٣/٤ تصنيف الأصل والمطلوب المالي (تتمة)

٢٠١٩	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
الأصول المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	٢٠,٢١٣	–	٢٠,٢١٣
إستثمارات مالية	٣٨,٣٥٩	١١٨,٠٧٠	–	١٥٦,٤٢٩
	٣٨,٣٥٩	**١٣٨,٢٨٣**	**-**	**١٧٦,٦٤٢**
المطلوبات المالية				
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	–	١٧,٨٩٣	–	١٧,٨٩٣
	-	**١٧,٨٩٣**	**-**	**١٧,٨٩٣**

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة تساوي قيمها الدفترية ولذلك لم يتم إدراجها في جدول تدرج القيمة العادلة فيما عدا بعض الإستثمارات المالية التي تساوي قيمتها العادلة ٣,٤٢٨ مليون ريال قطري (٣,٥٩٢ مليون ريال قطري في ٢٠١٩) ثم إستخدام أسلوب تقييم المستوي ١ القيمة العادلة السابقة. يتم الإفصاح عن تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح ٧.

الإستثمارات المالية بإجمالي صفر ريال قطري تم تسجيلها بالتكلفة (صفر ريال قطري في سنة ٢٠١٩).

لم يكن هناك تحويل بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣ من قياس القيمة العادلة خلال فترة التقرير المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩.

٤/٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من تلبية التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، كمثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو متطلبات النقد من الارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات الدين أو هوامش تحت الطلب بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نضوب الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والإستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها متأصلة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكملها ويتضمن ذلك ولكنه لا يقتصر على، أحداث إئتمان وإندماج وإستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

١/٤/٤ التعرض لمخاطر السيولة

التدبير الأساسي الذي تتخذه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو معدل صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء. لهذا الغرض يعتبر صافي الموجودات السائلة على أنه يتضمن النقد وما يعادله وأدوات ذات طبيعة أدوات الدين "صكوك" في درجة الإستثمار والتي يوجد لها سوق نشط وجاهز ناقصا الودائع من البنوك والتمويلات الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم إستخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

تفاصيل معدل صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء للمجموعة الصادر عنها التقرير في تاريخ التقرير وخلال السنة على النحو التالي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
في ٣١ ديسمبر	٪١٠٤	٪١٠٩
المتوسط للسنة	٪١٠٩	٪١٠١
الحد الأقصى للسنة	٪١١٧	٪١١٦
الحد الأدنى للسنة	٪٩٨	٪٩٠

ألف ريال قطري

٢/٤/٤ تحليل الاستحقاق

يبين الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة. لقد تم تحديد تواريخ الإستحقاق/التعاقدية المتوقعة للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في ٣١ ديسمبر لتاريخ الإستحقاق التعاقدي ولا تأخذ بعين الإعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للإحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة النقدية. تقوم الإدارة بمراقبة الإستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية لدى البنك.

	القيمة الدفترية	أقل من شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
٢٠٢٠						
نقد وأرصدة لدى						
المصارف المركزية	٧,٠٧٠,٥٠٧	٤,٤٠٥,٩٢٢	–	–	–	٢,٦٦٤,٥٨٥
أرصدة لدى بنوك	٦,٣٠٧,٥٧٥	٦,٠٨٨,٠٧٨	٨٠,٠٠٠	–	١٤,٩٤٦	١٢٤,٥٥١
موجودات تمويل	٨٥,٩٨٣,٤٣٧	٩,٥٩٥,٤٤١	٥,٨٩٥,٤٥٤	٤,٣٩٢,٤٤٥	١٧,٨٥٢,١١٦	٤٨,٢٤٧,٩٨١
الإستثمارات المالية	٢٠,٥٨٥,٨٣٤	٢١٣,٨٤٠	٢٦٢,٤٨١	١,١٨٥,٨٣١	١١,٧٢٥,٣٦٢	٧,١٩٨,٣٢٠
موجودات أخرى	٣,٨٢٨	٣,٨٢٨	–	–	–	–
إجمالي الموجودات المالية	**١١٩,٩٥١,١٨١**	**٢٠,٣٠٧,١٠٩**	**٦,٢٣٧,٩٣٥**	**٥,٥٧٨,٢٧٦**	**٢٩,٥٩٢,٤٢٤**	**٥٨,٢٣٥,٤٣٧**
أرصدة من بنوك	٢٧,٩٧٩,٤٩٧	٢١,٦٠٢,١٥٧	١,٢٤٠,٨٦٤	٣,٩٥٤,٣٦٠	١,٠٥٧,٥٦٨	١٢٤,٥٤٨
حسابات العملاء الجارية	٨,٤٩١,٩٩٧	٨,٤٩١,٩٩٧	–	–	–	–
تمويل صكوك	٦,٠٢٣,١٨٠	٣,٠٧٦	٦,٣٣٦	٦٩٣,٤٩٠	٥,٣٢٠,٢٧٨	–
تمويلات أخرى	١,٢٧٠,٧٧٥	–	–	–	١,٢٧٠,٧٧٥	–
إجمالي المطلوبات المالية	٤٣,٧٦٥,٤٤٩	٣٠,٠٩٧,٢٣٠	١,٢٤٧,٢٠٠	٤,٦٤٧,٨٥٠	٧,٦٤٨,٦٢١	١٢٤,٥٤٨
حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٦٠,٤٢٥,٩٠٢	٢٠,٣٨٣,١٤٧	١٥,٧٠١,٢١٧	١٦,٢٣١,٠٠٤	٨,١١٠,٥٣٤	–
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**١٠٤,١٩١,٣٥١**	**٥٠,٤٨٠,٣٧٧**	**١٦,٩٤٨,٤١٧**	**٢٠,٨٧٨,٨٥٤**	**١٥,٧٥٩,١٥٥**	**١٢٤,٥٤٨**
الفرق	**١٥,٧٥٩,٨٣٠**	**(٣٠,١٧٣,٢٦٨)**	**(١٠,٧١٠,٤٨٢)**	**(١٥,٣٠٠,٥٧٨)**	**١٣,٨٣٣,٢٦٩**	**٥٨,١١٠,٨٨٩**
٢٠١٩						
نقد وأرصدة لدى						
المصارف المركزية	٣,١٢٢,٨٦٠	٥١٩,٦٠٦	–	–	–	٢,٦٠٣,٢٥٤
أرصدة لدى بنوك	٦,٠٣٥,٠٩٠	٥,٩٠٠,٩٣١	–	–	١٤,٣٧٤	١١٩,٧٨٥
موجودات تمويل	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٦,٠١٢,٧٣٩	٢,٤٠٨,٨٧٩	٥,٦٣٥,٨٢٨	١١,٠٢٩,٨١٦	٤٩,٧٥٠,٠٤٧
الإستثمارات المالية	٢١,٣٧٨,٧٠٦	٣١٧,٧٨٩	٣٠٦,٣٨٤	٧٤٩,٩٩١	١١,٧١٣,٥١٢	٨,٢٩١,٠٣٠
موجودات أخرى	٧,٧٠٧	٧,٧٠٧	–	–	–	–
إجمالي الموجودات المالية	**١٠٥,٣٨١,٦٧٢**	**١٢,٧٥٨,٧٧٢**	**٢,٧١٥,٢٦٣**	**٦,٣٨٥,٨١٩**	**٢٢,٧٥٧,٧٠٢**	**٦٠,٧٦٤,١١٦**
أرصدة من بنوك	١٩,٣٦٧,١٩١	١١,٣٥٧,٩١٥	٣,٦٩٧,٩٨٩	٤,٠٤٥,١٢٠	١٤٦,٣٨٢	١١٩,٧٨٥
حسابات العملاء الجارية	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	–	–	–	–
تمويل صكوك	٣,٣٣٣,٩٩٨	–	–	–	٢,٤٦٦,٧٩٨	٨٦٧,٢٠٠
تمويلات أخرى	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–
إجمالي المطلوبات المالية	٣٢,٢٢٩,٨٧٥	١٨,٨٨٤,٥٩٨	٣,٦٩٧,٩٨٩	٤,٠٤٥,١٢٠	٤,٦١٥,١٨٣	٩٨٦,٩٨٥
حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	١٣,٧٠٨,٥٠٧	١٩,٢٧٨,٤٧٦	١٥,٩٨٣,٤٣٧	٩,١١٥,٤٦٢	–
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	**٩٠,٣١٥,٧٥٧**	**٣٢,٥٩٣,١٠٥**	**٢٢,٩٧٦,٤٦٥**	**٢٠,٠٢٨,٥٥٧**	**١٣,٧٣٠,٦٤٥**	**٩٨٦,٩٨٥**
الفرق	**١٥,٠٦٥,٩١٥**	**(١٩,٨٣٤,٣٣٣)**	**(٢٠,٢٦١,٢٠٢)**	**(١٣,٦٤٢,٧٣٨)**	**٩,٠٢٧,٠٥٧**	**٥٩,٧٧٧,١٣١**

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٤/٤ مخاطر السيولة (تتمة)

٤/٤/٣ تحليل الاستحقاق (المطلوبات المالية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة)

يلخص الجدول أدناه لمحة عن الإستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة إستناداً إلى المتبقي من إلتزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. الدفعات التي تكون عرضة لإصدار إشعار فيها يتم التعامل معها كما لو أن الإشعار قد تم تسليمه فوراً. غير أن المجموعة تتوقع ألا يطلب العديد من العملاء الدفع في أقرب تاريخ يمكن مطالبة المجموعة بالدفع فيه.

تحتفظ المجموعة بمحفظة موجودات يمكن تداولها بشكل كبير ومتنوعة وسائلة في حال حدوث إنقطاع غير متوقع للتدفق النقدي. تحتفظ المجموعة بإحتياطيات قانونية لدى مصرف قطر المركزي. يتم تقييم وإدارة السيولة بإستخدام توقعات قاسية متنوعة تطبق على المجموعة.

ألف ريال قطري

٢٠٢٠	القيمة الدفترية	إجمالي التدفق النقدي غير المخصوم	أقل من شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة من بنوك	٢٧,٩٧٩,٤٩٧	٢٨,٠٤٨,٢٣٣	٢١,٦١٠,٧٠٤	١,٢٤٢,١٨٥	٣,٩٨٩,٨٣٦	١,٠٨٠,٩٦٠	١٢٤,٥٤٨
حسابات العملاء الجارية	٨,٤٩١,٩٩٧	٨,٤٩١,٩٩٧	٨,٤٩١,٩٩٧	–	–	–	–
تمويل صكوك	٦,٠٢٣,١٨٠	٦,٥٧٣,٥٣٧	٤,٥٥٢	١٧,٣٢٠	٧٦٥,٧٦٠	٥,٧٨٥,٩٠٥	–
تمويلات أخرى	١,٢٧٠,٧٧٥	١,٣٠٩,٦٠٩	–	١,٨٣٢	١٥,٤٨٤	١,٢٩٢,٢٩٣	–
مطلوبات أخرى	٢,٣٣١,٥٥٨	٢,٣٣١,٥٥٨	٢,٣٣١,٥٥٨	–	–	–	–
إجمالي المطلوبات	٤٦,٠٩٧,٠٠٧	٤٦,٧٥٤,٩٣٤	٣٢,٤٣٨,٨١١	١,٢٦١,٣٣٧	٤,٧٧١,٠٨٠	٨,١٥٩,١٥٨	١٢٤,٥٤٨
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٦٠,٤٢٥,٩٠٢	٦١,٠٧٦,١٥٦	٢٠,٣٩٦,٣٦٥	١٥,٧٣٩,٣٧٩	١٦,٤٢٧,٢٣٤	٨,٥١٣,١٧٨	-
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
إدارة المخاطر:	٣٥,٥٧٤						
تدفق خارجي		(٣٣,٣٨٢)	(١٤)	(٢,٤٠٣)	(١٤,٠٦١)	(٩,٩٥٤)	(٦,٩٥٠)
تدفق داخلي		٦٨,٩٥٦	١٠,٢١١	٢٤,٥٢٠	١٦,٣٢١	١٠,٠٥٨	٧,٨٤٦
	١٠٦,٥٥٨,٤٨٣	١٠٧,٨٦٦,٦٦٤	٥٢,٨٤٥,٣٧٣	١٧,٠٢٢,٨٣٣	٢١,٢٠٠,٥٧٤	١٦,٦٧٢,٤٤٠	١٢٥,٤٤٤
٢٠١٩							
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة من بنوك	١٩,٣٦٧,١٩١	١٩,٤٤٢,٣٨٦	١١,٣٧٥,٣٤٤	٣,٧١٤,٨٣١	٤,٠٨٥,٢٢٥	١٤٧,٢٠١	١١٩,٧٨٥
حسابات العملاء الجارية	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	–	–	–	–
تمويل صكوك	٣,٣٣٣,٩٩٨	٤,٥٣١,٣٦٧	–	٤,٩٩٦	٨٦,٨٦٦	٢,٨٧١,٥٧٢	١,٥٦٧,٩٣٣
تمويلات أخرى	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,١٢٣,٧١٠	–	٨,١٧٦	٤٩,٨٧٦	٢,٠٦٥,٦٥٨	–
مطلوبات أخرى	١,٩٤٨,٨٤٩	١,٩٤٨,٨٤٩	١,٩٤٨,٨٤٩	–	–	–	–
إجمالي المطلوبات	٣٤,١٧٨,٧٢٤	٣٥,٥٧٢,٩٩٥	٢٠,٨٥٠,٨٧٦	٣,٧٢٨,٠٠٣	٤,٢٢١,٩٦٧	٥,٠٨٤,٤٣١	١,٦٨٧,٧١٨
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	٥٨,٩٢٩,٣٩٤	١٤,٥٨٩,٣١٥	١٩,٣١٤,٨٣٢	١٦,٢٠٩,٦٩٧	٨,٨١٥,٥٥٠	-
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
إدارة المخاطر:	٢,٣٢٠						
تدفق خارجي		(٢١,٣١٠)	(٢,٦٣٥)	(٥,٠٢٦)	(٦,٦٨٦)	(٦,٩٦٣)	–
تدفق داخلي		٢٣,٦٣٠	٢,٦٨٧	٤,٤٦٧	٨,١٩٢	٧,٢٥٩	١,٠٢٥
	٩٢,٢٦٦,٩٢٦	٩٤,٥٠٤,٧٠٩	٣٥,٤٤٠,٢٤٣	٢٣,٠٤٢,٢٧٦	٢٠,٤٣٣,١٧٠	١٣,٩٠٠,٢٧٧	١,٦٨٨,٧٤٣

٥/٤ المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من أسباب مختلفة عديدة مرافقة لارتباط المجموعة بالأدوات المالية بما في ذلك العمليات والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية ومن عوامل خارجية بخلاف مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة كتلك التي تنشأ من المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة عموما لسلوك الشركات.

إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية من أجل موازنة تجنب الخسائر المالية والإضرار بسمعة المجموعة مع الاستمرار في تحقيق نسب كفاءة تشغيل عالية وتجنب الإجراءات التي من شأنها الحد من الإبداع والمبادرة.

تسند المسؤولية الرئيسية عن وضع وتطبيق الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا ضمن كل وحدة. ويتم دعم هذه المسؤولية بوضع المعايير الكلية للمجموعة لإدارة المخاطر التشغيلية في النواحي التالية:

- متطلبات للفصل المناسب بين المهام متضمنة التصريح المستقل للمعاملات.
- متطلبات تسوية المعاملات ومراقبتها.
- الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمتطلبات القانونية الأخرى.
- توثيق الضوابط والإجراءات
- متطلبات التقييم الدوري للمخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها وكفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي يتم تحديدها.
- متطلبات الإبلاغ عن الخسائر المالية والإجراء التصحيحي المقترح
- وضع خطط الطوارئ
- التدريب والتطوير المهني
- المعايير الأخلاقية والعملية
- تخفيف المخاطر بما في ذلك التأمين أينما كان ذلك فعالا.

٦/٤ إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لضمان ثقة المستثمر والدائنين والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد إلتزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي طوال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات لجنة «بازل ٣» التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

تقوم المجموعة حالياً بتحليل متطلبات رأس المال الجديدة لمخاطر أسعار الربح في محفظة البنك (PRRBB) وسنبدأ في تجنيب رأس مال بناءً على المعيار الجديد في إطار الركيزة الثانية.

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل ٣ وتعليمات مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	٢٠٢٠ بازل ٣	٢٠١٩ بازل ٣
رأس مال فئة حقوق حملة الأسهم العادية ١/الفئة ١	١٣,٢٩٩,٣٣٨	١٢,٢٥١,١٩١
شريحة رأس المال الأولى	–	–
شريحة رأس المال الثانية	٤٥٩,٥٨٩	٢٥٢,٣٢٩
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٣,٧٥٨,٩٢٧**	**١٢,٦٠٣,٥٢٠**
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان	٦١,٦٢٥,٩٨٩	٥٦,٢٧٣,٧٢٢
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	٥٧٧,٢٠١	٥٦٤,٠٢٦
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	٥,٥٥٢,٩٦٣	٥,٢٤١,٥٧٤
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٦٧,٧٤٦,١٥٣**	**٦٢,١٧٩,٣٢٢**

ألف ريال قطري

٤ - إدارة المخاطر المالية (تتمه)

٦/٤ إدارة رأس المال (تتمة)

رأس المال النظامي (تتمة)

	رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى والثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال التنظيمي متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام وتكلفة رأس المال من الركيزة الثانية وفقاً لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٢٠٢٠						
الفعلي	٪١٩,٦٣	٪١٩,٦٣	٪١٩,٦٣	٪٢٠,٣١	٪٢٠,٣١	٪٢٠,٣١
الحد الأدنى تماشياً مع مصرف قطر المركزي	٪٦,٠٠	٪٨,٥٠	٪١٠,٥٠	٪١٢,٥٠	٪١٣,٥٠	٪١٥,١١
٢٠١٩						
الفعلي	٪١٩,٧٠	٪١٩,٧٠	٪١٩,٧٠	٪٢٠,٢٧	٪٢٠,٢٧	٪٢٠,٢٧
الحد الأدنى تماشياً مع مصرف قطر المركزي	٪٦,٠٠	٪٨,٥٠	٪١٠,٥٠	٪١٢,٥٠	٪١٣,٥٠	٪١٤,٨٠

٥- إستخدام التقديرات والأحكام

المصادر الرئيسية للشك في التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(١) مخصصات خسائر الإئتمان

سيتم تقييم خسائر الانخفاض القيمة ضمن معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) عبر جميع فئات الأصول المالية في النطاق الحكم، وعلى وجه الخصوص ، تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمانية.

هذه التقديرات محركة بعدد من العوامل ، التغييرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. حسابات البنكلخسائر الإئتمانية المتوقعة هي نتائج لنماذج معقدة لها عدد من الافتراضات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة والاعتمادية المتبادلة بينها. تشمل عناصر نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) التي تعتبر الأحكام والتقديرات المحاسبية ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك ، الذي يخصص إحتمالية التعثر للصفوف الفردية ؛
- معايير البنك لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وبالتالي ينبغي قياس مخصصات الأصول المالية على أساس الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة والتقييم النوعي ؛
- تجزئة الأصول المالية عندما يتم تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس جماعي ؛
- تطوير نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات ؛
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية ، مثل مستويات البطالة وقيم الضمان ، والتأثير على إحتمالية التعثر و التعرض للتعثر والتعرض القائم والمضمون ؛ و
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وترجيحات احتمالها ، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

لقد كانت سياسة البنك هي مراجعة النماذج بانتظام في سياق تجربة الخسارة الفعلية وتعديلها عند الضرورة.

(٢) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن ملاحظته يتطلب إستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر ولها شفافية سعر قليلة فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام إستناداً إلى مخاطر السيولة والتركيز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

(٣) مبدأ الإستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد للإستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة مع الاستمرارية. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

ألف ريال قطري

٦- القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية يصدر عنها التقرير كما هو موضح أدناه وهي الأقسام الاستراتيجية للمجموعة. تعرض الأقسام الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. تقوم لجنة إدارة المجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قسم استراتيجي بشكل دوري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

- الخدمات المصرفية للشركات وتقدم نطاقا واسعا من التسهيلات الإئتمانية الإسلامية الممولة وغير الممولة وخدمات الودائع وإستشارات الإستثمار وتسهيلات تحويل العملات وخطابات تبادل معدلات الربح والتمويل المشترك وخدمات أخرى للشركات والعملاء التجاريين ومتعددي الجنسيات.
- الخدمات المصرفية للأفراد وتقدم خدمات حسابات الإستثمار والبطاقات الإئتمانية والتمويل الإسلامي إلى العملاء الأفراد.
- إدارة الأصول ولها وظيفتين مختلفتين. الأولى إدارة محفظة مصرف الريان لحقوق الملكية والصناديق المدرجة والخاصة، والإستثمارات الإستراتيجية والأدوات المنتجة للدخل مثل الصكوك والإستثمارات العقارية. والثانية تطوير وتشغيل منتجات مصرف الريان الإستثمارية وإدارة الموجودات وأعمال الودائع الإستثمارية.
- العمليات العالمية وتتضمن التمويلات والودائع ومنتجات وخدمات أخرى للشركات والأفراد في أماكن تواجد المجموعة عالمياً.

الموجودات والمطلوبات والإيرادات غير المحددة ترتبط ببعض الوظائف المركزية وعمليات الأعمال غير الرئيسية مثل الممتلكات العامة والمعدات ووظائف النقد والمطلوبات المتعلقة بمشاريع التطوير الخ.

تم إدراج معلومات تتعلق بنتائج موجودات ومطلوبات كل قطاع يصدر عنه التقرير أدناه. يقاس الأداء بناءً على ربح القطاع قبل الضريبة كما تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية والتي تمت مراجعتها من قبل لجنة إدارة المجموعة. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بأكبر شكل بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى التي تعمل في هذه المجالات.

معلومات عن القطاعات الصادر عنها التقرير.

٢٠٢٠	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	إدارة الموجودات	العمليات التشغيلية الدولية	غير مخصصة	المجموع
إيرادات خارجية:						
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار	٢,٨٥٦,٠٦٤	١,٣٩٩,٤٦٣	٢٦,٣٧١	٣٢٣,٦٤٠	–	٤,٦٠٥,٥٣٨
صافي إيراد الرسوم والعمولات	٢٣٣,٤٧٩	–	٢٥,٨٢٥	١,٤٢٦	–	٢٦٠,٧٣٠
ربح/(خسارة) تحويل العملات الأجنبية	١٦٠,٦٤٧	–	–	(٢,٤٢٠)	–	١٥٨,٢٢٧
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	١٧,٨٨٨	١٧,٨٨٨
إيرادات أخرى	–	–	١٦٩	–	٣,٧٢٢	٣,٨٩١
إجمالي إيراد القطاع	**٣,٢٥٠,١٩٠**	**١,٣٩٩,٤٦٣**	**٥٢,٣٦٥**	**٣٢٢,٦٤٦**	**٢١,٦١٠**	**٥,٠٤٦,٢٧٤**
مصروفات تمويل	(٦٤٩,٣٢٠)	–	(٢,١٨٢)	(٢٠,٤٩٠)	–	(٦٧١,٩٩٢)
العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(٦٥٣,٢٢٩)	(٣٧٢,٢٣٧)	–	(١١٩,٧٢٠)	–	(١,١٤٥,١٨٦)
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل	(١٨٥,٠٣١)	(١٠٥,٩٢٦)	–	(٧,٨٠٧)	–	(٢٩٨,٧٦٤)
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات	(٥٥,٦١٤)	–	(٢,٦١٢)	(١)	–	(٥٨,٢٢٧)
صافي استرداد و رد/ (خسارة تدني قيمة) بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان	٥,٢٩٣	١	(٥)	١٣	–	٥,٣٠٢
ربح القطاع الصادر عنه التقرير قبل الضريبة	**١,٧١٢,٢٨٩**	**٩٢١,٣٠١**	**٢٨,٨٥٩**	**١٨,٠٦١**	**(٤٩٧,٥٥٩)**	**٢,١٨٢,٩٥١**
موجودات القطاع الصادر عنه التقرير	**٨١,٦٠٦,١٩٥**	**٢٥,٣٣٣,٤١٤**	**٨١٤,٠٢٩**	**١١,٥٦٦,٥٨٧**	**١,٧٩٤,٦٥٥**	**١٢١,١١٤,٨٨٠**
مطلوبات القطاع الصادر عنه التقرير	**٣٨,٩٨١,٨٥٣**	**٢,٧٣٠,٩٩٧**	**٢٤٨,٥٩٢**	**٢,٤٣٩,٥٣٢**	**١,٦٩٦,٠٣٣**	**٤٦,٠٩٧,٠٠٧**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار للقطاع الصادر عنه التقرير	**٣٦,٠٨٤,٤٧٠**	**١٥,٩٤٢,٤٣٢**	**-**	**٨,٣٩٩,٠٠٠**	**-**	**٦٠,٤٢٥,٩٠٢**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٦- القطاعات التشغيلية (تتمة)

٢٠١٩	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	إدارة الموجودات	العمليات التشغيلية الدولية	غير مخصصة	المجموع
إيرادات خارجية:						
إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والإستثمار	٣,٠٣٢,٢٨٠	١,٢٤١,٠٤٠	٣٠,٣١٩	٣٣٧,٣٣٣	–	٤,٦٤٠,٩٧٢
صافي إيراد الرسوم والعمولات	٣٦٤,٦٢٩	–	٢٠,٩٥٣	٢,٥٠١	–	٣٨٨,٠٨٣
ربح/(خسارة) تحويل العملات الأجنبية	١٦٠,٢٩٨	–	(٧٨)	٢,١٦٠	–	١٦٢,٣٨٠
حصة من نتائج شركات زميلة	–	–	–	–	١٩,٨٣٢	١٩,٨٣٢
إيرادات أخرى	–	–	–	–	٩,٧٠٨	٩,٧٠٨
إجمالي إيراد القطاع	**٣,٥٥٧,٢٠٧**	**١,٢٤١,٠٤٠**	**٥١,١٩٤**	**٣٤١,٩٩٤**	**٢٩,٥٤٠**	**٥,٢٢٠,٩٧٥**
مصروفات تمويل	(٨٠٣,٠٨١)	–	(٣,٩٦٤)	(٣٠,٨٢٨)	–	(٨٣٧,٨٧٣)
العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	(٩٦٣,٥٤٢)	(٤١٣,٣٣٧)	–	(١١٤,٠٤٣)	–	(١,٤٩٠,٩٢٢)
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل	(٩,٩٥٨)	(٤١,٤٨٨)	–	(٣,٣٨٤)	–	(٥٤,٨٣٠)
صافي خسائر تدني قيمة إستثمارات في أوراق مالية	٦٣٦	–	(١,٧٠٥)	(٤٨)	–	(١,١١٧)
صافي استرداد و رد/ (خسارة تدني قيمة) بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان	١١,٢١٥	١	–	(٩)	–	١١,٢٠٧
ربح القطاع الصادر عنه التقرير قبل الضريبة	**١,٧٩٢,٤٧٧**	**٧٨٦,٢١٦**	**٢٨,١٢٨**	**٢٩,٩٩٥**	**(٤٤٨,٠١٩)**	**٢,١٨٨,٧٩٧**
موجودات القطاع الصادر عنه التقرير	**٦٩,٩٨٣,٣٣٥**	**٢٣,٦٩٧,١٥٦**	**٦٨٣,٣٢٣**	**١٠,٧٤٣,٢٧٧**	**١,٢٨٩,٤٣٠**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
مطلوبات القطاع الصادر عنه التقرير	**٢٧,٣٧٣,٣٨٥**	**٢,٥٠٨,١٨١**	**١٤٦,٧٧١**	**٢,٤٨٥,٩٤٧**	**١,٦٦٤,٤٤٠**	**٣٤,١٧٨,٧٢٤**
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار للقطاع الصادر عنه التقرير	**٣٥,٧٨٣,١٨٣**	**١٤,٧٢٨,٦٤١**	**-**	**٧,٥٧٤,٠٥٨**	**-**	**٥٨,٠٨٥,٨٨٢**

٧- القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

٢٠٢٠	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية	–	–	٧,٠٧٠,٥٠٧	٧,٠٧٠,٥٠٧	٧,٠٧٠,٥٠٧
أرصدة لدى بنوك	–	–	٦,٣٠٧,٥٧٥	٦,٣٠٧,٥٧٥	٦,٣٠٧,٥٧٥
موجودات تمويل	–	–	٨٥,٩٨٣,٤٣٧	٨٥,٩٨٣,٤٣٧	٨٥,٩٨٣,٤٣٧
إستثمارات مالية:					
مقاسة بالقيمة العادلة	٢,٠٢٩	١٥٠,٩٧٠	–	١٥٢,٩٩٩	١٥٢,٩٩٩
مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	٢٠,٤٣٢,٨٣٥	٢٠,٤٣٢,٨٣٥	٢٠,٥٧٨,١٥٥
موجودات أخرى	–	–	٣,٨٢٨	٣,٨٢٨	٣,٨٢٨
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٥٥,٣٠٦	–	–	٥٥,٣٠٦	٥٥,٣٠٦
	٥٧,٣٣٥	**١٥٠,٩٧٠**	**١١٩,٧٩٨,١٨٢**	**١٢٠,٠٠٦,٤٨٧**	**١٢٠,١٥١,٨٠٧**
أرصدة من بنوك	–	–	٢٧,٩٧٩,٤٩٧	٢٧,٩٧٩,٤٩٧	٢٧,٩٧٩,٤٩٧
الحسابات الجارية للعملاء	–	–	٨,٤٩١,٩٩٧	٨,٤٩١,٩٩٧	٨,٤٩١,٩٩٧
تمويل صكوك	–	–	٦,٠٢٣,١٨٠	٦,٠٢٣,١٨٠	٦,٠٢٣,١٨٠
تمويلات أخرى	–	–	١,٢٧٠,٧٧٥	١,٢٧٠,٧٧٥	١,٢٧٠,٧٧٥
مطلوبات أخرى	–	–	١,٧٣٢,٥٦٦	١,٧٣٢,٥٦٦	١,٧٣٢,٥٦٦
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	–	–	٦٠,٤٢٥,٩٠٢	٦٠,٤٢٥,٩٠٢	٦٠,٤٢٥,٩٠٢
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	١٩,٧٣٢	–	–	١٩,٧٣٢	١٩,٧٣٢
	١٩,٧٣٢	**-**	**١٠٥,٩٢٣,٩١٧**	**١٠٥,٩٤٣,٦٤٩**	**١٠٥,٩٤٣,٦٤٩**

ألف ريال قطري

٢٠١٩	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية	–	–	٣,١٢٢,٨٦٠	٣,١٢٢,٨٦٠	٣,١٢٢,٨٦٠
أرصدة لدى بنوك	–	–	٦,٠٣٥,٠٩٠	٦,٠٣٥,٠٩٠	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	–	–	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٧٤,٨٣٧,٣٠٩	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية:					
مقاسة بالقيمة العادلة	١,٨٩٢	١٥٤,٥٣٧	–	١٥٦,٤٢٩	١٥٦,٤٢٩
مقاسة بالتكلفة المطفأة	–	–	٢١,٢٢٢,٢٧٧	٢١,٢٢٢,٢٧٧	٢١,٣٤٢,١٧١
موجودات أخرى	–	–	٧,٧٠٧	٧,٧٠٧	٧,٧٠٧
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٠,٢١٣	–	–	٢٠,٢١٣	٢٠,٢١٣
	٢٢,١٠٥	**١٥٤,٥٣٧**	**١٠٥,٢٢٥,٢٤٣**	**١٠٥,٤٠١,٨٨٥**	**١٠٥,٥٢١,٧٧٩**
أرصدة من بنوك	–	–	١٩,٣٦٧,١٩١	١٩,٣٦٧,١٩١	١٩,٣٦٧,١٩١
الحسابات الجارية للعملاء	–	–	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨	٣,٣٣٣,٩٩٨	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	–	–	١,٢٧٦,٦٩٤	١,٢٧٦,٦٩٤	١,٢٧٦,٦٩٤
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	–	–	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	٥٨,٠٨٥,٨٨٢	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	١٧,٨٩٣	–	–	١٧,٨٩٣	١٧,٨٩٣
	١٧,٨٩٣	**-**	**٩١,٥٩٢,٤٥١**	**٩١,٦١٠,٣٤٤**	**٩١,٦١٠,٣٤٤**

٨- النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي

	٢٠٢٠	٢٠١٩
النقد في الصندوق	٧٧٢,٢١٤	٣٩٩,٠٠١
إحتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*	٢,٦٦٤,٥٨٥	٢,٦٠٣,٢٥٤
حساب جاري لدى مصرف قطر المركزي وأرصدة مع البنوك المركزية الأخرى	٣,٦٣٣,٧٠٨	١٢٠,٦٠٥
	٧,٠٧٠,٥٠٧	**٣,١٢٢,٨٦٠**

* الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي يمثل إحتياطي إلزامي غير متاح للإستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

٩- أرصدة لدى بنوك

	٢٠٢٠	٢٠١٩
حسابات جارية	٦٤٧,٥٣٠	٩١٢,٩٢٢
ودائع وكالة لدى البنوك	٢,٨٦٢,٤١٨	٣,٦٢٧,٣٠٦
ذمم مدينة لمرابحة سلع	٢,٧٩٧,٧٢٧	١,٤٩٠,٠٠٠
الأرباح المستحقة	١٨٦	٥,٠٣٥
مخصص تدني القيمة*	(٢٨٦)	(١٧٣)
	٦,٣٠٧,٥٧٥	**٦,٠٣٥,٠٩٠**

* لمزيد من المعلومات عن تقسيمات مستوى التعرض ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم ١٠/٢/٤.

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

١٠- موجودات التمويل

(أ) **حسب النوع**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
ذمم مدينة وأرصدة من أنشطة التمويل:		
مرابحة	٦٢,٥٦٧,٠٨٤	٥٥,١٣٨,٧٠٦
إجارة	٢٠,٤٣٨,٠٣٩	١٨,٤٧٢,٢٠٥
إستصناع	٩٣٨,٠٧٣	١,١٣٦,٠٧١
مشاركة	٦,٠٧٩,٧٧١	٦,٠٦٢,٢٥٧
أخرى	٧٥٨,٧٢٩	٣٩٢,٦٤٠
الأرباح المستحقة	٤١٠,٠٠٧	٤٢٨,٥٤٧
إجمالي الذمم المدينة والأرصدة من أنشطة التمويل	**٩١,١٩١,٧٠٣**	**٨١,٦٣٠,٤٢٦**
ربح مؤجل	(٤,٢٥٠,٣٣١)	(٦,١٥٥,٧١٥)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢) *	(٤٠٩,٤٣٠)	(٣٠٩,٥٣٢)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣) *	(٥٠٩,٠٣٥)	(٣١٠,٢٥٤)
الربح المعلق *	(٣٩,٤٧٠)	(١٧,٦١٥)
صافي موجودات التمويل	**٨٥,٩٨٣,٤٣٧**	**٧٤,٨٣٧,٣٠٩**

* لمزيد من المعلومات عن تقسيمات مستوى التعرض ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم ١٠/٢/٤.

المبلغ الإجمالي لموجودات التمويل المتعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغ ٩٧٩,٦٥٤ ألف ريال قطري والذي يمثل ١,١٣٪ من إجمالي صافي الربح المؤجل في موجودات التمويل. (٧٥٩,٠٣٧ ألف ريال قطري والذي يمثل ١,٠١٪ من إجمالي موجودات التمويل في سنة ٢٠١٩).

(ب) **الحركة في مخصص تدني القيمة والربح المعلق في قيمة موجودات التمويل**

	٢٠٢٠	ربح معلق	إجمالي ٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٦١٩,٧٨٧	١٧,٦١٥	٦٣٧,٤٠٢
المخصص المكون خلال السنة	٤٠٥,٦٣١	٢٢,٨٤٩	٤٢٨,٤٨٠
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(١٠٦,٨٦٧)	(٩٩٤)	(١٠٧,٨٦١)
مشطوب خلال السنة	(١,٠٢٧)	–	(١,٠٢٧)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	٩٤١	–	٩٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٩١٨,٤٦٥**	**٣٩,٤٧٠**	**٩٥٧,٩٣٥**

	٢٠٢٠	ربح معلق	إجمالي ٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٥٦٤,٦٥٠	٢٤,٢٢٤	٥٨٨,٨٧٤
المخصص المكون خلال السنة	٢٤١,٨٥٣	٣,٧١٢	٢٤٥,٥٦٥
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(١٨٧,٠٢٣)	(١٠,٣٢١)	(١٩٧,٣٤٤)
مشطوب خلال السنة	(٣٤)	–	(٣٤)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	٣٤١	–	٣٤١
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦١٩,٧٨٧**	**١٧,٦١٥**	**٦٣٧,٤٠٢**

(ج) **الحركة في مخصص تدني القيمة (متضمناً الربح المعلق) في قيمة موجودات التمويل - حسب القطاع**

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			الأفراد			إجمالي ٢٠٢٠
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١٤,١٦٥	٦٨,٠٠٧	١٥١,٣٠١	١,٦٦٦	١,٦٣٤	٩٨,٣٣٤	١٧,١١٧	٢٥,٦٥٣	٢٢٣,٨٦٩	٣٩٧,٥٤٣
المخصص المكون خلال السنة	١٤,٦٢٢	٢٦,٨٦٨	١٥٨,٠٩٤	٢٩٠	٥,٥٦٨	٣١,٦٦٨	٥,٠٩٩	٨,٨٦٤	٢٣٦,٦٠٢	٤٨٦,٢٥٤
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(٧,٩٠٩)	(٥٤,١٢٠)	(٦,٤٨٢)	(٥٧٧)	(٥٤٩)	(١,٢٦٦)	(١,٠١٧)	(٥,٣١٩)	(١٠,٠٢٣)	(٨٧,٥٨٣)
مشطوب خلال السنة	–	–	(١,٠٠٠)	–	–	–	–	–	–	(١,٠٠٠)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	–	–	–	–	–	–	–	–	(٧)	(٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٢٠,٨٧٨**	**٤٠,٧٥٥**	**٣٠١,٩١٣**	**١,٣٧٩**	**٦,٦٥٣**	**١٢٨,٦٣٦**	**٢١,١٩٩**	**٢٩,٦٠٠**	**٤٣٠,٤٠٢**	**٦٥٤,٨٧٠**

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			الأفراد			إجمالي ٢٠١٩
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٤١,١٩٢	١٧٣,٠٠٤	٦٧,٦٥٧	٣,٢١٢	٢,٢١٣	٦٨,٧٨٩	٨,٤٢٣	٧,٧٣١	٢٨,٠٤٩	٣٥٥,٣٣٩
المخصص المكون خلال السنة	٤,٠٤٣	٢٦,٤٤٠	٤٢,٣٣٣	٤١٢	٥٤٢	٦,٤١٠	١٢,٢٨٩	٢١,٤٦٢	٤١,٧٨٤	١٦٥,٥٣٥
المخصص المسترد/المعكوس خلال السنة	(٣١,٠٧٠)	(٣٦,٩٠٩)	(٣٦,٩٠٢)	(٩٥٨)	(٣,١٢١)	(٣٠,٩٦٥)	(٣,٨٤٤)	(٣,٦٩٦)	(١١,٧٨٩)	(١٧٨,٦٩٤)
مشطوب خلال السنة	–	–	(٣٤)	–	–	–	–	–	–	(٣٤)
تأثير التغير في صرف العملة الأجنبية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١٤,١٦٥**	**٦٨,٠٠٧**	**١٥١,٣٠١**	**١,٦٦٦**	**١,٣٣٤**	**٩٨,٣٣٤**	**١٧,١١٧**	**٢٥,٦٥٣**	**٢٢٣,٨٦٩**	**٣٩٧,٥٤٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

١٠- موجودات التمويل (تتمة)

(د) حسب القطاع

	مرابحة	إجارة	استصناع	مشاركة	أخرى	إجمالي ٢٠٢٠
الحكومة والهيئات ذات العلاقة	٤٢,٩٢٣,٣٨٢	١,٢٧١,٤٥٨	–	–	٦١,٦٦٥	٤٤,٢٥٦,٥٠٥
المؤسسات المالية غير المصرفية	١٣١,١٩٤	٥٧٨,١٥١	–	–	١,٢٥٣	٧١٠,٥٩٨
الصناعة	١٧٧,٦٢٧	–	–	–	٣,٧٠٥	١٨١,٣٣٢
التجارة	٥,٢٧٨,٩٥٤	١٣٩,١٠٥	–	١٣٨,٥٧٢	٤٧٣,٩٦٤	٦,٠٣٠,٥٩٥
الخدمات	٢,٦٥٦,٤١١	٣٥٨,٧١٠	–	–	٢٠,٤٦٤	٣,٠٣٥,٥٨٥
المقاولات	١,٦٣٩,٧٣٧	٥,٢٠٥	–	–	٦٨,٦٩٨	١,٧١٣,٦٤٠
العقارات	٥,٦٧٣,٣٤٤	١٨,٢٥٦,٠٣٥	٩٣٩,٥٣٢	١٤٤,١٩٧	٣١٤	٢٥,٠١٣,٤٢٢
الشخصي	٤,١٢٧,٢٤٢	١٩٦,٨٢٩	–	٥,٧٩٧,٢٨٩	١٢٨,٦٦٦	١٠,٢٥٠,٠٢٦
قطاعات أخرى	٤٢,٩٢٣,٣٨٢	١,٢٧١,٤٥٨	–	–	٦١,٦٦٥	٤٤,٢٥٦,٥٠٥
	٦٢,٦٠٧,٨٩١	٢٠,٨٠٥,٤٩٣	٩٣٩,٥٣٢	٦,٠٨٠,٠٥٨	٧٥٨,٧٢٩	٩١,١٩١,٧٠٣
ناقصاً: ربح مؤجل						(٤,٢٥٠,٣٣١)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)						(٤٠٩,٤٣٠)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)						(٥٠٩,٠٣٥)
ربح معلق						(٣٩,٤٧٠)
						٨٥,٩٨٣,٤٣٧

	مرابحة	إجارة	استصناع	مشاركة	أخرى	إجمالي ٢٠١٩
الحكومة والهيئات ذات العلاقة	٣٧,١٦٦,٦٧٩	١,٤٢٣,٧٦٢	–	–	١,٣٦٧	٣٨,٥٩١,٨٠٨
المؤسسات المالية غير المصرفية	٥٧٤,٧٩٦	–	–	–	٣٤٠	٥٧٥,١٣٦
الصناعة	٢٥٨,٢٣٩	–	–	–	٢,٦٢٣	٢٦٠,٨٦٢
التجارة	٤,٥٩٩,٨٥٠	٧٥,٥٥٧	–	–	١٥٠,٦١٦	٤,٨٢٦,٠٢٣
الخدمات	٢,٢٣٣,٢٤٨	٣,٥٢٣,٠٣٤	–	٣٨,٩٢٨	٢١,٩٦٠	٥,٨١٧,١٧٠
المقاولات	١,٥٢٦,٥٠١	٦,٦٤٢	–	–	٧٧,٢٣٧	١,٦١٠,٣٨٠
العقارات	٤,٥٦١,٩٧٦	١٣,٦٥٣,٣٢٤	١,١٣٨,٨١٤	٤٩٩,٩٧٧	١٤٤	١٩,٨٥٤,٢٣٥
الشخصي	٤,٢٦٦,١٣٨	١٦٢,١٥٧	–	٥,٥٢٧,٣٥٢	١٣٢,١٢٢	١٠,٠٨٧,٧٦٩
قطاعات أخرى	٨١٢	–	–	–	٦,٢٣١	٧,٠٤٣
	٥٥,١٨٨,٢٣٩	١٨,٨٤٤,٤٧٦	١,١٣٨,٨١٤	٦,٠٦٦,٢٥٧	٣٩٢,٦٤٠	٨١,٦٣٠,٤٢٦
ناقصاً: ربح مؤجل						(٦,١٥٥,٧١٥)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)						(٣٠٩,٥٣٣)
مخصص إنخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)						(٣١٠,٢٥٤)
ربح معلق						(١٧,٦١٥)
						٧٤,٨٣٧,٣٠٩

ألف ريال قطري

١١- الإستثمارات المالية

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	مدرجة	غير مدرجة	المجموع	مدرجة	غير مدرجة	المجموع
إستثمارات مصنفة بالقيمة						
العادلة من خلال بيان الدخل						
إستثمارات مصنفة على أنه محتفظ بها للمتاجرة						
* إستثمارات في صكوك - ذات معدل ربح ثابت	٢,٠١٨	–	٢,٠١٨	١,٨٨١	–	١,٨٨١
الأرباح المستحقة	١١	–	١١	١١	–	١١
	٢,٠٢٩	-	٢,٠٢٩	١,٨٩٢	-	١,٨٩٢
إستثمارات في صكوك مصنفة بالتكلفة المطفأة						
ذات معدل ربح ثابت	١,٩٠١,٥٣٠	–	١,٩٠١,٥٣٠	١,٨٩٨,٩٧١	–	١,٨٩٨,٩٧١
صكوك حكومة قطر	١,٢١٤,١١٩	١٧,١٥٠,٠٠٠	١٨,٣٦٤,١١٩	١,٣٥٦,٢٥٢	١٧,٧٥٠,٠٠٠	١٩,١٠٦,٢٥٢
الأرباح المستحقة	٣٧,٧٨٥	٢٠٥,٨١٧	٢٤٣,٦٠٢	٤١,٦١٠	٢١٠,٧٤٥	٢٥٢,٣٥٥
ناقصاً: مخصص تدني القيمة*	(٧٦,٤١٦)	–	(٧٦,٤١٦)	(٣٥,٣٠١)	–	(٣٥,٣٠١)
	٣,٠٧٧,٠١٨	١٧,٣٥٥,٨١٧	٢٠,٤٣٢,٨٣٥	٣,٢٦١,٥٣٢	١٧,٩٦٠,٧٤٥	٢١,٢٢٢,٢٧٧
إستثمارات مصنفة بالقيمة						
العادلة من خلال حقوق الملكية:						
في أدوات حقوق ملكية	٣٢,٢٠٧	٩٩,١٩٨	١٣١,٤٠٥	٣٦,٤٦٧	١١٨,٠٧٠	١٥٤,٥٣٧
في أدوات دين - معدلات ربح ثابتة	١٩,٤٥٨	–	١٩,٤٥٨	–	–	–
الأرباح المستحقة	١٠٧	–	١٠٧	–	–	–
	٥١,٧٧٢	٩٩,١٩٨	١٥٠,٩٧٠	٣٦,٤٦٧	١١٨,٠٧٠	١٥٤,٥٣٧
	٣,١٣٠,٨١٩	١٧,٤٥٥,٠١٥	٢٠,٥٨٥,٨٣٤	٣,٢٩٩,٨٩١	١٨,٠٧٨,٨١٥	٢١,٣٧٨,٧٠٦

* لمزيد من المعلومات عن تقسيمات مستوى التعرض ومخصص تدني القيمة، يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم ١٠/٢/٤.

قامت المجموعة بالإعتراف بخسارة تدني في قيمة بعض الإستثمارات من نوع حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية خلال العام بما يبلغ مجموعه ٧,١١٣ ألف ريال قطري (٦٥١ ألف ريال قطري في سنة ٢٠١٩) بسبب إنخفاض كبير ومستمر في القيمة العادلة.

فيما يلي التغير التراكمي في القيمة العادلة للإستثمارات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية خلال السنة:

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	المجموع	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	المجموع
الرصيد في ١ يناير	٢٤,٦٣٤	(١,٠٣٠)	٢٣,٦٠٤	١٠,٢٤١	(٤٧٣)	٩,٧٦٨
صافي التغير في القيمة العادلة	٢,٦٨٧	(٦,١١٨)	(٣,٤٣١)	٢١,٦٤٣	(١,٢٠٨)	٢٠,٤٣٥
مكاسب بيع القيمة العادلة من						
خلال الأوراق المالية المحولة إلى الأرباح المدورة	–	(٤,٨٨٥)	(٦,٣٥٧)	–	(٦,٣٥٧)	
محول لبيان الدخل الموحد نتيجة لإنخفاض القيمة	–	–	–	–	٦٥١	٦٥١
الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	–	٧,١١٣	٧,١١٣	(٨٩٣)	–	(٨٩٣)
صافي التغير في القيمة العادلة	٦٠٥	٩٩٥	١,٦٠٠	١٤,٣٩٣	(٥٥٧)	١٣,٨٣٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢٥,٢٣٩**	**(٣٥)**	**٢٥,٢٠٤**	**٢٤,٦٣٤**	**(١,٠٣٠)**	**٢٣,٦٠٤**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

١٢- الإستثمارات في شركات زميلة

فيما يلي التغير في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٥٢٧,٣٩٨	٥٢٥,٨٥٩
الحصة من النتائج	١٧,٨٨٨	١٩,٨٣٢
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	(٤,٠٠٠)	(١٧,٤٠٠)
خسائر انخفاض القيمة	(١٠,٠٠٠)	–
الحصة في الدخل الشامل الآخر	٢,٨٠٣	(٨٩٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٣٤,١١٦**	**٥٢٧,٣٩٨**

اسم الشركة	الدولة	أنشطة الشركة	النسبة المئوية للملكية ٢٠٢٠	النسبة المئوية للملكية ٢٠١٩
ناشيونال ماس للإسكان (NMH)	عُمان	خدمات عقارية	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠
سي آي سان للتجارة (Ci San)	قطر	إستثمار وتجارة	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
شركة كرناف للتمويل (Kirnaf)	السعودية	إجارة	٤٨,٧٦	٤٨,٧٦
ضمان للتأمين – بيمه (Daman)	قطر	تأمين	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠
لينك لخدمات المرافق (Linc)	قطر	إدارة مرافق	٣٣,٥٠	٣٣,٥٠

كافة الإستثمارات غير مدرجة.

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة:

٢٠٢٠	ناشيونال ماس	سي آي سان	كرناف	ضمان	لينك
إجمالي الموجودات	١٣٦,٩٤٠	١٣٢,٢٥١	١,٠٦٥,٤٧٦	١,٣٣٨,٩٣٢	١٢٠,١٠٣
إجمالي المطلوبات	٢,٤٧٥	٦٦,٥٤٥	٢٩٤,٨٧٠	٩٠٩,٠٨٧	١٥,٠٠٢
إجمالي الإيرادات	٣,٤٩١	٤٥,٠٨١	–	٧٤,٠١٦	١٠٥,٦٤٨
صافي الربح/ (الخسارة)	(٩,٠٨١)	٥٠٨	–	٤١,٨٩٨	٣٣,٠٤٩
حصة من الربح/(خسارة) المحقق	(١,٨١٧)	٢٥٤	–	٨,٣٨٠	١١,٠٧١

٢٠١٩	ناشيونال ماس	سي آي سان	كرناف	ضمان	لينك
إجمالي الموجودات	١٦٦,٩٦٤	١٣١,٩٣٤	١,٠٦٥,٤٧٦	١,١٩٦,٤٩٢	١٠٢,٩١٦
إجمالي المطلوبات	٢٣,٥٤٩	٦٦,٧٣٦	٢٩٤,٨٧٠	٨١٩,٨٤٥	١٠,٨٦٤
إجمالي الإيرادات	٣,٤٠٥	٦١,٦٤٦	–	٧٢,٩٨٢	١١,٣٣٦
صافي الربح/ (الخسارة)	(٣,٣٤٢)	١,٦٠٠	–	٤١,٨١٨	٣٣,٨٤١
حصة من الربح/ (خسارة) المحقق	(٦٦٨)	٨٠٠	–	٨,٣٦٣	١١,٣٣٧

ألف ريال قطري

١٣- الموجودات الثابتة

	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٩٦,٣٩٦	١٠٠,٠٢٧	٥٦,١٤٢	١١٦,٦١٠	٨٠,٢٠٣	٤٤٩,٣٧٨
إضافات	–	٦٨٢	٢,٣٤١	٨,٩١٦	٥٧,٤٦٣	٦٩,٤٠٢
استبعادات	–	(٥,٣٢٠)	(١٧٧)	–	–	(٥,٤٩٧)
تحويلات خلال السنة	–	(٤٠,٦٦٦)	(٤,١٤٣)	(٢٦,٢٤٧)	–	(٧١,٠٥٦)
تأثير التغير في العملة الأجنبية	٧١٢	١,١٧٧	٢٤٢	٧٤٦	–	٢,٨٧٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٩٧,١٠٨**	**٥٥,٩٠٠**	**٥٤,٤٠٥**	**١٠٠,٠٢٥**	**١٣٧,٦٦٦**	**٤٤٥,١٠٤**
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٦,٧٦٤	٧٢,٨٤٤	٣٨,٠٩٧	١٠٣,٩٤٢	–	٢٢١,٦٤٧
إستهلاك السنة	١,٢٥٠	٦,٨٦٠	٧,٢٤١	٩,٤٦٧	–	٢٤,٨١٨
استبعادات	–	(٣,٦٩٣)	(١٠٥)	–	–	(٣,٧٩٨)
تأثير التغير في العملة الأجنبية	–	(٤٠,٦٦٦)	(٤,١٤٣)	(٢٦,٢٤٧)	–	(٧١,٠٥٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٨,١٥٠**	**٣٦,٣٦٢**	**٤١,٣١٦**	**٨٧,٨٧٠**	**-**	**١٧٣,٦٩٨**
صافي القيمة الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٨٨,٩٥٨**	**١٩,٥٣٨**	**١٣,٠٨٩**	**١٢,١٥٥**	**١٣٧,٦٦٦**	**٢٧١,٤٠٦**

	أراضي ومباني	تحسينات على مباني مستأجرة	أثاث وتركيبات وتجهيزات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٩٥,٨١٦	٩١,٥٤٧	٤٩,٥٢٩	١٠٩,٣٩٨	٥١,٦١٣	٣٩٧,٩٠٣
إضافات	٢٧	٩,٨٨١	٤,٤٢٩	٤,٥٦٨	٣٨,٢٢١	٥٧,١٢٦
استبعادات	–	(٣,٦١٣)	(٦٥١)	(٣٣٦)	–	(٤,٦٠٠)
تحويلات خلال السنة	–	٢,٥٢٥	٢,٧٩٨	٤,٣٠٨	(٩,٦٣١)	–
تأثير التغير في العملة الأجنبية	٥٥٣	(٣١٣)	٣٧	(١,٣٢٨)	–	(١,٠٥١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٩٦,٣٩٦**	**١٠٠,٠٢٧**	**٥٦,١٤٢**	**١١٦,٦١٠**	**٨٠,٢٠٣**	**٤٤٩,٣٧٨**
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٤,٤٣٩	٧٠,٣٣٥	٣٤,١٧٧	٩٩,٩٧٣	–	٢٠٨,٩٢٤
إستهلاك السنة	٢,٢٥٤	٥,١٧١	٤,٣٩٨	٥,٧٥٥	–	١٧,٥٧٨
استبعادات	–	(٢,١٩٥)	(٤٨٩)	(٤٤٣)	–	(٣,١٢٧)
تأثير التغير في العملة الأجنبية	٧١	(٤٦٧)	١١	(١,٣٤٣)	–	(١,٧٢٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٦,٧٦٤**	**٧٢,٨٤٤**	**٣٨,٠٩٧**	**١٠٣,٩٤٢**	**-**	**٢٢١,٦٤٧**
صافي القيمة الدفترية:						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٨٩,٦٣٢**	**٢٧,١٨٣**	**١٨,٠٤٥**	**١٢,٦٦٨**	**٨٠,٢٠٣**	**٢٢٧,٧٣١**

١٤- موجودات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
مبالغ مدفوعة مسبقاً وذمم مدينة أخرى	٢٧٣,٨٦٣	٢٠٠,١٠٧
القيمة العادلة الإيجابية لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	٥٥,٣٠٦	٢٠,٢١٣
دفعات مقدمة لموردين	٢٩,٠٠٨	٣٩,٤٠٠
ربح مستحق	٣,٨٢٨	٧,٧٠٧
	٣٦٢,٠٠٥	**٢٦٧,٤٢٧**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

١٥- أرصدة من بنوك

	٢٠٢٠	٢٠١٩
حسابات جارية واستثمارية قصيرة الأجل	١٠٥,٢٩٠	١٨,١٨٠
وكالة دائنة	٢١,٤٦٧,٢٤٨	١٤,٨١٥,٦٥٧
تمويل مرابحة قصير الأجل من بنوك	٢,٤٥٠,٨٣٧	٤٣٣,٥٨٤
إعادة الشراء (ريبو)	١,٩٦٥,٣٢٠	١,٨٨٨,٩٢٧
مرابحة سلع دائنة	١,٩٤٢,١٥٣	٢,١٢٧,٩٩٢
ربح مستحق للبنوك	٤٨,٦٤٩	٨٢,٨٥١
	٢٧,٩٧٩,٤٩٧	**١٩,٣٦٧,١٩١**

تتضمن الوكالة الدائنة تسهيلات متنوعة بتواريخ إستحقاق تصل إلى سنة وحدة ويحتسب عليها معدل ربح ٠,٠٥٪ إلى ٢,٤٠٪ (الإستحقاقات تصل إلى سنة وحدة ويحتسب عليها معدل ربح ٠,٠٢٪ إلى ٣,١٥٪ في سنة ٢٠١٩).

القيمة السوقية للأوراق المالية المقدمة كضمان مقابل اتفاقيات إعادة الشراء ٢,٤٦١ مليون ريال قطري (٢٠١٩: ٢,١٨٥ مليون ريال قطري).

١٦- حسابات العملاء الجارية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
حسب القطاع:		
حكومة	٩٢٤,٩٤٢	٩٥٥,١١٩
مؤسسات مالية غير مصرفية	٢٣,٧٥٠	٢٠,٩٠٩
شركات	٤,٠٩٢,٨٤٣	٣,٣٠٠,٦١٨
أفراد	٣,٤٥٠,٤٦٢	٣,٢٥٠,٠٣٧
	٨,٤٩١,٩٩٧	**٧,٥٢٦,٦٨٣**

١٧- تمويلات صكوك

قامت المجموعة بإصدار أوراق الدين تحت برنامج الصكوك التالية:

الأداة	المصدر	المبلغ	صادر في	تاريخ الإستحقاق	نسبة الربح
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	١٠٠ مليون دولار أمريكي	٢٠ نوفمبر ٢٠١٨	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣	سعر ليبور لثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي + ١,٧٥٪ تدفع كل ربع سنة
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	٩٠ مليون دولار أمريكي	٢١ نوفمبر ٢٠١٨	٢١ نوفمبر ٢٠٢٣	سعر ليبور لثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي + ١,٧٥٪ تدفع كل ربع سنة
صكوك	صكوك مصرف الريان المحدودة	٥٠٠ مليون دولار أمريكي	١٣ نوفمبر ٢٠١٩	٢١ نوفمبر ٢٠٢٤	معدل ثابت قدره ٣,٠٢٥٪ يدفع نصف سنوي
صكوك	صكوك مصرف الريان المتحدة	٤٠ مليون دولار أمريكي	١٢ مارس ٢٠٢٠	١٣ مارس ٢٠٢٣	سعر ليبور لثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي + ١,٠٥٪ تدفع كل ربع سنة
صكوك	صكوك مصرف الريان المتحدة	٧٥٠ مليون دولار أمريكي	٢ سبتمبر ٢٠٣٠	٢ سبتمبر ٢٠٢٥	معدل ثابت قدره ٢,٢١٠٪ يدفع نصف سنوي
صكوك	صكوك تمويل تولكين رقم ١ بي إل سي	٢٢١ مليون جنيه إسترليني	٢٠ فبراير ٢٠١٨	٢٠ يوليو ٢٠٥٢	سعر ليبور لثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي + ٠,٠٨٪ تدفع كل ربع سنة

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٠	٢٠١٩
القيمة الاسمية للصكوك	٦,٠٠٣,٨٢٠	٣,٣٢٨,٢١٧
ناقصاً: تكاليف المعاملات غير المطفأة	(٩,٤٩١)	(٤,٤٧٠)
الربح المستحق	٢٨,٨٥١	١٠,٢٥١
	٦,٠٢٣,١٨٠	**٣,٣٣٣,٩٩٨**

ألف ريال قطري

الحركة في تمويل الصكوك الصادرة عن المجموعة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد كما في ١ يناير	٣,٣٣٣,٩٩٨	١,٧٢١,٣٣٩
صافي الإصدارات خلال العام	٢,٨٦١,٩١٨	١,٧٦٥,٦٠٢
أقساط السداد خلال العام	(٢٣٧,٨٨٠)	(١٩٦,٢٥٦)
إطفاء تكاليف المعاملات	١,٨١٤	٢٧٧
تأثير حركة العملات الأجنبية	٣٤,٤٧٩	٣٢,٧٨٥
الأرباح المستحقة على تمويل الصكوك	٢٨,٨٥١	١٠,٢٥١
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٦,٠٢٣,١٨٠**	**٣,٣٣٣,٩٩٨**

١٨- تمويلات أخرى

تمثل التمويلات الأخرى تمويلات مساندة بمعدل ربح متغير بالدولار الأمريكي مسعّرة بسعر ليبور وفترة إستحقاق من ١-٣ سنوات. كانت الحركة على التمويلات الأخرى الصادرة من قبل المجموعة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٢,٠٠٢,٠٠٣	٢,٠٥٢,٩٩٣
صافي المصدّر خلال السنة	١,٢٦٧,١٦١	١٨٢,٠٢٥
السداد خلال السنة	(٨,٩٦٥)	(١٠,٠٥٥)
اطفاء في تكلفة المعاملة	٥,٦٤٤	٤,٧٠٧
إعادة تصنيفها الى مطلوبات البنوك	(١,٩٩٧,٩٨٩)	(٢٣٦,٦٣٢)
أرباح مستحقة للبنوك	٢,٩٢١	٨,٩٦٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٢٧٠,٧٧٥**	**٢,٠٠٢,٠٠٣**

عندما يكون تاريخ الاستحقاق المتبقي للتمويل أقل من عام واحد من تاريخ الإبلاغ ، يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من «تمويلات أخرى» إلى «مستحقة للبنوك».

١٩- مطلوبات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
توزيعات أرباح مستحقة	٩١٥,١٩٦	٨٥٠,٩٥٣
قبولات	٥٨٢,٤٩٦	٢١٣,٩٦١
شيكات مصرفية وبطاقات مسبقة الدفع	١٨٠,٤٨٨	١٥٧,٣٢٠
إيراد عمولة غير مكتسب	١٤١,٢١٦	١٥٣,٨٦٧
نقد مستلم مقابل توزيعات أرباح بالنيابة عن عملاء	١٢٤,٣٢١	١٠٥,٥٥٦
مخصصات موظفين أخرى	٩٨,٩٦٨	٩٢,٩٢٥
صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	٥٤,٣٨٦	٥٤,٤٦٠
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (أ)	٥١,١١٦	٤٦,٠٨٣
مصروفات مستحقة الدفع	٤١,٠٣١	٣٨,٩١٤
مخصص تدني قيمة بنود خارج الميزانية الخاضعة لمخاطر الإئتمان	٣٠,٦٢٠	٣٦,٠٣٥
قيمة عادلة سالبة لمشتقات متوافقة مع الشريعة وأدوات إدارة المخاطر	١٩,٧٣٢	١٧,٨٩٣
أخرى	٩١,٩٨٨	١٨٠,٨٨٢
	٢,٣٣١,٥٥٨	**١,٩٤٨,٨٤٩**

(أ) **مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٤٦,٠٨٣	٤٣,٢٦٢
مخصص مكون خلال السنة	٥,٨١٤	٥,٦٢٧
مدفوعات خلال السنة	(٧٨١)	(٢,٨٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥١,١١٦**	**٤٦,٠٨٣**

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٢٠- حقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار

(أ) **حسب النوع**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
حسابات توفير	٨,٤١٤,٤١٤	٦,٥٣٢,١٠٥
حسابات لأجل	٤٥,٧٨١,١٤٩	٤٧,٩٤٨,٦٢٣
حسابات إستثمار قصيرة الأجل	٥,٩٢٦,٥٧٢	٣,٢٥٥,٢٥٥
ربح دائن لحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٣٠٢,٦٢٦	٣٤٨,٨٢٣
الحصة في إحتياطي القيمة العادلة	١,١٤١	١,٠٧٦
	٦٠,٤٢٥,٩٠٢	٥٨,٠٨٥,٨٨٢

(ب) **حسب القطاع**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الحكومة	٢٣,٨٢٦,٥١٧	٢٤,٨٥٤,٢٤٠
المؤسسات المالية غير المصرفية	١٦٢,٧٧٠	٤٩,٣٥٧
الأفراد	٢٣,٥٩٣,٨٤٥	٢١,٤٣٢,٩٦٤
الشركات	١٢,٥٣٩,٠٠٣	١١,٣٩٩,٤٢٢
ربح دائن لحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار	٣٠٢,٦٢٦	٣٤٨,٨٢٣
الحصة في إحتياطي القيمة العادلة	١,١٤١	١,٠٧٦
	٦٠,٤٢٥,٩٠٢	٥٨,٠٨٥,٨٨٢

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٨/٨٧ لم يتم خصم أي احتياطي مخاطر من الربح المتعلق بحقوق ملكية أصحاب حساب الإستثمار وتم تحويل إجمالي إحتياطي المخاطر من ربح المساهمين كنسبة.

(ج) **حصة حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في صافي الربح**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
العائد على حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في صافي الربح قبل إيراد مضاربة المصرف	٢,٤٤٦,٣٧٩	٢,٧٥٩,٣٠٦
إيراد مضاربة المصرف	(٢,٣٠٠,٤٦٠)	(٢,٥٩٦,٩١٣)
العائد على أصحاب حساب الإستثمار	١٤٥,٩١٩	١٦٢,٣٩٣
دعم مقدم من قبل المصرف	٩٩٩,٢٦٧	١,٣٢٨,٥٢٩
العائد على أصحاب حساب الإستثمار بعد دعم المصرف	**١,١٤٥,١٨٦**	**١,٤٩٠,٩٢٢**

معدلات توزيع الربح:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	٪	٪
ودائع لأكثر من سنة واحدة	٣,٨٣	٣,٨٤
ودائع لسنة واحدة	٢,٢٨	٢,٤٩
ودائع لستة أشهر	٠,٩٤	١,٥٨
ودائع لثلاثة أشهر	٠,٩٣	١,٤٥
حسابات إستثمار قصيرة الأجل	٠,٦٧	٠,٩٩
حسابات توفير	٠,٧٠	١,٣٦
حسابات توفير - المليونير	٠,٨٠	١,٥٨

٢١- حقوق الملكية

(أ) **رأس المال**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
المصرح به والمصدر والمدفوع ٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بواقع ١ ريال قطري للسهم	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠

ألف ريال قطري

في ١٦ يونيو ٢٠١٩، بناءً على تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA)، وبعد موافقة المساهمين التي تم الحصول عليها في إجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٥ فبراير ٢٠١٩، قام البنك بتقسيم إسهمه إلى ١٠ : ١ على سهم في رأس المال، وقام بتعديل القيمة الإسمية للسهم الواحد (١ ريال قطري للسهم الواحد) بدلاً من ١٠ ريال قطري للسهم.

(ب) **الإحتياطي القانوني**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٢,٤٩٦,٦٢٣	٢,٢٧٨,٧٨٣
محول من الأرباح المدورة (١)	٢١٧,٥٤٣	٢١٧,٨٤٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢,٧١٤,١٦٦**	**٢,٤٩٦,٦٢٣**

(١) وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لعام ٢٠١٢ يشترط تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يعادل هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. حولت المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى الاحتياطي القانوني ١٠٪ من صافي ربح السنة (١٠٪ من صافي الربح لسنة ٢٠١٩).

(ج) **إحتياطي المخاطر**

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي ٢٠١١/١٠٢، تم إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية المصاريف الطارئة في كل من الأنشطة التمويلية للقطاعين العام والخاص، مع متطلب حد أدنى نسبته ٢,٥٪ من إجمالي مخاطر القطاع الخاص الممنوحة من قبل المجموعة وفروعها داخل وخارج دولة قطر بعد استبعاد المخصصات المحددة والأرباح المعلقة. يتم استبعاد التمويل المقدم لـ/ أو المقدم من قبل وزارة المالية أو التمويل مقابل ضمانات نقدية من التمويل الإجمالي المباشر، والذي يجب تخصيصه من أرباح المساهمين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. كما في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠٢٠، تم تحويل مبلغ ١٦٠ مليون ريال قطري لإحتياطي المخاطر (٦٢ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩).

(د) **إحتياطي القيمة العادلة**

	٢٠٢٠		٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	٢٣,٦٠٤		٩,٧٦٨
صافي الربح غير المحققة	(٢,٢٩٠)		٢١,٥١١
مكاسب بيع القيمة العادلة من خلال الأوراق المالية المحولة إلى الأرباح المدورة	(٤,٨٨٥)		–
محول لبيان الدخل الموحد	–		(٦,٣٥٧)
محول لبيان الدخل الموحد نتيجة لإنخفاض القيمة	٧,١١٣		٦٥١
الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	٢,٨٠٣		(٨٩٣)
الحصة في حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار في إحتياطي القيمة العادلة	(١,١٤١)		(١,٠٧٦)
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	١,٦٠٠		١٣,٨٣٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر (حصة المساهمين)	**٢٥,٢٠٤**		**٢٣,٦٠٤**

يمثل إحتياطي القيمة العادلة أرباح غير مكتسبة تكون غير قابلة للتوزيع إلا في حال تحققها وتسجل في بيان الدخل الموحد.

(هـ) **إحتياطي تحويل العملات الأجنبية**

يضم إحتياطي تحويل العملات الأجنبية جميع فروق أسعار العملات الأجنبية الناشئة عن تحويل القوائم المالية للعمليات الخارجية وكذلك عن تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات إدارة المخاطر التي تحوط صافي إستثمار المجموعة في العمليات الخارجية.

(و) **احتياطيات أخرى**

تمثل حصة المجموعة في الربح من الإستثمارات في شركات زميلة بالصافي من توزيعات الأرباح النقدية المستلمة، كما هو مشترط من قبل لوائح مصرف قطر المركزي.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في ١ يناير	١٢٣,٤٠٥	١١٨,٩١٠
الحصة في نتائج الشركات الزميلة	١٧,٨٨٨	١٩,٨٣٢
توزيعات من شركات زميلة محولة لأرباح مدورة	(٤,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
تغييرات أخرى	(١١,٠٧١)	(١١,٣٣٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٢٦,٢٢٢**	**١٢٣,٤٠٥**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٢١- حقوق الملكية (تتمة)

(ز) **توزيعات الأرباح المقترحة**

إقترح مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢١ توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٧٪ (٢٢,٥٪ في سنة ٢٠١٩) من رأس المال. وتبلغ التوزيعات المقترحة ١,٢٧٥ مليون ريال قطري (١,٦٨٧,٥ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩).

يخضع هذا الإقتراح لموافقة الإجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين والجهات الرقابية في دولة قطر.

٢٢- حقوق ملكية غير مسيطرة

وهي تمثل مساهمة المجموعة غير المسيطرة في الريان (المملكة المتحدة) المحدودة (٣٠٪) وبنك الريان بي إل سي (٣١,١٦٪) (في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ في الريان (المملكة المتحدة) المحدودة - ٣٠٪ وبنك الريان بي إل سي - ٣١,١٦٪).

٢٣- صافي الإيرادات من أنشطة التمويل

	٢٠٢٠	٢٠١٩
إيراد مرابحة	٢,٣٣٥,٥٧٠	٢,٤٣٧,٢٥٢
إيراد إجارة	١,٠٧١,١٨٩	٩٤٩,٧٤٦
إيراد مشاركة	٢١٩,٨١٣	٢٥٥,١٦٣
إيراد إستصناع	٥٣,٧٦٤	٦٨,٢٢٣
	٣,٦٨٠,٣٣٦	**٣,٧١٠,٣٨٤**

٢٤- الإيرادات من أنشطة الإستثمار

	٢٠٢٠	٢٠١٩
عائد إستثمار في أدوات الدين "صكوك"	٨٤٧,٢٢٢	٨٠٤,٠٧٤
إيراد من ودائع بين البنوك لدى بنوك إسلامية	٦٢,٦٧٨	١١٣,٨٤٣
صافي الربح من بيع إستثمارات حقوق الملكية	–	٦,٨٩٥
صافي الربح من بيع إستثمارات أدوات الدين "صكوك"	١٣,٨٠٥	٣,٣١٤
إيرادات توزيعات أرباح	١,٤٤٢	٢,٥٢٨
ربح/(خسارة) القيمة العادلة من الإستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٥٥	(٦٦)
	٩٢٥,٢٠٢	**٩٣٠,٥٨٨**

٢٥- صافي إيراد الرسوم والعمولات

	٢٠٢٠	٢٠١٩
عمولات عن الأنشطة التمويلية	١٣٨,٥٠٧	٢٣٤,٦٩٧
عمولات عن أنشطة التمويل التجاري	٨٠,١٩٦	١٠٣,١٣٤
عمولات عن الخدمات المصرفية	٤٤,٣٠٧	٥٣,٣٨٧
	٢٦٣,٠١٠	٣٩١,٢١٨
مصروفات رسوم وعمولات	(٢,٢٨٠)	(٣,١٣٥)
	٢٦٠,٧٣٠	**٣٨٨,٠٨٣**

٢٦- ربح تحويل العملات الأجنبية (بالصافي)

	٢٠٢٠	٢٠١٩
التعامل بالعملات الأجنبية	١٥٨,٣٢٨	١٦٢,٥٥٩
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	(١٠١)	(١٧٩)
	١٥٨,٢٢٧	**١٦٢,٣٨٠**

ألف ريال قطري

٢٧- إيرادات أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
إيراد إيجار	٦٢٦	٢,٤٠١
متنوعة	٣,٢٦٥	٧,٣٠٧
	٣,٨٩١	**٩,٧٠٨**

٢٨- تكاليف موظفين

	٢٠٢٠	٢٠١٩
رواتب وعلاوات وتكاليف موظفين أخرى	٣٧١,١٠٤	٣٨١,٠١٠
تكاليف تعويضات الموظفين	٥,٨١٤	٥,٦٢٧
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	٩,٤٩٠	٨,٧٤٣
	٣٨٦,٤٠٨	**٣٩٥,٣٨٠**

٢٩- مصاريف أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
إيجار وصيانة	٦٤,٢٧٧	٦٣,٣٥٧
أتعاب قانونية ومهنية واستشارية	٤٥,٢٦٩	٢١,١٤٩
مصاريف دعاية	٣٧,٨٣٢	٢٣,١٧٣
تقنية المعلومات	٣٦,٩٥٤	٣١,٦٦٥
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة - الشركة الأم	١٥,٥٨٩	١٥,٥٦٧
مكافأة أعضاء مجلس أعضاء الإدارة - الشركات الزميلة	٣,٤٣٣	٣,٠٤٧
مكافأة هيئة الرقابة الشرعية	١,٤٧١	٢,٠٧٣
مصاريف تشغيلية أخرى	٧٨,٤٠٥	٨٥,٦٥٤
	٢٨٣,٢٣٠	**٢٤٥,٦٨٥**

٣٠- المطلوبات المحتملة والإلتزامات الأخرى

(أ) **إلتزامات رأسمالية**

لدى المجموعة اتفاقيات إيجار طويلة الأجل لمنشآتها المكتبية. الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية المجمعة بموجب اتفاقيات الإيجار هذه هو كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
مستحقة الدفع بما لا يتجاوز السنة	١٨,٨٢٩	١٤,٢٧١
مستحقة الدفع بعد السنة وبما لا يتجاوز ٥ سنوات	٢٤,٣٥٨	٢١,٩٢٥
	٤٣,١٨٧	**٣٦,١٩٦**

(ب) **المطلوبات المحتملة**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	٦٠١,٢١٢	٤١٨,٧١١
خطابات ضمان	١٢,٣٧٦,٤١٧	١٢,٣٥٥,٥٩٨
إعتمادات مستندية	٩٨٨,١٦٨	٧١٥,٢٣٩
	١٣,٩٦٥,٧٩٧	**١٣,٤٨٩,٥٤٨**

(ج) **إلتزامات وتعهدات أخرى**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
تبادل معدل الربح	١,٣٠٢,٨٣٩	٥٦٢,٥٥١
وعود أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات	١١,٧٤٩,٣٣٣	٢٥,٢٢٦,٨٢٨
	١٣,٠٥٢,١٧٢	٢٥,٧٨٩,٣٧٩
إلتزامات رأسمالية تتعلق بمبنى المقر الرئيسي تحت الإنشاء	**٣٣٣,١٧٠**	**٣٩٢,٣٢٥**

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣١- تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة

القطاع الجغرافي

٢٠٢٠	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
المصارف المركزية	٧,٠٤١,٠٨١	–	٢٩,٤٢٦	–	–	٧,٠٧٠,٥٠٧
أرصدة لدى بنوك	٤,٣٠١,٨٢٧	١,١٢٨,١١٦	٨٠٢,٤٩٨	٥٢,٠٦٥	٢٣,٠٦٩	٦,٣٠٧,٥٧٥
موجودات تمويل	٧٣,٢٤٠,١٥٥	٣,٥٣٢	٨,٧٤٩,١٥٧	–	٣,٩٩٠,٥٩٣	٨٥,٩٨٣,٤٣٧
إستثمارات مالية	١٩,٢٤٦,٣١٢	٨٤٤,٦٦٥	١١,١٠٥	–	٤٨٣,٧٥٢	٢٠,٥٨٥,٨٣٤
إستثمارات في شركات زميلة	١٤١,٤٧٦	٣٩٢,٦٤٠	–	–	–	٥٣٤,١١٦
موجودات ثابتة	٢٤٧,٦٩٧	–	٢٣,٧٠٩	–	–	٢٧١,٤٠٦
موجودات أخرى	٢٧٨,٦٧٩	–	٨٣,٣٢٦	–	–	٣٦٢,٠٠٥
إجمالي الموجودات	**١٠٤,٤٩٧,٢٢٧**	**٢,٣٦٨,٩٥٣**	**٩,٦٩٩,٢٢١**	**٥٢,٠٦٥**	**٤,٤٩٧,٤١٤**	**١٢١,١١٤,٨٨٠**
أرصدة من بنوك	١٨,٦٩٦,٣٨٤	٥,٥٨٩,١٦٢	٢,٨٨٧,١٧٨	–	٨٠٦,٧٧٣	٢٧,٩٧٩,٤٩٧
حسابات العملاء الجارية	٧,٣٦١,٦٤٥	٥٦,١٠٠	١,٠٦١,٩٣٨	٦٣٩	١١,٦٧٥	٨,٤٩١,٩٩٧
تمويل صكوك	٥,٣٤٩,١٢٩	–	٦٧٤,٠٥١	–	–	٦,٠٢٣,١٨٠
تمويلات أخرى	–	–	١,٢٧٠,٧٧٥	–	–	١,٢٧٠,٧٧٥
مطلوبات أخرى	٢,٢٨٧,٢٦٩	–	٤٤,٢٨٩	–	–	٢,٣٣١,٥٥٨
إجمالي المطلوبات	٣٣,٦٩٤,٤٢٧	٥,٦٤٥,٢٦٢	٥,٩٣٨,٢٣١	٦٣٩	٨١٨,٤٤٨	٤٦,٠٩٧,٠٠٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٤٩,٢٩١,٨٤٢	٢,٦٥٢,٠٠٥	٨,٣٥٧,٣٧٧	٨١,٢٢٧	٤٣,٤٥١	٦٠,٤٢٥,٩٠٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٨٢,٩٨٦,٢٦٩**	**٨,٢٩٧,٢٦٧**	**١٤,٢٩٥,٦٠٨**	**٨١,٨٦٦**	**٨٦١,٨٩٩**	**١٠٦,٥٢٢,٩٠٩**

٢٠١٩	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
المصارف المركزية	٣,١٠٦,٥١٢	–	١٦,٣٤٨	–		٣,١٢٢,٨٦٠
أرصدة لدى بنوك	٥,١٣٢,١٧٧	٧,٨٤٨	٨٦٨,٠٩٥	٢٦,٣٠٦	٦٦٤	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	٦٢,٩٣٥,٦٤٢	٣,٣٣١	٧,٩٩٧,٣٤١	–	٣,٩٠٠,٩٩٥	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	١٩,٨٩٨,٣٢١	٩١٩,٣٧٧	١٤,٠٥٣	–	٥٤٦,٩٥٥	٢١,٣٧٨,٧٠٦
إستثمارات في شركات زميلة	١٢٢,٩٦٧	٤٠٤,٤٣١	–	–	–	٥٢٧,٣٩٨
موجودات ثابتة	١٩٧,٩٨٦	–	٢٩,٧٤٥	–	–	٢٢٧,٧٣١
موجودات أخرى	١٨٧,٧٣٦	–	٧٩,٦٩١	–	–	٢٦٧,٤٢٧
إجمالي الموجودات	**٩١,٥٨١,٣٤١**	**١,٣٣٤,٩٨٧**	**٩,٠٠٥,٢٧٣**	**٢٦,٣٠٦**	**٤,٤٤٨,٦١٤**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
أرصدة من بنوك	١٠,٥٧٧,٢٠٨	٤,٥٩٤,٩٣٠	٣,١٤٥,٩٢٠	–	١,٠٤٩,١٣٣	١٩,٣٦٧,١٩١
حسابات العملاء الجارية	٦,٥٧٠,٤٢٥	٥٩,١١٧	٨٧٨,٤٦١	٤,٠٥٨	١٤,٦٢٢	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	٢,٤٦٦,٧٩٨	–	٨٦٧,٢٠٠	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	١,٨٨٧,٣٤٧	–	٦١,٥٠٢	–	–	١,٩٤٨,٨٤٩
إجمالي المطلوبات	٢١,٥٠١,٧٧٨	٤,٦٥٤,٠٤٧	٦,٩٥٥,٠٨٦	٤,٠٥٨	١,٠٦٣,٧٥٥	٣٤,١٧٨,٧٢٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٤٧,٩٨٧,٠٧٧	٢,٧٨٨,٧٧٤	٧,١٠٩,١١٥	١٤٩,١٢٣	٥١,٧٩٣	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٦٩,٤٨٨,٨٥٥**	**٧,٤٤٢,٨٢١**	**١٤,٠٦٤,٢٠١**	**١٥٣,١٨١**	**١,١١٥,٥٤٨**	**٩٢,٢٦٤,٦٠٦**

ألف ريال قطري

القطاع الصناعي

٢٠٢٠	العقارات	البناء والهندسة والصناعات	النفط والغاز	الخدمات المالية	الأفراد	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى							
المصارف المركزية	–	–	–	٧,٠٧٠,٥٠٧	–	–	٧,٠٧٠,٥٠٧
مستحق من بنوك	–	–	–	٦,٠٣٥,٠٩٠	–	٢٧٢,٤٨٥	٦,٣٠٧,٥٧٥
موجودات تمويل	٢٤,٣٦٢,٩٢٣	١,٧٢٦,٤١١	١٢,٨٥٢	٦٨٥,٥٦٦	١٢,٧٥٨,٨٧٥	٤٦,٤٣٦,٨١٠	٨٥,٩٨٣,٤٣٧
إستثمارات مالية	٤٣٦,٧٨٩	٨,٦٣٣	–	٦١٤,٥١٥	–	١٩,٥٢٥,٨٩٧	٢٠,٥٨٥,٨٣٤
إستثمارات في شركات زميلة	٢٦,٨٩٣	–	–	٤٧٢,٠٠٤	–	٣٥,٢١٩	٥٣٤,١١٦
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	٢٧١,٤٠٦	٢٧١,٤٠٦
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	٣٦٢,٠٠٥	٣٦٢,٠٠٥
إجمالي الموجودات	**٢٤,٨٢٦,٦٠٥**	**١,٧٣٥,٠٤٤**	**١٢,٨٥٢**	**١٤,٨٧٧,٦٨٢**	**١٢,٧٥٨,٨٧٥**	**٦٦,٩٠٣,٨٢٢**	**١٢١,١١٤,٨٨٠**
مستحق إلى بنوك	–	–	–	٢٧,٩٧٩,٤٩٧	–	–	٢٧,٩٧٩,٤٩٧
حسابات العملاء الجارية	١٧,٨٤٢	٢٢٣,٠٥٣	٧٠٧	٢٣,٦٨٠	٣,٤٤٩,٢٤٣	٤,٧٧٧,٤٧٢	٨,٤٩١,٩٩٧
تمويل صكوك	–	–	–	٦,٠٢٣,١٨٠	–	–	٦,٠٢٣,١٨٠
تمويلات أخرى	–	–	–	١,٢٧٠,٧٧٥	–	–	١,٢٧٠,٧٧٥
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	٢,٣٣١,٥٥٨	٢,٣٣١,٥٥٨
إجمالي المطلوبات	١٧,٨٤٢	٢٢٣,٠٥٣	٧٠٧	٣٥,٢٩٧,١٣٢	٣,٤٤٩,٢٤٣	٧,١٠٩,٠٣٠	٤٦,٠٩٧,٠٠٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣,٩٨١	٢١,٤٥٣	٧٢٨	١٦٢,٧٧٢	٢٣,٥٩٣,٦٣٧	٣٦,٦٤٣,٣٣١	٦٠,٤٢٥,٩٠٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٢١,٨٢٣**	**٢٤٤,٥٠٦**	**١,٤٣٥**	**٣٥,٤٥٩,٩٠٤**	**٢٧,٠٤٢,٨٨٠**	**٤٣,٧٥٢,٣٦١**	**١٠٦,٥٢٢,٩٠٩**

٢٠١٩	العقارات	البناء والهندسة والصناعات	النفط والغاز	الخدمات المالية	الأفراد	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى							
المصارف المركزية	–	–	–	٣,١٢٢,٨٦٠	–	–	٣,١٢٢,٨٦٠
مستحق من بنوك	–	–	–	٦,٠٣٥,٠٩٠	–	–	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	١٩,٤٦٥,١٤٥	١,٦٧١,١٨٢	١٤,٢٤٥	٥١٩,٤٤٦	٩,٣٣١,٥٥٢	٤٣,٨٣٥,٧٣٩	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	٤٢٩,٧٧٥	١٣,٠٦٧	–	٦٢٢,٣٠٥	–	٢٠,٣١٣,٥٥٩	٢١,٣٧٨,٧٠٦
إستثمارات في شركات زميلة	٢٨,٦٨٣	–	–	٤٤١,٩٦٩	–	٥٦,٧٤٦	٥٢٧,٣٩٨
موجودات ثابتة	–	–	–	–	–	٢٢٧,٧٣١	٢٢٧,٧٣١
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	٢٦٧,٤٢٧	٢٦٧,٤٢٧
إجمالي الموجودات	**١٩,٩٢٣,٦٠٣**	**١,٦٨٤,٢٤٩**	**١٤,٢٤٥**	**١٠,٧٤١,٦٧٠**	**٩,٣٣١,٥٥٢**	**٦٤,٧٠١,٢٠٢**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
مستحق إلى بنوك	–	–	–	١٩,٣٦٧,١٩١	–	–	١٩,٣٦٧,١٩١
حسابات العملاء الجارية	٢٥,٠١٣	١٩٤,٨٤٢	٧٣٥	٢٠,٩٠٨	٣,٢٥٠,٠٣٧	٤,٠٣٥,١٤٨	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	–	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨	–	–	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	١,٩٤٨,٨٤٩	١,٩٤٨,٨٤٩
إجمالي المطلوبات	٢٥,٠١٣	١٩٤,٨٤٢	٧٣٥	٢٤,٧٢٤,١٠٠	٣,٢٥٠,٠٣٧	٥,٩٨٣,٩٩٧	٣٤,١٧٨,٧٢٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	١٥,٩٤٣	٣٩,٧٨٨	٧٢٨	٦٣,٧٧٥	٢١,٤٣٢,٩٦٤	٢٤,٥١٦,٦٨٦	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٤٠,٩٥٦**	**٢٣٤,٦٣٠**	**١,٤٦٣**	**٢٤,٧٨٧**	**٢٤,٦٨٣,٠٠١**	**٣٦,٥٣٢,٦٨٩**	**٩٢,٢٦٤,٦٠٦**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣٢- آجال الاستحقاق

٢٠٢٠	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر لسنة	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
المصارف المركزية	٤,٤٠٥,٩٢٢	–	–	–	٢,٦٦٤,٥٨٥	٧,٠٧٠,٥٠٧
أرصدة لدى بنوك	٦,١٦٨,٠٧٨	–	–	١٤,٩٤٦	١٢٤,٥٥١	٦,٣٠٧,٥٧٥
موجودات تمويل	١٥,٤٩١,٠٨٧	١,٤١٣,٦٢٥	٢,٩٧٨,٨٠٩	١٧,٨٥٢,٠٥٠	٤٨,٢٤٧,٨٦٦	٨٥,٩٨٣,٤٣٧
إستثمارات مالية	٤٧٦,٣٢١	٦٧٥,٨٧٦	٥٠٩,٩٥٥	١١,٧٢٥,٣٦٢	٧,١٩٨,٣٢٠	٢٠,٥٨٥,٨٣٤
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٥٣٤,١١٦	٥٣٤,١١٦
موجودات ثابتة	–	–	–	–	٢٧١,٤٠٦	٢٧١,٤٠٦
موجودات أخرى	٣٦٢,٠٠٥	–	–	–	–	٣٦٢,٠٠٥
إجمالي الموجودات	**٩٠٣,٤١٣**	**٢,٠٨٩,٥٠١**	**٣,٤٨٨,٧٦٤**	**٢٩,٥٩٢,٣٥٨**	**٥٩,٠٤٠,٨٤٤**	**١٢١,١١٤,٨٨٠**
أرصدة من بنوك	٢٢,٨٤٣,٠٢١	١,٣٠٢,٢٤٢	٢,٦٥٢,١١٨	١,٠٥٧,٥٦٨	١٢٤,٥٤٨	٢٧,٩٧٩,٤٩٧
حسابات العملاء الجارية	٨,٤٩١,٩٩٧	–	–	–	–	٨,٤٩١,٩٩٧
تمويل صكوك	–	٢٨,٨٥١	–	٥,٣٢٠,٢٧٨	٦٧٤,٠٥١	٦,٠٢٣,١٨٠
تمويلات أخرى	٢,٩٢١	–	–	١,٢٦٧,٨٥٤	–	١,٢٧٠,٧٧٥
مطلوبات أخرى	٢,٣٣١,٥٥٨	–	–	–	–	٢,٣٣١,٥٥٨
إجمالي المطلوبات	٣٣,٦٦٩,٤٩٧	١,٣٣١,٠٩٣	٢,٦٥٢,١١٨	٧,٦٤٥,٧٠٠	٧٩٨,٥٩٩	٤٦,٠٩٧,٠٠٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٦,٠٨٤,٣٦٣	٨,٩١٠,٤٠٦	٧,٣٢٠,٥٩٩	٨,١١٠,٥٣٤	–	٦٠,٤٢٥,٩٠٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٦٩,٧٥٣,٨٦٠**	**١٠,٢٤١,٤٩٩**	**٩,٩٧٢,٧١٧**	**١٥,٧٥٦,٢٣٤**	**٧٩٨,٥٩٩**	**١٠٦,٥٢٢,٩٠٩**
فجوة الإستحقاق	**(٤٢,٨٥٠,٤٤٧)**	**(٨,١٥١,٩٩٨)**	**(٦,٤٨٣,٩٥٣)**	**١٣,٨٣٦,١٢٤**	**٥٨,٢٤٢,٢٤٥**	**١٤,٥٩١,٩٧١**

٢٠١٩	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر لسنة	١-٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى						
المصارف المركزية	٥١٩,٦٠٦	–	–	–	٢,٦٠٣,٢٥٤	٣,١٢٢,٨٦٠
أرصدة لدى بنوك	٥,٩٠٠,٩٣١	–	–	١٤,٣٧٤	١١٩,٧٨٥	٦,٠٣٥,٠٩٠
موجودات تمويل	٨,٤٢١,٦١٨	١,٥١٧,٨٩٢	٤,١١٧,٩٣٦	١١,٠٢٩,٨١٦	٤٩,٧٥٠,٠٤٧	٧٤,٨٣٧,٣٠٩
إستثمارات مالية	٦٢٤,١٧٣	١١٣,٣٩٩	٦٣٦,٥٩٢	١١,٧١٣,٥١٢	٨,٢٩١,٠٣٠	٢١,٣٧٨,٧٠٦
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٥٢٧,٣٩٨	٥٢٧,٣٩٨
موجودات ثابتة	–	–	–	–	٢٢٧,٧٣١	٢٢٧,٧٣١
موجودات أخرى	٢٦٧,٤٢٧	–	–	–	–	٢٦٧,٤٢٧
إجمالي الموجودات	**١٥,٧٣٣,٧٥٥**	**١,٦٣١,٢٩١**	**٤,٧٥٤,٥٢٨**	**٢٢,٧٥٧,٧٠٢**	**٦١,٥١٩,٢٤٥**	**١٠٦,٣٩٦,٥٢١**
أرصدة من بنوك	١٥,٠٥٥,٩٠٤	١,٩٦٥,٠٥٥	٢,٠٨٠,٠٦٥	١٤٦,٣٨٢	١١٩,٧٨٥	١٩,٣٦٧,١٩١
حسابات العملاء الجارية	٧,٥٢٦,٦٨٣	–	–	–	–	٧,٥٢٦,٦٨٣
تمويل صكوك	–	–	–	٢,٤٦٦,٧٩٨	٨٦٧,٢٠٠	٣,٣٣٣,٩٩٨
تمويلات أخرى	–	–	–	٢,٠٠٢,٠٠٣	–	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	١,٩٤٨,٨٤٩	–	–	–	–	١,٩٤٨,٨٤٩
إجمالي المطلوبات	٢٤,٥٣١,٤٣٦	١,٩٦٥,٠٥٥	٢,٠٨٠,٠٦٥	٤,٦١٥,١٨٣	٩٨٦,٩٨٥	٣٤,١٧٨,٧٢٤
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار	٣٢,٩٨٦,٩٨٣	٧,٦٦٠,٨٥٢	٨,٣٢٢,٥٨٥	٩,١١٥,٤٦٢	–	٥٨,٠٨٥,٨٨٢
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار	**٥٧,٥١٨,٤١٩**	**٩,٦٢٥,٩٠٧**	**١٠,٤٠٢,٦٥٠**	**١٣,٧٣٠,٦٤٥**	**٩٨٦,٩٨٥**	**٩٢,٢٦٤,٦٠٦**
فجوة الإستحقاق	**(٤١,٧٨٤,٦٦٤)**	**(٧,٩٩٤,٦١٦)**	**(٥,٦٤٨,١٢٢)**	**٩,٠٢٧,٠٥٧**	**٦٠,٥٣٢,٢٦٠**	**١٤,١٣١,٩١٥**

ألف ريال قطري

٣٣- العائدات الأساسية والمخففة للسهم

تحتسب العائدات الأساسية للسهم بقسمة صافي ربح السنة على متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
صافي ربح السنة المنسوب إلى مالكي المصرف	٢,١٧٥,٤٢٥	٢,١٧٨,٣٩٩
متوسط العدد المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة (بالألف)١	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
العائدات الأساسية للسهم (بالريال القطري) (معدّل)	٠,٢٩٠	٠,٢٩٠

[1] تم تعديله بأثر رجعي بعد تقسيم الأسهم الذي بدا تنفيذه في ١٦ يونيو ٢٠١٩ (إيضاح ٢١أ)

لم يكن هناك أسهم محتملة مخففة قائمة في أي وقت خلال السنة. لذلك فإن العائدات المخففة للسهم تساوي العائدات الأساسية له.

٣٤- النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد فإن النقد وما يعادله يتكون من الأرصدة التالية بتواريخ إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصارف المركزية باستبعاد حساب الإحتياطي النقدي مع مصرف قطر المركزي	٤,٤٠٥,٩٢٢	٥١٩,٦٠٦
أرصدة لدى بنوك	٦,٣٠٧,٥٧٥	٦,٠٣٥,٠٩٠
مضافاً: مخصص تدني القيمة	٢٨٦	١٧٣
	١٠,٧١٣,٧٨٣	**٦,٥٥٤,٨٦٩**

٣٥- الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

تتضمن الأطراف ذات العلاقة المالكين الهامين ومنشآت تمارس عليها المجموعة والمالكون نفوذا هاما ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.

(أ) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

	٢٠٢٠			٢٠١٩		
	الشركات الزميلة	مجلس الإدارة	المساهمين	الشركات الزميلة	مجلس الإدارة	المساهمين
بنود بيان المركز المالي الموحد:						
موجودات التمويل	-	٥,٠٤٦	-	–	٤٧٨	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	٨٣,٩٩٤	١٠,٢٢٤	-	٥٥,٦٤١	٩,٩٤٥	–
حسابات عملاء جارية	١٦,٧١٦	٦٤,٦١٥	٣,١٨١,٤٢٦	١٠,٧٥٣	٧١,٠٦٩	٣,١٦٧,٤١٩
بنود بيان الدخل الموحد:						
إيرادات أنشطة التمويل	-	٢٩٣	-	–	١٤	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الإستثمار	١٣٦	١,٤٤٩	٤٨,١٠٧	٢٣٦	٢,٥٠٤	٧٦,٧٢٤
مصاريف تشغيلية	١٤,٦٣٧	-	-	١٢,٣٥٤	–	–
المطلوبات المحتملة:						
خطابات ضمان	٦٧,٥٢٦	-	-	٣٨,٦٩٧	–	–

لدى المجموعة أيضاً معاملات تجارية مهمة مع حكومة قطر حيث يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات رقم ١٠ و ١٦ و ٢٠.

تتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة إلى حد كبير بنفس الشروط ، بما في ذلك معدلات الربح والضمانات السائدة في المعاملات المماثلة مع أطراف غير ذات عالقة.

(ب) المعاملات مع كبار مسؤولي الإدارة

كانت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك بدلات الاجتماعات:		
الشركة الام	١٥,٥٨٩	١٥,٥٦٧
الشركات الزميلة	٣,٤٣٣	٣,٠٤٧
	١٩,٠٢٢	**١٨,٦١٤**
الرواتب والمزايا الأخرى - الإدارة العُليا	**١٣,٩١٦**	**١٥,٦٣٣**

إيضاحات حول
البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٣٦- أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

(أ) **تبادل معدلات الربح**

تبادل معدلات الربح هي التزامات بتبادل مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة تبادل معدلات الربح فإن الأطراف المقابلة تتبادل عادة دفعات ربح ثابتة أو متغيرة بعملة واحدة دون تبادل المبلغ الأساسي. في حالة تبادل العملات يتم تبادل دفعات الربح الثابتة والمبلغ الأساسي بعملات مختلفة.

(ب) **وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات**

الوعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات هي وعود بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. يتم إجراء المعاملات الفعلية في تواريخ الوعود من خلال تبادل عروض وقبولات الشراء/ البيع بين الأطراف المعنية.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة المتوافقة مع الشريعة وأدوات إدارة المخاطر للأدوات المالية المشتقة مع القيم الاسمية التي تم تحليلها وفقاً لآجال الاستحقاق. القيم الاسمية التي تعطي مؤشرا عن حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المشتركة ومخاطر الإئتمان والسوق والتي يمكن تحديدها من خلال القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة.

٢٠٢٠	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	قيمة اسمية	خلال ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ عادلة	أكثر من ٥ سنوات
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
خطابات تبادل معدلات الربح	١٧,٩٠٤	١٦,٩٠٤	١,٣٠٢,٨٣٩	–	١٩٩,٢٧٦	٧٩٨,٣٤٦	٣٠٥,٢١٧
وعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات	٣٧,٤٠٢	٢,٨٢٨	١١,٧٤٩,٣٣٣	٩,٦٧٣,٨٥١	٢,٠٧٥,٤٨٢	–	–
	٥٥,٣٠٦	١٩,٧٣٢	١٣,٠٥٢,١٧٢	٩,٦٧٣,٨٥١	٢,٢٧٤,٧٥٨	٧٩٨,٣٤٦	٣٠٥,٢١٧

٢٠١٩	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	قيمة اسمية	خلال ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ عادلة	أكثر من ٥ سنوات
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة							
خطابات تبادل معدلات الربح	٨,٢٨٥	٦,٩٦٣	٥٦٢,٥٥١	–	–	٢٤٥,٥٣١	٣١٧,٠٢٠
وعود أحادية الجانب بشراء/ بيع عملات	١١,٩٢٨	١٠,٩٣٠	٢٥,٢٢٦,٨٢٨	٩,٨٢٨,٢٣٧	١٥,٣٩٨,٥٩١	–	–
	٢٠,٢١٣	١٧,٨٩٣	٢٥,٧٨٩,٣٧٩	٩,٨٢٨,٢٣٧	١٥,٣٩٨,٥٩١	٢٤٥,٥٣١	٣١٧,٠٢٠

٣٧- الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المالكين. لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة بالإنابة عن مالكيها وفقاً للنظام الأساسي.

٣٨- هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقاً للفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٣٩- المسؤولية الاجتماعية

عملاً بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والتوضيحات الإضافية للقانون الصادر في ٢٠١٠، قامت المجموعة بتخصيص مبلغ ٥٤,٤ مليون ريال قطري الذي يمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي الربح المتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٥٤,٥ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٩) لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والخيرية.

٤٠- الأصول تحت الإدارة

تشمل الأنشطة المرخصة للمجموعة التعامل في الاستثمارات كوكيل ، وترتيب تقديم خدمات الحفظ، وإدارة الاستثمارات، وتقديم المشورة بشأن الاستثمارات.

في تاريخ التقرير ، كانت المجموعة تحتفظ بأصول مدارة بمبلغ ٤,٠٤٧ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,٢٢٥ مليون ريال قطري)، والتي تشمل من بين أمور أخرى، محافظ تقديرية وصناديق تحت الإدارة. لا يتم توحيد الأصول الخاضعة للإدارة مع البيانات المالية للمجموعة.

ألف ريال قطري

٤١- تأثيرات فايروس كورونا («كوفيد -١٩»)

انتشر وباء كورونا المستجد («كوفيد -١٩») عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. ونجم عن فايروس كورونا («كوفيد -١٩») حدوث حالة من عدم اليقين في بيئة الاقتصاد العالمي. وأعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والدولية في جميع أنحاء العالم في اقتصادات تعتمد نسبياً تدابير دعم مختلفة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، تتركز عمليات المجموعة على سعر النفط الخام. في نهاية الفترة المالية، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة. تراقب المجموعة الوضع عن كثب وقد قامت بتفعيل خطتها لاستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الاضطرابات المحتملة التي قد يتسبب فيها تفشي فايروس كرونا («كوفيد -١٩») على أعمال المجموعة وعملياتها وأدائها المالي.

أجرى البنك تقييماً لفايروس كرونا («كوفيد -١٩») في ضوء التوجيهات المتوفرة من مصرف قطر المركزي ونظام المحاسبي المالي والتي أدت إلى التغييرات التالية في منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقديرات وأحكام التقييم كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

١- الخسائر الائتمانية المتوقعة

استدعت حالة عدم اليقين الناجمة عن فايروس كرونا («كوفيد -١٩») وتقلب أسعار النفط قيام المجموعة بتحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وقد تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على نطاق من الظروف الاقتصادية المتوقعة في ذلك التاريخ، وبالنظر إلى التطورات السريعة التي يشهدها الوضع، فقد أخذت المجموعة بعين الاعتبار تأثير التقلبات العالية على عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية الخاصة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وقد تم عكس هذا التقلب من خلال تعديل طرق بناء السيناريوهات والأوزان الأساسية المخصصة لهذه السيناريوهات. العوامل الاستشرافية (مؤشر الائتمان) المستخدمة من مؤشر الائتمان التاريخي الملحوظ. يتم استخدام مؤشر الائتمان للتنبؤ بإحتمال حدوث حالات افتراضية متوقعة في المحفظة الائتمانية للبنك. يوجد ترابط بين مؤشر الاستثمار الدولي وعوامل الاقتصاد الكلي حسب الاقتضاء، والتي تشمل في قطر أ) المتوسط السنوي لسعر النفط البالغ ٤٥ دولار للبرميل والمتوسط المرجح لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة -٢٪ للسنة المالية ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: سعر النفط ٦٠ دولار للبرميل والناتج المحلي الإجمالي ٢,٨٨٪). تم اشتقاق القيم المذكورة أعلاه لعوامل الاقتصاد الكلي من خلال تطبيق ترجيحات بنسبة ٦٥٪ و ٢٠٪ و ١٥٪ للسيناريوهات الأساسية والمتحفظة والمتفائلة، على التوالي (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٧٠٪ و ١٥٪ و ١٥٪ الأساسية والمتحفظة والسيناريوهات المتفائلة). يتغير الوضع بشكل سريع، وبناء عليه فإن أي سيناريوهات متحفظة سيتم إعادة تقييمها في حالة استمرار الظروف السلبية.

قام البنك بتحديث المنهجيات لجميع قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والتجزئة من خلال معايرة منحنى إحتمالية التعثر (PD) مع تاريخ التعثر الداخلي. تمت إعادة النظر في متغيرات الاقتصاد الكلي وإعادة تلازمها مع الاقتصاد ، والتي تم اختيارها بعد النظر في الارتباط المتبادل بين المتغيرات الكلية والاتجاه ودرجة الارتباط والعلاقة مع نسبة جودة الأصول في قطر بالإضافة إلى قياس السوق . تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على عدد من الظروف الاقتصادية المتوقعة. لقد أخذ البنك في عين الاعتبار تأثير التقلبات العالية في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يوضح الجدول أدناه مقارنة بين مخصصات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية غير منخفضة القيمة (للمرحلتان ١ و٢) بناء على سيناريوهات مع مخصصات بنسبة ١٠٠٪ لخسائر الائتمان الناتجة عن محاكاة كل سيناريو مرجح:

حساسية تقديرات انخفاض القيمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة
المحاكاة		
سيناريو الاتجاه الاساسية – الوزن المرجح ١٠٠٪، يكون مخصص الخسارة أعلى/(أقل) بمقدار	(٦٤,٥٨٤)	(١٩,٣٦٥)
سيناريو الاتجاه الصاعد - الوزن المرجح ١٠٠٪، يكون مخصص الخسارة أعلى/(أقل) بمقدار	(١٨٨,٧٨٤)	(٩٠,٠٥٥)
سيناريو الاتجاه الهابط – الوزن المرجح ١٠٠٪، يكون مخصص الخسارة أعلى/(أقل) بمقدار	٢٥٢,٤٤٥	١٦٠,٨٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ألف ريال قطري

٤١- تأثيرات فايروس كورونا («كوفيد -١٩») (تتمة)

١- الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

بالإضافة إلى الافتراضات الموضحة أعلاه، أولت المجموعة اهتماماً خاصاً بتأثير فايروس كرونا («كوفيد -١٩») على العوامل النوعية والكمية عند تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتقييم مؤشرات تدني القيمة للمخاطر في القطاعات التي يحتمل تأثرها. وقد أدى ذلك إلى خفض تصنيف بعض التعرضات الائتمانية والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات تدني القيمة على النحو المبين في أيضاح رقم (١٠/٢/٤) من البيانات المالية الموحدة.

٢- تقديرات وأحكام التقييم

درست المجموعة الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استنادا إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها. وتبقى الأسواق متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.

٣- محاسبة الموجودات التمويلية المعدلة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية بعد فايروس كرونا («كوفيد -١٩»)، حث مصرف قطر المركزي البنوك في قطر على تأخير السداد للقطاعات المتضررة، من خلال تعميم صدر في ٢٢ مارس ٢٠٢٠. وتقوم المجموعة بترتيب تأخير السداد لبعض العملاء مقابل مدة ستة أشهر.

٤- محاسبة إعادة شراء (ريبو) بعائد صفر

نصح مصرف قطر المركزي البنوك بتمديد التمويل الجديد للقطاعات المتضررة بأسعار مخفضة، والتي ستدعمها تسهيلات إعادة الشراء بدون تكلفة (أي معدل ربح صفر) من مصرف قطر المركزي، وضمنت تسهيلات من حكومة دولة قطر للبنوك المحلية لدعم هذه القطاعات المتضررة. لم تستخدم المجموعة إعادة معدل ربح صفر خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٥- أحداث رئيسية

الآثار المترتبة عن فايروس كورونا («كوفيد -١٩») مستمرة ونتائج هذا الحدث غير معروفة وبالتالي فإن الأثر على المجموعة للظروف التي نشأت بعد نهاية الفترة أي «الأحداث غير المعدلة» بما يتماشى مع معيار المحاسبة الدولي ١٠ «الأحداث اللاحقة» لا يمكن تقييمها كمياً بشكل معقول في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. سيتم إدراج تأثير («كوفيد -١٩») على المجموعة في تحديد الأحكام والتقديرات ذات الصلة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان والمدخلات ومتغيرات الاقتصاد الكلي والأوزان على السيناريوهات في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتدني قيمة الشهرة، والقيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة في البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٤٢- الأحداث التي تلت فترة إعداد التقارير

في ٧ يناير ٢٠٢١ ، قام البنك والبنك الخليجي التجاري (ش.م.ق.ع.) («الخليجي») بتوقيع اتفاقية اندماج. بناء على هذه الاتفاقية، سيصدر البنك سهماً واحداً مقابل كل سهمين للبنك الخليجي، أي ما يعادل ١,٨ مليار سهم جديد سيتم إصدارها لمساهمي البنك الخليجي. عند الانتهاء من الاندماج، سيتم حل البنك الخليجي وضم أصوله ومطلوباته من قبل البنك، والذي سيكون الكيان القانوني المتبقي وسيواصل العمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تخضع اتفاقية الاندماج لموافقة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة والهيئات الرسمية الأخرى ذات الصلة في دولة قطر، ومساهمي كل بنك.

معلومات مالية مكملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

البيانات المالية للبنك الرئيسي

(أ) **بيان المركز المالي للبنك الرئيسي**

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	٧,٠٤١,٠٨١	٣,١٠٦,٥١٢
أرصدة لدى بنوك	٤,٩٥٨,٨٦٥	٤,٨٥٣,٠٢٣
موجودات التمويل	٧٧,٢٥٨,٧٦٧	٦٦,٩٢٣,١٨٦
إستثمارات مالية	١٩,٥٣٣,٥٥١	٢٠,٠٨٠,٨١٠
إستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة	١,١٢١,٠٦٢	١,١١٧,٧٠٠
موجودات ثابتة	٢٤٩,٨٢٢	١٩٧,٠٥٣
موجودات أخرى	٢٧٤,٤٢٠	١٨٠,٣٥٠
إجمالي الموجودات	**١١٠,٤٣٧,٥٦٨**	**٩٦,٤٥٨,٦٣٤**
المطلوبات		
أرصدة من بنوك	٢٧,٩٥٩,٩١٦	١٩,٣٤٨,٢٢٣
حسابات العملاء الجارية	٧,١٠٠,٣٨٢	٦,٣٠٩,١٩١
تمويل صكوك	٥,٤٠٧,٣٠٠	٢,٥١٧,٧٢٦
تمويلات أخرى	١,٢٧٠,٧٧٥	٢,٠٠٢,٠٠٣
مطلوبات أخرى	٢,٣٢٣,٥١٤	١,٨٧٧,٣٤٥
إجمالي المطلوبات	**٤٤,٠٦١,٨٨٧**	**٣٢,٠٥٤,٤٨٨**
حقوق أصحاب حساب الإستثمار	**٥٢,٥٩٦,١٦٨**	**٥١,٠٢٥,١٦٧**
حقوق الملكية		
رأس المال	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢,٧١٤,١٦٦	٢,٤٩٦,٦٢٣
احتياطي المخاطر	١,٧٩٦,٦٠٠	١,٦٣٦,٢٦٨
احتياطيات القيمة العادلة	٢٥,٦٧٩	٢٠,٩٣٩
أرباح مدورة	١,٧٤٣,٠٦٨	١,٧٢٥,١٤٩
إجمالي حقوق الملكية	**١٣,٧٧٩,٥١٣**	**١٣,٣٧٨,٩٧٩**
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حساب الإستثمار وحقوق الملكية	**١١٠,٤٣٧,٥٦٨**	**٩٦,٤٥٨,٦٣٤**

البيانات المالية للبنك الرئيسي

بيان المركز المالي وبيان الدخل للبنك الرئيسي والتي تم الإفصاح عنها كمعلومات مالية تكميلية كما هو مطلوب من مصرف قطر المركزي يتم إعدادها بنفس السياسات المحاسبية المذكورة في الإيضاح رقم (٣ ب) بإستثناء الإستثمار في الشركات التابعة والزميلة والتي يتم تسجيلها بالتكلفة، ويخصم منها إنخفاض القيمة، إن وجد.

معلومات مالية مكملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

البيانات المالية للبنك الرئيسي (تتمة)

(ب) بيان الدخل للبنك الرئيسي

	٢٠٢٠	٢٠١٩
صافي إيراد أنشطة التمويل	٣,٣٩٢,٣٢٠	٣,٤٠١,٤٣٧
صافي إيراد أنشطة الإستثمار	٨٨٢,٩٧٩	٨٩٥,٨٨٨
إجمالي صافي الايرادات من أنشطة التمويل والإستثمار	**٤,٢٧٥,٢٩٩**	**٤,٢٩٧,٣٢٥**
إيراد رسوم وعمولات	٢٣٤,٦٠٤	٣٦٥,٦١٨
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**٢٣٤,٠٢٥**	**٣٦٥,١٧٥**
أرباح من الصرف الأجنبي	١٦٠,٦٤٧	١٦٠,٢٩٨
إيرادات أخرى	٥,٤٨٦	٩,٤٦١
إجمالي الإيرادات	**٤,٦٧٥,٤٥٧**	**٤,٨٣٢,٢٥٩**
تكاليف الموظفين	(٢٩٢,٦٨٤)	(٢٨١,٠٠٥)
إهلاك	(١٨,١٣٥)	(١١,٧٦٠)
مصروفات أخرى	(٢١٣,٠٤٤)	(١٨٧,٤٥٣)
مصروف تمويل	(٦٥٦,٩٢٣)	(٨٢٣,٠٨٦)
إجمالي المصروفات	**(١,١٨٠,٧٨٦)**	**(١,٣٠٣,٣٠٤)**
صافي (خسائر تدني القيمة)/رد أرصدة لدى بنوك	(١٢٦)	٢٤٠
صافي خسائر تدني قيمة موجودات تمويل	(٢٩٠,٩٥٧)	(٥١,٤٤٦)
صافي (خسائر تدني قيمة)/رد إستثمارات في أوراق مالية	(٥٥,٦٨٦)	٦١٥
صافي رد من حسابات خارج الميزانية التي تخضع لمخاطر الإئتمان	٥,٤١٥	١٠,٩٧٦
ربح السنة قبل العائد على أصحاب حسابات الإستثمار	**٣,١٥٣,٣١٧**	**٣,٤٨٩,٣٤٠**
ناقصاً: العائد على أصحاب حسابات الإستثمار	(١,٠٣٥,٩٢٢)	(١,٣٧٩,٠٧٢)
صافي ربح السنة	**٢,١١٧,٣٩٥**	**٢,١١٠,٢٦٨**

الإفصاحات الكمية والنوعية بشأن مخاطر نسب الأرباح في سجل البنك

الإفصاحات النوعية لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك

المحتوى: بيانات كمية

التكرار: سنوي، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

صيغة التنسيق: ثابت

الإفصاح النوعي

أ- وصف لكيفية تعريف البنك لمخاطر نسب الأرباح في سجله لأغراض التحكم في المخاطر وقياسها.

- تُشير مخاطر نسب الأرباح في سجل البنك إلى المخاطر الحالية أو المرتقبة التي تهدد رأس مال المجموعة وأرباحها نتيجة للتحركات السلبية في نسب الأرباح التي قد تؤثر على السجل المصرفي للمجموعة.

- قد تشكل المخاطر المفرطة لنسب العائد في سجل البنك تهديدًا كبيرًا لقاعدة رأس المال المتداولة للمجموعة و/أو الأرباح المرتقبة إذا لم تتم إدارتها بشكل مناسب.

- قد تؤثر التغيرات في نسب الأرباح على القيمة الاقتصادية الأساسية للأصول والخصوم للمجموعة، نظرًا لأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتقبة (مبالغ التدفقات النقدية نفسها في كثير من الحالات) تتغير عندما تتغير نسب الأرباح. تؤثر التغيرات في نسب الأرباح أيضًا على أرباح المجموعة عن طريق زيادة أو خفض صافي ربحها.

- إن العامل الرئيسي لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك هو التغيير في نسب الأرباح السوقية، المتداولة والمرتقبة، كما تظهر من خلال التغييرات في الشكل والمنحنى ومستوى مجموعة من منحنيات العائد المختلفة التي تتضمن بعض أو كافة مكونات نسب الأرباح.

- عندما يتغير مستوى أو شكل منحنى العائد لأساس معدل ربح معين، تتأثر العلاقة بين نسب الأرباح التي لديها مواعيد استحقاق مختلفة والمرتبطة بنفس المؤشر أو السوق، وكذلك فيما يتعلق بمنحنيات العائد الأخرى لسندات مختلفة. وقد يؤدي ذلك إلى تغييرات في دخل المجموعة أو القيمة الاقتصادية الأساسية.

ب- وصف للاستراتيجيات الشاملة لتخفيف وإدارة مخاطر نسب الأرباح في السجل المصرفي للبنك

تحتسب المجموعة متطلبات رأس المال لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك بموجب نهجين مختلفين للقيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين والنهج القائم على الأرباح. كما أقرت المجموعة حدود في بيان مدى الإقبال على المخاطر. تُرفع الانتهاكات إلى الإدارة شهريًا وإلى مجلس الإدارة ربع سنوياً في تقارير مؤشرات المخاطر الرئيسية. تراجع إدارة التدقيق الداخلي، بشكل دوري، نموذج مخاطر نسب الأرباح والافتراضات وجميع سيناريوهات اختبار تحمل الضغوط لضمان التحقق من صحة النموذج المناسب. كما تراقب لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) مخاطر نسب الأرباح على أساس شهري لاتخاذ الإجراءات المناسبة باستخدام التحوط في الميزانية العمومية أو خارج الميزانية العمومية.

وتيرة احتساب مقاييس مخاطر نسب الأرباح في سجل البنك ووصف للمقاييس التي يستخدمها البنك لقياس مدى حساسيته لمخاطر نسب الأرباح في سجله.

ج- **التحديث ربع السنوي للنهج القائم على الأرباح والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية- بموجب هذا النهج، تطبق المجموعة ستة سيناريوهات لصدمات نسب الأرباح للسيطرة على مخاطر الفجوة المتوازية وغير المتوازية للقيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين وسيناريوهين صدمة نسب الأرباح للنهج القائم على الأرباح. وتطبق هذه السيناريوهات على عمليات التعرض لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك لكل عملة تمتلك لها المجموعة مراكز جوهرية.**

د- وصف سيناريوهات صدمة نسب الأرباح اختبارات الضغط التي يستخدمها البنك لتقدير التغيرات في القيمة الاقتصادية والإيرادات.

تطبق المجموعة ستة سيناريوهات لصدمة نسب الأرباح للسيطرة على مخاطر الفجوة الموازية وغير الموازية للقيمة الاقتصادية لحصص الملكية وسيناريوهين لصدمة نسب الأرباح الخاصة بالنهج القائم على الأرباح. وتطبق هذه السيناريوهات على عمليات التعرض لمخاطر نسب الأرباح لكل عملة لها مراكز جوهرية للمجموعة.

هـ- **عندما تكون افتراضات وضع النماذج الهامة المستخدمة في نظام إدارة المعلومات الخاص بالبنك (أي مقياس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية الذي ينشئه البنك لأغراض أخرى غير الإفصاح، على سبيل المثال التقييم الداخلي لكفاية رأس المال) مختلفة عن افتراضات وضع النماذج المحددة للإفصاح في الجدول أدناه، فإنه يتعين على البنك تقديم وصف لتلك الافتراضات وانعكاساتها الاتجاهية وشرح الأساس المنطقي لعمل تلك الافتراضات (مثل البيانات التاريخية، والبحوث المنشورة، وحكم الإدارة والتحليل).**

تخصص المجموعة ودائع العملاء غير المستحقة في مجموعات إعادة التسعير المختلفة بناءً على التحليل السلوكي ووفقًا للحدود الواردة في تعميم مصرف قطر المركزي. كما تُخصص المجموعة أصول التمويل التي تمتلك المجموعة القدرة على إعادة تسعيرها من مجموعة تتراوح من ١ إلى ٦ أشهر بناءً على التقييم السلوكي لإعادة تسعير أصول التمويل. وقد تم النظر في عمليات السداد من الموجودات التمويلية بناءً على جدول السداد ونقلها من مجموعة الاستحقاق التعاقدي إلى المجموعات التي من المقرر استلام الدفعات فيها.

الإفصاحات الكمية والنوعية بشأن مخاطر نسب الأرباح في سجل البنك

الإفصاحات النوعية لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك (تتمة)

و- وصف عالي المستوى لكيفية تحوّط البنك من مخاطر نسب الأرباح في سجله إلى جانب المعالجة المحاسبية ذات الصلة.

تراقب لجنة الأصول والخصوم فجوات مخاطر نسب الأرباح في سجل البنك ومؤشرات المخاطر الرئيسية على أساس شهري لاتخاذ الإجراءات المناسبة باستخدام التحوط في الميزانية العمومية أو خارج الميزانية العمومية.

وصف عالي المستوى لوضع النماذج الرئيسية والافتراضات القياسية المستخدمة في حساب القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وصافي دخل الأرباح في الجدول أدناه، والذي يتضمن ما يلي:

تخصص المجموعة ودائع العملاء غير المستحقة في مجموعات إعادة التسعير المختلفة بناءً على التحليل السلوكي ووفقًا للحدود الواردة في تعميم مصرف قطر المركزي. كما تخصص المجموعة أصول التمويل التي تمتلك المجموعة القدرة على إعادة تسعيرها من مجموعة تتراوح من ١ إلى ٦ أشهر بناءً على التقييم السلوكي لإعادة تسعير الموجودات التمويلية. وتم النظر في عمليات السداد من الموجودات التمويلية بناءً على جدول السداد ونقلها من مجموعة الاستحقاق التعاقدي إلى الحاويات حيث من المقرر استلام الدفعات.

الإفصاحات الكمية:

١- متوسط إعادة التسعير عند الاستحقاق للودائع غير محددة أجال الاستحقاق. (٢,٧ سنة).

٢- أطول مدة إعادة تسعير الاستحقاق للودائع غير محددة أجال الاستحقاق. (٥ سنوات للودائع الأساسية للمعاملات حسب تعميم مصرف قطر المركزي).

الإفصاحات الكمية لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك

ألف ريال قطري	التغيير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية		التغيير في النهج القائم على الأرباح	
المدة	**٢٠ سبتمبر**	**١٩ سبتمبر**	**٢٠ سبتمبر**	**١٩ سبتمبر**
ارتفاع	(٤٧٢,٦٨٦)	-	(٤٠٨,٤٩٥)	(١٤٤,٧٢١)
هبوط	(٤٥٤,٢٧٦)	-	(٤٥٢,٧٣٦)	-
انحدار	(٥٥,٦١١)	-		
تسطح	(٧١,٠٤٦)	-		
ارتفاع المعدل قصير الأجل	(٢٦٨,٦٨١)	-		
انخفاض المعدل قصير الأجل	(٢٥٢,٣٢٥)	-		
الحد الأقصى	**(٤٧٢,٦٨٦)**	**-**	**(٤٥٢,٧٣٦)**	**(١٤٤,٧٢١)**

المدة	**٢٠ سبتمبر**	**١٩ سبتمبر**
الحد الأقصى للخسارة -رسوم رأس المال الخاصة بمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك	٤٧٢,٦٨٦	١٤٤,٧٢١
الشريحة الأولى من رأس المال	١٢,٤٢٦,٢١١	١١,٩٥٦,٣٣٥
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	٦٦,١٦٢,١١٠	٦٢,٥٠٠,٩٥٣
مصاريف رأس المال لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك/إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	٠,٧١٪	٠,٢٣٪
مصاريف رأس المال لمخاطر نسب الأرباح في سجل البنك/الشريحة الأولى من رأس المال	**٣,٨٠٪**	**١,٢١٪**

تعريفات:

بالنسبة لكل من سيناريوهات صدمة نسب الأرباح المحددة من قبل الجهة الإشرافية، يجب على البنك تقديم تقرير عن الفترة الحالية والفترة السابقة:

١- التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين على أساس المقاييس الداخلية باستخدام الميزانية العمومية المتداولة والصدمة الفورية أو بناءً على نتيجة الإطار الموحد الوارد في هذه الوثيقة.

٢- التغير في النهج القائم على الأرباح المتوقع على مدى ١٢ شهرًا استشرافياً مقارنةً بأفضل التقديرات الخاصة بالبنك خلال ١٢ شهرًا باستخدام افتراض ثابت للميزانية العمومية الثابت والصدمة الفورية.